محمـــد الرحالـــي

تركيب اللغة العربية

مقاربة نظرية جديدة

دار توبقال للنشر

عمارة معهد السير التطبيقي، ساحة محطة القطار - الدار البيضاء
بلفدير، الدارالبيضاء 05 - المغرب
الهاتف / الفاكس : 67.27.36 (022)

تم نشر هذا الكتاب ضمن سلسلة
المعرفة اللسانية: أبحاث ونماذج
بإشراف د. عبد القادر الفاسي الفهري

الطبعة الأولى 2003
جميع الحقوق محفوظة

طبع هذا الكتاب بدعم من وزارة الثقافة

الإيداع القانوني رقم : 2003/1342
ردمك 0 - 44 - 409 - 9954

إِنَّ العَرَبَ نَطَقَت عَلَى سَجِيَّتِهَا وَطِبَاعِهَا وَعَرَفَت مَوَاقِعَ كَلامِهَا وَقَامَ فِي عُقُولِهَا عِلَلُهُ، وَإِن لَم يُنقَل ذَلِكَ عَنهَا. وَاعتَلَلتُ أَنَا بِمَا عِندِي أَنَّهُ عِلَّةٌ لِمَا عَلَّلتُهُ مِنهُ. فَإِن أَكُنْ أَصَبتُ العِلَّةَ فَهُوَ الَّذِي التَمَستُ [...]. فَإِن سَنَحَ لِغَيرِي عِلَّةٌ لِمَا عَلَّلتُهُ مِنَ النَّحوِ هُوَ أَلْيَقُ مِمَّا ذَكَرتُهُ بِالمَعلُولِ فَلْيَأتِ بِهَا.

الخليل بن أحمد الفراهيدي

لائحة المقولات والرموز

مص= مصدري (Complementizer)

ص (INFL)= صُرفة

ز= زمن

تط= تطابق

ف= فعل

ف= فعل خفيف

ف أقصى= الإسقاط الأقصى للفعل الخفيف

س= الاسم

حد= الحد (Determiner)

حرف الميم قبل المقولات يعني: مركب. مثلا، م ص= مُرَكَّب صُرفي

الفواصل فوق المقولات تعني الإسقاط الوسيط من مستوى خط. مثلا، زَ

س، ص= الرموز المُغَلَّظَة تدل على المتغيرات

مخص= مُخَصِّص (Specifier)

ضم (PRO)= ضمير فارغ

ث= أثر

ص ص= صورة صوتية

ص م= صورة منطقية

*= علامة اللحن

#= تعني أن البنية لها تأويل شاذ

المحتوى

مقدمة 13
1. الإطار النظري 13
1.1 تَصْميمُ النَّحْو 14
2.1 عمليات النَّسَقِ الحَاسُوبي 16
1.2.1 الضَّمُّ 16
2.2.1 طَابِقْ 18
3.2.1 انْقُلْ 19
2. نظرة موجزة عن محتوى فصول البحث 19

الفصل الأول
في تحديد السِّمَات الإعرابية ووظيفَتها التَّركيبية 23
1. نظرية الإعراب المُجَرَّد 23
1.1 السِّمَاتُ الإعرابية 24
1.1.1 السمات الإعرابية الاسمية 24
2.1.1 السمات الإعرابية الفعلية 25
2. التأويلية 25
3. فَحْصُ السمات الإعرابية 28
1.3 نظرية تَعَدُّد المُخَصِّصَات 31
4. من الفَحْصِ إلى طَابِقْ 32
5. التَّسْوِيغ الإعرابي 33
1.5 المُصَفَّاة الإعرابية 34
1.1.5 المقاربة الصرف صوتية 34
2.1.5 المقاربة المَحْوَرِية 36
1.2.1.5 المُبْهَمَات 37
6. إعرابات غيرُ مَفْحُوصة 41
1.6 إعراب التجرد 41
1.1.6 توزيع إعراب التَّجَرُّد في العربية 42
2.6 الإعراب الدلالي 42
1.2.6 إعراب النصب وتراكيب النَّسْخ 42
7. خلاصة 47

الفصل الثاني

تصميم بنية الجملة وتوزيع المقولات الوظيفية 49
1. بنية الجملة 50
2. افتراضات عن كلّية المقولات الوظيفيّة 51
1.2 كلّيةُ المقولات الوظيفية والحجّةُ الصّرْفية 51
2.2 الأنحاء الخاصة واختيار المقولات الوظيفية 57
3.2 الكلية والمبادئ الوجيهيّة 57
3. تسويغ المقولات الوظيفية 58
4. رتبة المقولات الوظيفية 64
1.4 الانتقاء الدلالي 67
2.4 الـحَـيّـز 72
5. خلاصة 76

الفصل الثالث

توزيع واشتقاق سمات الفعل: "الإعراب" والوَجْهُ والزمن 79
1. توزيع إعراب الفعل 80
1.1 الفعل المضارع وحالاته الإعرابية 80
1.1.1 المضارع المرفوع 81
2.1.1 المضارع المنصوب 83
3.1.1 المضارع المجزوم 83
4.1.1 بناء المضارع 85
2.1 الفعل الماضي 88
1.2.1 توزيع الفعل الماضي 90
3.1 الأمر 93
2. المَنْظوريّة والوَسْمُ الإعرابي 94
1.2 المنظورية والزمن 95
2.2 اللاّتناظر الإعرابي 96
3.2 الدلالة الزمنية والإعراب 97
3. نقل الفعل 100
1.3 النقل الظاهر والنقل الخفي 100
2.3 محطات نقل الفعل 101
3.3 روائز نقل الفعل 103
1.3.3 حجتان صرفيتان 103
1.1.3.3 الزمن والتطابق 103
2.1.3.3 المتّصلات الضّميريّة 104

2.3.3 حجج توزيعية ... 106
1.2.3.3 الأسوار العائمة ... 106
2.2.3.3 الظروف ... 107
3.2.3.3 المُوَجِّهات ... 108
3.3.3 الانتقاء وبنية المركبات ... 109
4.3 الصعود إلى الزمن ... 110
1.4.3 افتراض ثنائية الصُّرْفَة/الزمن ... 112
2.4.3 الزمن والنفي والأَدْنَوية ... 114
3.4.3 تحليل أدْنَوي بدون أَدْنَوية ... 115
1.3.4.3 الانتقاء الزمني ... 117
2.3.4.3 لا النافية ... 118
1.2.3.4.3 الخصائص الزمنية ... 118
5.3 ضد الصعود إلى المَصْدَري (في غير البنى الأَمْرية) ... 120
1.5.3 قاعدة النقل إلى المَصْدَري وتَنَمُّط اللغات ... 120
2.5.3 الصعود إلى المصدري في اللغات الجرمانية ... 120
3.5.3 البنى الاستفهامية ... 121
4.5.3 البنى الخبرية ... 123
1.4.5.3 الصعود إلى البُؤْرَة في الجمل الخبرية ... 125
6.3 الأمر والصعود إلى المصدري ... 126
1.6.3 خصائص صرف تركيبية وتوزيعية مختلفة ... 126
2 6.3 المصدري والتوزيع التكاملي ... 128
7.3 الصعود إلى الوَجْه ... 131
4. خلاصة ... 132

الفصل الرابع

إعراب الرفع وموقع الفاعل والـمَوْضع ... 135
1. المَوْضع والفاعل المُقَدَّم ... 136
2.1 خصائص إحالية ... 137
1.2.1 المَوضع وقيد التَّخْصيص ... 138
2.2.1 التَّعْريف والتَّخْصيص ... 140
3.1 خصائص توزيعية ... 142
1.3.1 الإفلات من القيود المَحَلِّيَّة ... 144
2.3.1 الحساسية لقيد جزيرة المَوْضع ... 144
2. موقع الفاعل ... 145
1.2 توسيطات مختلفة ... 145

2.2 وسيط الرفع 146
3.2 ضد نقل الفاعل في الرتبة فا ف 148
1.3.2 توزيع التطابق 149
2.3.2 التنازع الإعرابي 151
3. الفاعليَّة المُوزَّعة: مبدأ الإسقاط المُوسَّع وإعراب الرفع 152
4. تطابق الفاعل 155
1.4 تحليلان متنافسان: الدَّمْجُ ضِدَّ الفاعل الفارغ 156
2.4 ضَميرية التَّطابُق 157
1.2.4 الحجة الصرفية 157
2.2.4 نظرية الرَّبْط 157
3.2.4 التوكيد 158
3.4 فضائل تحليل الدمج 158
5. موقع الفاعل في اللغات الصِّلْتية 159
6. خلاصة 160

الفصل الخامس

بعض مظاهر التوازي بين بنية الجملة وبنية المركب الحدي:

إعراب الجر ونقل الاسم في بنية الإضافة 163
1. أنماط الإضافة 163
2. الإضافة المَحْضة أو المعنوية 165
1.2 بنية الإضافة المحضة التركيبية 169
1.1.2 تحاليل متنافسة 170
1.1.1.2 تحليل المالك 170
2.1.1.2 تحليل التَّضام 172
1.2.1.1.2 تحليل التضام المعجمي 172
2.2.1.1.2 تحليل التضام الصوتي 175
3.1.1.2 التحليل الأدنوي 178
1.3.1.1.2 الصعود إلى الحَدّ وفَحْصُ الجرّ 179
2 1.2 التحليل الأدنوي المَحَلّي 183
1.2.1.2 الإحالة 183
2.2.1.2 الصعود إلى الحد في العربية 188
1.2.2.1.2 الحدُّ المُكرَّر وتعَدُّد المُخصّصات 191
3.2.1.2 إعراب الجر: الحد والحرف والاسم 192
1.3.2.1.2 تسويغ إعراب الجر 195
3.2.1.2 دور المضاف إليه المحوري 198

3. الإضافة الحُرّة ووَسِيط الجر 201
4. بنيات وسيطة 206
5. خلاصة 207

خلاصة عامة 209
المراجع العربية 211
المراجع الأجنبية 213

مـــقـــدمـــة*

"إن ما يجعل نظرية هامة وواردة [...] هو العلاقة المنطقية التي تقيمها مع المشاكل التي تواجهها [...] وعلاقتها مع النظريات السابقة والمنافسة لها وقدرتها على حل مشاكل موجودة واقتراح أخرى جديدة."
البحث غير المنتهي، كارل بوبر (1974).

1. الإطار النظري

تتبنى في البحث الذي نقدمه هنا البرنامج الأدنوي (Minimalist Program) المقترح في شومسكي (1992، 1995، 1998 و1999) إطارا نظريا للعمل.[1] ويتبنى هذا البرنامج، مثل النماذج التوليدية السابقة، على الفرضية الفطرية العامة التي مفادها أن الانسان يملك قدرة لغوية، وهذه القدرة مكون/قالب (module) من قوالب الذهن/الدماغ (mind/brain) البشري المخصصة للغة.[2] وتتضمن اللغة نسقا معرفيا يخزن معلومات عن الصوت والمعنى وعن التنظيم البنيوي للعبارات. وتقوم الأنساق الخارجية أو أنساق الإنجاز (performance systems) باستعمال هذه المعلومات. ومن الناحية التقنية، تبلغ الأنساق الخارجية المعلومات اللغوية من خلال مستويين وجيهيين (interface levels): مستوى وجيهة الصورة المنطقية الذي يتماس مع أنساق الفكر، ومستوى الصورة الصوتية الذي يتماس مع النسق النطقي الإدراكي أو الأنساق الحسية الحركية بشكل عام. وضمن هذا الإطار، يمكن النظر إلى اللغة باعتبارها جهازا يولد العبارات في صورة: عبارة= <صوت، معنى>، ويقدم الصوت المعلومات الملائمة للأنساق الحسية الحركية، ويقدم المعنى المعلومات الملائمة لأنساق الفكر. وتملك القدرة اللغوية حالة أولى

* يعد هذا العمل المنشور صيغة معدلة للبحث الذي تقدمنا به لنيل دكتوراه الدولة.

[1] نقدم في هذه المقدمة المبادئ العامة والتنظيم الداخلي للنحو في البرنامج الأدنوي دون الدخول في التفاصيل التي سنعرضها بالتدريج في ثنايا هذا البحث. ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى الفاسي الفهري (1997) والمراجع الواردة هناك والواردة في شومسكي (1992، 1995، 1998، 1999).

[2] انظر الفاسي الفهري (1990)، وغاليم (1999أ) في مفهوم القالبية في النحو وفي العلوم المعرفية.

(initial state) تعبر عن المُوَرِّثات (genes)، وتخضع هذه الحالة لتطورات تستقر في حالة نهائية. الحالة الأولى تحددها مبادئ النحو الكلي، والحالة النهائية هي ما يعرف بالنحو الخاص. والنحو الخاص اختيار معين لقيم وسيطية (parameter values) وللمعجم.

يُسوِّغ البرنامجَ الأدنوي ويميزه من باقي النماذج التوليدية والنظريات اللغوية، بشكل عام، سعيُه للإجابة عن سؤال هام وجديد، هو: كيف ينبغي أن يكون تصميم القدرة اللغوية بالنظر إلى وجود قيود عامة ينبغي أن يستجيب لها هذا التصميم على نحو أمثل؟ يفترض البرنامج الأدنوي أن اللغة مصممة على نحو أمثل، أي أن "اللغة نسق تام" perfect system. ويسعى هذا البرنامج إلى تحديد خصائص التصميم الأمثل للغة.

لقد قلنا إن جهاز اللغة مصمم لكي تبلغه أنساق الإنجاز الخارجية. ولكي تستعمل هذه الأنساق المعلومات التي يقدمها هذا الجهاز، فعليه أن يستجيب للمواصفات التي تفرضها قيود المقروئية (legibility conditions) الموضوعة في مستوى وجيهي الصوت والمعنى.[3] وبناء على هذا، فإن العبارة اللغوية *تتقاطع* (converges) في المستوى الوجيهي إذا كانت مقروءة في هذا المستوى؛ أي إذا كانت تتضمن فقط العناصر التي تقدم معلومات تؤولها أنساق الإنجاز في هذا المستوى الوجيهي، وتنتظم بشكل يجعل هذه الأنساق قادرة على استعمالها، وإلا فإن العبارة *تسقط* (crashes). ولا تعد الحَوْسَبَة (computation) متقاطعة إلا إذا تقاطعت في المستويين الوجيهيين المفترضين، الصورة الصوتية والصورة المنطقية.

ويمكن إعطاء التقاطع معنى محددا وضيقا. فالوحدات المعجمية تملك مجموعة من السمات المقسمة إلى قسمين: *سمات مؤولة* و*سمات غير مؤولة*. الأولى تؤولها الأنساق الخارجية في المستوى الوجيهي، والثانية لا تؤولها هذه الأنساق، لذلك يجب أن تمحى أثناء الحوسبة. وعليه، فإن العبارة التي تتضمن فقط السمات المؤولة في المستوى الوجيهي هي التي تعد متقاطعة.

1.1 تَصْميمُ النَّحْو

يتبنى البرنامج الأدنوي المقاربة الاشتقاقية (derivational approach) للغة. والنحو في هذه المقاربة إجراءٌ يولد الاشتقاقات التركيبية عبر مراحل. وكل اشتقاق ينقل الوحدات المعجمية إلى زوج تمثيلي. ويتضمن كل تمثيل (representation) مجموعة من "الأوامر" إلى

[3] تسمى هذه القيود في تشومسكي (1995) بقيود المخرج العارية (bare-output conditions)، وهي قيود خرج لأنها موضوعة في مستوى وجيهي الصوت والمعنى؛ وعاريةٌ، لأنها تختلف عن القيود الموضوعة على النسق الحاسوبي (computational system). ونقترح المقروئية مقابلا لـ (legibility) باعتبار أن المقصود من هذا المصطلح هو أن الموضوعات التركيبية يجب أن تكون قابلة لأن "تقرأها" الأنساق الخارجية لكي تستعملها. ولمزيد من التفاصيل عن هذه القيود، انظر الفصل الثاني من هذا البحث.

الصورة الصوتية والصورة المنطقية. وتوجد اقتراحات أدوية غير اشتقاقية، تتبنى المقاربة التمثيلية (representational approach)، التي تفترض أن العمليات الحاسوبية تنطبق على بنيات الخرج (output) لا على بنيات الدَّخْل (input).[4] ويعتبر شومسكي أن مثل هذه المقاربات تطرح أسئلة غير حقيقية من قبيل: هل تُنقل بنيات الدخل إلى بنيات الخرج بواسطة التحويلات أم أن هناك فقط عمليات تنطبق على الخرج الذي يملك خصائص الدخل؟[5] فالمقاربة التمثيلية تستعمل نفس التصور بمصطلحات مختلفة، لذلك لا تعد بديلا حقيقيا للمقاربة الاشتقاقية.

ويأخذ النحو في إطار المقاربة الاشتقاقية التصميم التالي:

(1) المعجم

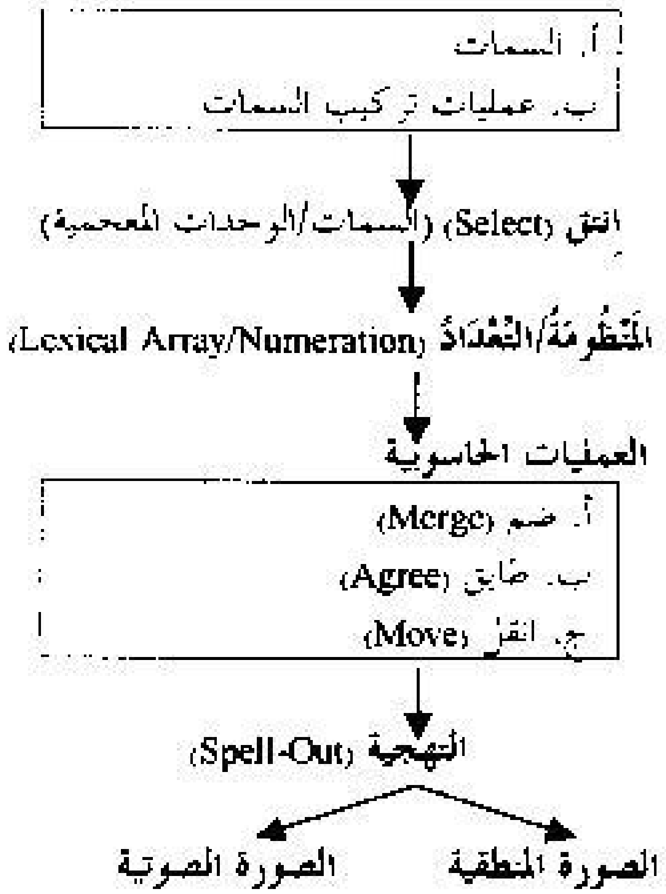

[4] انظر مثلا برودي (1996) Brody.

[5] يعد شومسكي مثل هذه الأسئلة مماثلا للسؤال عما إذا كانت $25 = 5^2$ أو $5 = \sqrt{25}$.

يبني هذا التصميم على أن النحو الكلي يقدم مجموعة كلية من السمات، وتقوم اللغات بانتقاء سمات معينة من هذه المجموعة، فتكون معجما خاصا بها بواسطة تركيب السمات المنتقاة.[6] وتقتضي اعتبارات التعقيد الإجرائي (operative complexity) أن ينطبق النسق الحاسوبي على مسنظومة معينة منتقاة من المعجم لا على المعجم مباشرة.[7] وتقوم العمليات الاشتقاقية بنقل المنظومة إلى عبارة ذات صورة صوتية وصورة منطقية. وأثناء الحوسبة من المنظومة/التعداد في اتجاه الصورة المنطقية لا يجوز الرجوع إلى المعجم مرة أخرى لانتقاء سمة جديدة باستثناء تلك الموجودة سلفا في المنظومة/التعداد. وبناء على أن الوحدات المعجمية تعبر عن العلاقة الاعتباطية بين الدال والمدلول بالمعنى الموجود عند دي سوسير، فإن التهجية تقوم بعزل السّمات الصُّواتية (phonological features) لكي يتقاطع الاشتقاق في الصورة المنطقية. وبعد التهجية، تقوم العمليات الصواتية بإدراج السمات الصواتية وربطها بالوحدات المعجمية، على افتراض أن هذه الوحدات تفتقر إلى هذه السمات، كما هو مفترض في الصرف الموزع.

2.1 عمليات النسق الحاسوبي

1.2.1 الضَّمُّ

تنطبق هذه العملية على موضوعين تركيبيين (أ، ب) وتكون منهما موضوعا جديدا م(أ، ب). وهذه العملية مماثلة للتحويلات المعمَّمة (generalized transformations) التي تأخذ بنيتين شجريتين وتدمجهما في بنية واحدة. ولتوضيح طريقة عمل هذه العملية، دعنا نأخذ التعداد الوارد في (2):

[6] التصميم المقترح هنا، حسب شومسكي (1998)، يترك جانبا القضايا المتعلقة بالتنظيم الداخلي للسمات المركبة في صورة وحدات معجمية وكذا القضايا المتعلقة بما إذا كانت الوحدات المعجمية تُركّب بعملية واحدة أو على مراحل متعددة من الاشتقاق، كما في الصرف الموزّع. غير أن شومسكي، مع ذلك، يميل إلى أن ما يدخل التركيب هو الجذور وليس الكلمات التامة التخصيص بما في ذلك عناوينها المقولية. وتقوم الخصائص الصرفية والشجرية، إلى جانب السمات المؤولة غير المقولية للجذر، بتحديد الخصائص البنيوية الملائمة للوحدة المعجمية. ويلزم عن هذا التصور أن المقولات المعجمية الجوهرية لا تملك وجودا مستقلا داخل المعجم، ولكن التركيب هو الذي يحددها. ونعثر على مثل هذا التحليل في معالجة الفاسي الفهري (1987، 1990، 1993)، لمجموعة من الظواهر، ومنها بنية المصدر في بنى الإضافة، حيث يفترض أن التركيب لا المعجم هو الذي يقوم بتحديد العنوان المقولي لهذه الوحدة.

[7] تختلف المنظومة عن التعداد في أن المنظومة تسمح بتطبيق العملية انتق مرة واحدة على المعجم لاختيار الوحدات التي تدخل الحوسبة، أما التعداد فهو مجموعة تضم الوحدات المعجمية التي انطبقت عليها العملية انتق مرات عديدة. وسنترك جانبا هذا التمييز في هذا البحث وسنكتفي باستعمال مفهوم التعداد.

2) تعداد= {ال2، رجل، امرأة، تزوج، زمن|ماض|}

تنطبق العملية ضم على التعداد الوارد في (2)، فتأخذ الورود الأول للحد *ال* وتضمه إلى *امرأة*، فـــتكون الموضـــوع التركـــيبي {ال، امرأة}. وتأخذ عملية الضم الموضوع الجديد وتضمه إلى الموضــــوع *تزوج*، فتكون الموضوع الجديد {تزوج، {ال، امرأة}}. وتقوم عملية الضم بضم الورود الثاني للحد *ال* إلى الموضوع *رجل*، فتكون الموضوع الجديد {ال، رجل}. وتضم عملية الضم هذا الموضوع الجديد إلى الموضوع السابق، فنحصل على {{ال، رجل}، {تزوج، {ال، امـــرأة}}}. وتقـــوم عملية الضم في الأخير بضم الزمن إلى الموضوع السابق، فنحصل على موضوع يستنفد جميع عناصر التعداد:

3) {زمن|ماض|، {{ال، رجل}، {تزوج، {ال، امرأة}}}}

وفي إطار نظرية المُرَكَّـــبات العارية (bare phrase structure) المقترحة في شومســـكي(1995)، تشـــكل الوحـــدات المعجـــمـــية الـــتي تنطـــبق عليـــها عملية الضم مكونـــات مركـــبية (phrasal constituents) في ذاتهـــا. ويلزم عن هذا التصور أنه يمكننا الاستغناء عن نظرية س-خـــط المركبية التي تفترض هندسة موحدة للمقولات التركيبية مستقلة عن الوحدات المعجمية. وبـــناء على هذا، فإن الحد *ال* يعد مركبا حديا [م ح ال]، ويعد الاسم *امرأة* مركبا اسميا كذلك [م س امـــرأة]، ويُعَـــد كذلك الفعل *تزوج* مركبا فعليا [م ف تزوج] بغض النظر عما إذا كان يمتلك مخصصا أو فضلة. وفي إطار هذا التصور، فإن الوحدة المعجمية رأس وإسقاط أقصى في الوقـــت نفسه. وانطلاقا من هذا، فإن موقعي المخصص والفضلة غير محددين سلفا في إطار بنية مركبـــية قـــارة وموحدة، بل إن العمليات التركيبية هي التي أصبحت مسؤولة عن خلق هذه المواقـــع. فبضم الموضوع التركيبي *المرأة* إلى *تزوج* نحصل على موقع الفضلة في البنية (4)، المعبر عنهـــا في (5) بمصطلحات نظرية س-خط:

4)

5)

والرأس الذي ينتقي الموضوع المضموم إليه هو الذي يحدد العنوان المقولي للمركب الجديد، كما يتجلى ذلك في (4).[8]

2.2.1 طَابِقْ

تعد هذه العملية صياغة جديدة لعملية الفحص (checking)،[9] وتقوم هذه العملية بإقامة علاقة تطابق أو فحص إعرابي بين وحدة معجمية وسمة موافقة لها داخل مجال وظيفي يسمى مجال الفحص. ويعرّف هذا المجال في إطار نظرية س-خط بالعلاقة مخصص-رأس (Spec-head relation). وتبني نظرية الفحص أو العملية طابق على افتراض أن المقولات الوظيفية مخصصة بنوعين من السمات الصرفية: سمات فعلية، وسمات اسمية. فالزمن في البنية (3) يحمل سمة فعلية وسمة اسمية. ويصعد الرأس الفعلي في العربية إلى الزمن نحو السمة الفعلية الموافقة له. أما السمة الاسمية فإن المركب الحدي هو الذي يتكفل بمحوها إما بالصعود وإما بخلق علاقة تطابق على مسافة بعيدة حسب الخصائص الصرف تركيبية للغة.[10] وعموما، فإن اللغات الطبيعية تختلف في الطريقة التي تعمل بها العملية طابق نحو السمات، فعلية كانت أم اسمية، وذلك راجع إلى اختلاف وتنوع الأنساق الصرفية لهذه اللغات. غير أن اللغات الطبيعية لا تختلف في الطريقة التي تعمل بها عملية الضم، لأن هذه العملية تهتم ببناء المركبات في استقلال عن الصرف.

[8] انظر الفصل الثاني والرابع في شأن تقييد عملية الضم بالانتقاء.

[9] انظر الفصل الأول في ضوابط وطريقة اشتغال العملية طابق.

[10] السمات الاسمية، مثل الفعلية، متنوعة فقد تكون سمات إعرابية وقد تكون سمات تطابقية، وقد تكون سمات أخرى. انظر الفصلين الثاني والثالث في السمات الفعلية، والفصل الرابع في السمات الاسمية.

3.2.1 النقل

تعد عملية النقل مزيجا من العملية طابق وعملية الضم. فعملية نقل المركب الحدي الفاعل *الرجل* في (3) إلى مخصص الزمن،[11] تخلق علاقة تطابق بين المركب الحدي والزمن وتقوم كذلك بضم هذا المركب الحدي إلى الزمن فينشأ موقع مخصص الزمن. وكما تختلف اللغات في العملية طابق، فإنها تختلف في عملية النقل. فبعض اللغات تقوم بنقل وحداتها المعجمية، أو بعضا من هذه الوحدات، قبل التهجية، فيسمى النقل نقلا ظاهرا (overt movement)، وبعض اللغات تنقل وحداتها المعجمية، أو بعضا من هذه الوحدات، بعد التهجية في الصورة المنطقية، فيسمى النقل خفيا (covert movement). ويرجع كذلك هذا الاختلاف في تطبيق عملية النقل داخل أو عبر اللغات إلى اختلاف الأنساق الصرفية لهذه اللغات. ونجد في شومسكي (1995) أن النقل الظاهر يجذب الوحدة المعجمية وسماتها، في حين أن النقل الخفي يجذب (Attract) السمات فقط. وفي إطار الاستغناء عن النقل الخفي لصالح العملية طابق على مسافة بعيدة،[12] فقد أصبح من غير الممكن نقل السمات أو جذبها في الصورة المنطقية. والنقل عملية مكلفة من الناحية الحاسوبية، لذلك يُلجأ إليها باعتبارها "الملاذ الأخير" (Last Resort) في حالة وجود ضرورة صرفية. وعليه، فإن العمليتين طابق وضم لهما الأسبقية على النقل.

2. نظرة موجزة عن محتوى الفصول

نحاول في هذا العمل أن نُجيب في إطار البرنامج الأدنوي عن الأسئلة التالية: لماذا نحتاج إلى الإعراب وما هي طبيعة السمات الإعرابية وما هو دور هذه السمات في التصميم العام للنحو؟ ونخصص الفصل الأول لدراسة الجوانب النظرية للأسئلة المطروحة ونخصص باقي الفصول لدراسة الأبعاد التجريبية لهذه الأسئلة ودور الإعراب في تحديد الرتبة السطحية لمكونات الجملة والمركب الحدي.

ندافع في الفصل الأول عن أن السمات الإعرابية ذات طبيعة صرف تركيبية لا دلالية ونفترض أن هذه السمات مؤولة ومسوغة في وجيهة الصوت وتقوم برصد الخصائص السطحية للموضوعات. والسمات الإعرابية مسوغة كذلك داخل التصميم الداخلي للنحو بكونها تحرك الحوسبة الخاصة بتوزيع المركبات الحدية.

ونقدم في الفصل الثاني تصميم بنية الجملة التي سنرصد في إطارها التغييرات الرتبية التي يحركها الإعراب، سواء أكانت تمس الفعل أم الفاعل. وسنركز في هذا الفصل على توزيع المقولات الوظيفية باعتبار أنها تمثل العناصر الحاملة للسمات المحركة للعمليات الاشتقاقية. وفي إطار الأسئلة التي طرحناها في بداية هذه المقدمة عن ماهية التصميم الأمثل للغة وعن خصائصه، نفترض أن تصميم الجملة الأمثل هو الذي يستجيب لشروط المقروئية. وعليه، فإن المقولات

[11] يهم هنا النقل، بالطبع، اللغات التي تنقل الفاعل إلى مخصص الزمن قبل التهجية، كما في الإنجليزية.

[12] انظر الفصل الأول.

الوظيفية الكلية هي المقولات المؤولة وجيهيا، وتحدد رتبتها خصائص الانتقاء الدلالي للرؤوس أساسا لا الاعتبارات الداخلية للحوسبة، أو علائق الحيز (scope).

وتخصص الفصل الثالث لدراسة موقع الفعل في الجملة الفعلية في اللغة العربية. وسنبين تبعا للفاسي الفهري (1987، 1993)، أن الفعل في الرتبة ف فا (مفع) يحتل موقع الصرفة لا المصدري كما في اللغات الجرمانية. وسنقدم جملة من الأدلة التي تبرهن على أن الفعل في الجمل الخبرية والاستفهامية لا يصعد إلى المصدري، لكنه يصعد إلى هذا الموقع في بنية الأمر. ويرجع تفرد فعل الأمر بالصعود إلى المصدري إلى تفرده بتركيب ذي خصائص تميزه من الفعل الماضي والمضارع من الناحية الصرفية والتوزيعية. ونبين في هذا الفصل كذلك أن الإعراب لا يلعب أي دور في توزيع ونقل الفعل، خلافا لما يحصل للاسم. ونقدم مجموعة من البراهين التي توضح أن ما يسمى إعرابا فعليا هو إسقاط للوجه، كما يقترح ذلك الفاسي الفهري (1990 و1993). وخلافا لما هو شائع في الأدبيات النحوية العربية القديمة والحديثة، سنبين أن الفعل الماضي والأمر موسومان أيضا بالوجه (أو "الإعراب")، وسنوضح كيف أن السبب في عدم ظهور الوجه على الماضي صرفي صواتي لا تركيبي.

ونتفحص في الفصل الرابع موقع الفاعل وخصائص هذا الموقع في الرتبة ف فا (مفع) (=فعل فاعل مفعول) والرتبة فا ف (مفع). وتبعا لاقتراح الفاسي الفهري (1981)، سنقدم مجموعة من الأدلة النظرية والتجريبية التي تدعم الافتراض القاضي بأن الفاعل لا ينتقل إلى موقع سابق للفعل، وبأن الفاعل في الرتبة فا ف (مفع) يملك خصائص الموضع. وسنقترح وسيطا إعرابيا نسميه وسيط الرفع. ويضبط هذا الوسيط رتبة الفاعل السطحية في العربية وفي اللغات التي تشاركها نفس الخصائص في الرتبة والتطابق، مثل اللغات السلتية. ونفترض في إطار هذا الوسيط أن عدم امتلاك العربية للرتبة فا ف (مفع) يرجع إلى أن إعراب الرفع فيها يمحى بواسطة العملية طابق على مسافة بعيدة لا بالنقل، كما يحصل في اللغة الإنجليزية مثلا التي تملك الرتبة فا ف (مفع). وسندافع في هذا الفصل كذلك عن مفهوم الفاعلية الموزعة التي تعني أن خصائص الفاعل موزعة بين مجموعة من المواقع البنيوية، ولا يمكن استخلاص هذه الخصائص من موقع واحد. وسندعم في نهاية الفصل تحليل الدمج المقترح في الفاسي الفهري (1990 و1993) لمعالجة بنيات الفاعل الفارغ.

ويتبنى الفصل الخامس على التحليل الذي نجده في الفاسي الفهري (1987 و1993) والذي يقوم على أن بنية المركب الحدي موازية لبنية الجملة في كثير من الخصائص التركيبية. وفي إطار فكرة التوازي هذه، سندافع أولا عن أن تصميم بنية المركب الحدي يخضع لنفس القيود التي يخضع لها تصميم الجملة، وسندافع ثانيا عن أن إعراب الجر يلعب دورا هاما في تحديد رتبة مكونات المركب الحدي في الإضافة، مثلما يلعب الرفع دورا هاما في تحديد الرتبة في الجملة الفعلية. وفي هذا السياق، وعلى منوال وسيط الرفع، نقترح وسيطا نسميه وسيط الجر. ويرصد هذا الوسيط الفرق بين الإضافة المحضة والإضافة الحرة. فعندما يتحقق الجر بالنقل، نقل المضاف إليه إلى مخصص الحد، فإننا نحصل على الإضافة المحضة؛ وعندما يتحقق الجر بواسطة الحرف، فإننا نحصل على الإضافة الحرة.

وإلى جانب الخصائص الإعرابية لبنية الإضافة، سنعالج بعض الخصائص الإحالية المتعلقة بالتعريف والتنكير، وسنوضح كيف أن اشتقاق هذه الخصائص يتم داخل بنية شجرية أدنوية ومحلسية. وسنبين تبعا للفاسي الفهري (1998)، أن الإضافة المحضة لا تقتضي بالضرورة توارثا في السمات الإحالية، كما تزعم ذلك كثير من التحاليل.

ويسعدني في الأخير أن أتقدم بامتناني الكبير وشكري الصادق لأستاذي الجليل الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري لتفضله بالإشراف على هذا البحث الذي تابعه بالقراءة والتقويم والاقتراح والمناقشة، ولتفضله كذلك بنشره ضمن سلسلة المعرفة اللسانية التي يشرف عليها.

وأتقدم إلى أستاذي الجليل الدكتور إدريس السغروشني بشكري وتقديري الخالصين لما أفدته منه من لطائف لغوية وأفكار نقدية في اللسانيات وفي غيرها، ولنصحه وتشجيعه المستمرين.

وأشكر لأصدقائي الأساتذة الأفاضل محمد غاليم وأحمد عقار وحسن السوعلي ملاحظاتهم واقتراحاتهم وتصويباتهم لجوانب عديدة من هذا العمل.

وأتوجه بشكري العميق والخاص إلى أصدقائي محمد بلبول ومحمد الحجوي ومحمد غاليم لأشياء عديدة جعلتني أعرف فيهم جزءا مني وأكتشف أسئلة جديدة وأطرح أخرى عديدة. أشكر لهم الأجواء العلمية والحياتية التي جمعتنا. وأشكر كذلك صديقي عبد الحميد جحفة لما أمدني به من كتب ومقالات ولاقتراحاته وللنقاش المثمر الذي كان ومازال يجمعنا. كما أشكر صديقي وزميلي محمد ضامر لمساعدته المعنوية والمادية، سواء بالتشجيع والتحفيز أو بالكتب والمقالات وبتذليل ما صعب علي في كثير من الأحيان.

ويسعدني كثيرا أن أشيد بروح الصداقة والتعاون العلمي مع كثير من الأصدقاء والزملاء سواء في إطار لقاءات خاصة أو في إطار الندوات وحلقات النقاش التي كانت ومازالت تنظمها جمعية اللسانيات بالمغرب، أخص من هؤلاء سالم الرامي ومحمد الوادي وعبد القادر كنكاي وعبد اللطيف شوطا وأحمد بريسول وعبد الرزاق التوراني وخالد الأشهب المصطفى حسوني.

لاشك أن هناك أناسا آخرين يستحقون الشكر، وهم عديدون وفضائلهم عديدة، وإليهم جميعا أقدم عبارات فائق الاحترام والتقدير، وأخص منهم والدي وجدتي، رحمهما الله، ووالدتي وإخوتي وباقي أفراد عائلتي، وأصدقائي مصطفى سفيان وسعد شاوش وعبد المطلب الرحالي ومحسن عبد الله ومحمد عازب وحسن بومهراز والصباحي.

ولا يفوتني في النهاية أن أشكر المنظمة الهولندية NUFFIC على المنحة الدراسية التي خولتها لي للإقامة بجامعة أمستردام في السنة الجامعية 1994-1995. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر الأستاذ بيتر موسكن لما قدمه لي من مساعدة مادية وعلمية، كما أشكر الأستاذ هانس بنيس وتون هوكستر، رحمه الله، على المساعدة المادية والجو العلمي الجميل الذي وفراه لي بقسم اللسانيات بجامعة ليدن. كما أشكر المنظمة الألمانية DAAD على المنحة الدراسية التي

استفدت منها للإقامة بجامعة بوتسدام بألمانيا أثناء الموسم الجامعي 1996-1997. وبهذه المناسبة، أشكر الأستاذ جسبرت فنزيلو وجميع الباحثين والعاملين بقسم اللسانيات بجامعة بوتسدام لروح التعاون العلمي والإنساني الذي نعمت به مدة إقامتي بينهم. وأشكر كذلك شعبة اللغة العربية وآدابها بالقنيطرة، التي مكنتني من التفرغ للاستفادة من المنح الدراسية المذكورة.

الفصل الأول

فـي تحديد السِّمَات الإعرابية ووظيفتها التركيبية

نستفحص في هذا الفصل الأبعاد النظرية والتجريبية للمقاربة الصرف تركيبية للإعراب المتعلقة بتسويغ العمليات الاشتقاقية وبتحريك الخوسية بشكل عام. وندافع في هذا الإطار عن الافتراضين التاليين:

1) أ. الإعراب سمة صرف-تركيبية تؤول في الصورة الصوتية لا في الصورة المنطقية.
ب. وظيفة الإعراب تسويغ العمليات الاشتقاقية التركيبية وتوزيع المركبات الحدية، لا معاينة الأدوار الدلالية.

وبناء على هذين الافتراضين، سنقارن المقاربة الصرف تركيبية المتمثلة في مبدأ المصفاة الإعرابية بالمقاربة المحورية المتمثلة في قيد المنظورية الذي يربط الإعراب ببنية الموضوعات. وسنبين أن الإعراب، من الناحية التصورية مستقل عن التأويل المحوري في الصورة المنطقية، وسنبين كذلك أن كثيرا من حالات الإعراب الدلالي، مثل النصب الموجود في تراكيب النسخ، يمكن إعادة صياغتها في إطار الإعراب البنيوي.

الافتراض الوارد في (1ب) شائع في الأعمال التوليدية وفي البرنامج الأدنوي، في حين أن الافتراض الوارد في (1أ) ليس كذلك. وبناء على هذا الافتراض، نبين أن السمات الإعرابية سمات مؤولة، عكس ما هو شائع في البرنامج الأدنوي. ونبين من خلال الافتراض الثاني أن السمات الإعرابية، من حيث كونها سمات صرفية، لا تربطها علاقة مباشرة بالدلالة، وسنوضح كذلك أن دور هذه السمات ينحصر في رصد توزيع المركبات الحدية وتسويغ مواقعها التركيبية. وقبل القيام بهذا، نقدم نظرية الإعراب المجرد التي تعد السمات الإعرابية أحد عناصرها.

1. نظرية الإعراب المُجَرَّد

لم يحظ الإعراب بمكانة بارزة في بنية النحو التوليدي التحويلي إلا في نظرية المبادئ والوسائط. فقد أصبح الإعراب قالبا فرعيا مستقلا ضمن قوالب النحو التي تفترضها نظرية العاملية والربط المقترحة في شومسكي (1981). وقد حُددت مهمة القالب الإعرابي في توزيع المركبات الحدية.

ويُرجع شومسكي (1981) مفهوم الإعراب الذي تبنته نظرية المبادئ والوسائط إلى روفري وفرنيو (Rouveret and Vergnaud (1980)، وهو مفهوم ينبني على افتراض أن الإعراب سمة صرفية مجردة تملكها جميع اللغات الطبيعية، سواء أكانت أنسقتها الصرفية تحقق هذه السمة في صورة صرفية بارزة تلتحق بآخر الكلمة، كما هو حال اللغة العربية في (2أ)، أو لا تحققها، كما هو الحال في العربية المغربية في (2ب):

2) أ. يحب خالدٌ هنداً

ب. حمد تيبغي البنان

أحمد يحب الموز

فرغم أن الإعراب لا يظهر على الفاعل حمد وعلى المفعول *البنان* في المغربية، كما يظهر على نظيريهما *خالدٌ* وهنداً في العربية، فإن نظرية الإعراب تفترض أن الفاعل والمفعول في المغربية كذلك يحملان إعراب الرفع والنصب، وهذا الإعراب مجرد. فجميع الأنساق الصرفية، سواء أحققت الإعراب أم لم تحققه، تملك الإعراب المجرد. وهذا يعني أن نظرية الإعراب مستقلة عن التحقق الصرفي. فما يحدد إعراب المكون ليس الصورة الصرفية الإعرابية التي يحملها ولكن موقعه التركيبي، كما في نظرية المبادئ والوسائط، أو السمة المعجمية المجردة التي تسند إليه في التعداد (Numeration)، كما في البرنامج الأدنوي. ونحدد في الفقرة الفرعية الموالية طبيعة السمات الإعرابية المعجمية.

1.1 السمات الإعرابية

لقد أصبحت السمات في البرنامج الأدنوي تحتل مكانا هاما في بنية النحو وفي العمليات التركيبية. فهذا البرنامج يستند إلى اقتراح مفاده أن النحو الكلي يقدم شيئين: مجموعة (set) من السمات (أو الخصائص اللغوية) والعمليات التي تنطبق على هذه السمات لتوليد العبارات اللغوية.[1] فمهمة النحو أو النسق الحاسوبي هي تحويل السمات اللغوية إلى عبارات لغوية. وتخزن هذه السمات في المعجم في مداخل معجمية. وتدخل السمات الإعرابية ضمن السمات الصورية (features formal) المخصَّصة للمدخل المعجمي. وتنقسم السمات الإعرابية إلى قسمين: سمات اسمية وسمات فعلية، نحددها فيما يلي.

1.1.1 السمات الإعرابية الاسمية

تتميز السمات الإعرابية الاسمية بكونها سمات اختيارية غير ملازمة للاسم، مثلها مثل التطابق،[2] ولذلك لا نحتاج إلى إدراجها بوصفها سمة فُرادية في المدخل المعجمي للاسم، لأن الاسم يملكها بحكم انتمائه إلى مقولة الاسم، كما تتنبأ بذلك مبادئ النحو، ومنها مبدأ المصفاة الإعرابية. ولا شيء في المعجم يقول لنا إنه يجب أن يكون الاسم مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا.

[1] انظر شومسكي (1998).

[2] انظر شومسكي (1995).

فهـذه السمات تحددها مبادئ النحو بشكل مستقل. لذلك، فإن السمات الإعرابية تسند إلى الاسم عند انتقائه ودخوله التعداد. فالإعراب ضروري للأسماء بموجب مبادئ النحو، وتكمن اختيارية الإعراب فقط في أن الاسم يأخذ بشكل اعتباطي إحدى السمات الإعرابية في التعداد وتقـوم مـبادئ النحو أثناء الحوسبة من التعداد إلى الصورة المنطقية بتحديد ما إذا كانت هذه السمة رفعا أو نصبا أو إعرابا آخر.[3]

2.1.1 السمات الإعرابية الفعلية

تتمـيز السمات الإعرابية الفعلية بكونها سمات صورية ملازمة، وذلك خلافا للسمات الإعرابـية الاسمية. فالفعل كتب، مثلا، يملك في المعجم السمة الفرادية الملازمة [+نصب]، أي أنـه يملـك القدرة على إسناد إعراب النصب، في حين أن الفعل جاء يملك السمة [-نصب]. ويجـب تخصيص مدخل الفعل المعجمي بهذه السمات لأنه لا يمكن اشتقاقها من مبادئ نحوية مسـتقلة، كمـا يحصل ذلك بالنسبة للاسم. ولهذا السبب تختلف السمات الصورية الإعرابية الملازمـة عـن السمات الانتقائية التي تحددها الخصائص الدلالية. فبحكم الطابع الدلالي لهذه السـمات، فإنها تشتق من مبادئ النحو الكلي المستقلة والموضوعة على البنية المنطقية أو البنية التصورية. وهذا الفرق يجعل الانتقاء الإعرابي يختلف عن الانتقاء الدلالي/المحوري.[4]

2. التأويلية

تشـترك الســمات الإعرابية الاسمية والفعلية في خاصية مشتركة وهي أنها تملك السمة [-مؤول] التي تعني أن الإعراب لا يساهم في التأويل في الصورة المنطقية، ولهذا يجب أن يحذف ليـتقاطع الاشتقاق. ويذهب شومسكي (1996) إلى أن الإعراب لا يؤول في أي مستوى من المسـتويين الوجيهـيين، سـواء أكان ذلك في وجيهة المعنى أم وجيهة الصوت. ولهذا، فعندما يفحـص الإعـراب فإنه يُمْحى ويُحذف (erased and deleted)؛ بمعنى أنه بمجرد فحصه فإن الحوسـبة أو العمليات التركيبية الاشتقاقية لا يمكن أن تبلغه مرة أخرى. أما السمات المؤولة، مثل السمة المقولية [اسم] أو سمة الحد الوظيفية، فإنها تكون مبلوغة (accessible) أثناء الحوسبة مـن التعداد إلى الصورة المنطقية، سواء أفحصت أم لم تفحص، وفي حالة فحصها فإنها تُمحى ولا تحذف لأنها تعد سمة منظورة (visible) في الصورة المنطقية. لنتأمل المثالين الواردين في (3) (المأخوذين عن مارتن (Martin (30:1996) والمثالين الواردين في (4):

[3] هـناك حـالات يمكـن أن يكـون فـيها الإعراب سمة ملازمة للمدخل المعجمي، مثل الضمير *أنا* الذي تلازمه سمة الرفع.

[4] رغـم هـذا الفـرق الـذي نقـيمه هنا بين السمات الانتقائية الإعرابية والسمات الانتقائية الدلالية، فإن شومسـكي يشـير إلى أن بعـض السـمات الإعرابـية لهـا انعكـاس دلالي، مثل النصب الذي يرتبط بالتعدية التي يعدها شومسكي مفهوما دلاليا.

3) أ. John believes [Kim$_i$ to seem [t$_i$' to be [t$_i$ intelligent]]]

ذكي كان[-متصرف] يبدو كيم يعتقد جون

'يظن جون أن كيم يبدو ذكيا'

ب. *Kim$_i$ is believed [t$_i$ is intelligent]

ذكي كان[+متصرف] اعتُقِدَ كيم

'حرفيا: ظُنَّ كيم يكون ذكيا'

4) أ. إنّ زيدا ظننته ذكيا

ب. *إنّ زيدا ظننت ذكيا

فالمركب الحدي *Kim* انتقل في (3أ) من مخصص الصفة المدمجة إلى مخصص زمن فعل الرابطة غير المتصرف *to be* لفحص سمة الحد استجابة لمبدأ الإسقاط الموسع (Extended Projection Principle)،[5] ثم صعد لفحص نفس السمة في مخصص زمن الفعل *seem* غير المتصرف. فنرى هنا أن سمة الحد رغم فحصها في المرحلة الاشتقاقية الأولى، فإنها خضعت لعملية فحص ثانية، فلم تحذف بحكم أنها سمة مؤولة ومنظورة في الصورة المنطقية. أما في (3ب)، فإن *Kim* لا يمكنه أن ينتقل من مخصص الزمن المتصرف في الجملة المُدمَجة، حيث فحص إعراب الرفع، إلى مخصص زمن الجملة الدّامجة لفحص نفس الإعراب، لأن هذا الإعراب امُّحي وحذف في الخطوة الاشتقاقية الأولى، ولذلك لم يعد مبلوغا للمحوسبة مرة أخرى. ولنفس السبب تعد الجملة (4ب) لاحنة لأن *زيدا* فحص إعراب النصب في مجال الفعل ظن، فلم يعد ممكنا بعد حذف هذه السمة أن ينتقل إلى مجال المصدري لفحص سمة النصب مرة أخرى. فهذه المعطيات تؤكد التعميم الذي يمنع النقل من موقع إعرابي.[6]

إن إسناد خاصية عدم التأويل إلى الإعراب تجعل وضعه داخل النحو غير ملائم، فعدم التأويل يعني أن الإعراب غير مبرر بواسطة قيود الخرج العارية التي تفرضها أنساق الإنجاز الخارجية في مستوى وجيهة الصوت أو المعنى، ولذلك فإنه لا يستجيب لخصائص التصميم الأمثل (language design)، كما نجدها في شومسكي (1995 و1998).[7] وهذا يدل على أن وجود الإعراب في النحو مبرر فقط بحجج نظرية داخلية تتجلى في كونه يقدم سببا صرفيا لتبرير بعض عمليات النقل لكي لا يُخرق مبدأ الملاذ الأخير (Last Resort).[8] فالحل الأمثل،

[5] يشترط هذا المبدأ أن تكون للجمل فواعل (انظر شومسكي 1981 و1986أ).

[6] ترصد هذا التعميم، المشتق من نظرية السمات ونظرية الفحص، بعض حالات تعارض الإعراب التي سنعالجها في الفصل الثالث.

[7] انظر الفصل الثاني من هذا البحث.

[8] يصوغ شومسكي (1995: 280) هذا المبدأ كالآتي:

تقوم النقل س (=سمة) بتصعيد س إلى الهدف ق فقط إذا دخلت س

في علاقة فحص مع عنوان فرعي لـ ق.

وبصورة غير مُختصَرَة، يعني هذا المبدأ الاقتصادي أن النقل لا يمكن أن يتم إلا لفحص سمة صرفية معينة. وهذا يعني بالطبع أن النقل ليس حرا.

إذن، هو أن تستغني عن الإعراب. غير أن هذه النتيجة النظرية الخارجية تصطدم بحجج نظرية داخلية وتجريبية قوية تستدعي وجود الإعراب. فالنقل في البرنامج الأدنوي يعتمد أساسا على السمات الصرفية باعتبارها قوة محركة، والإعراب أهم هذه السمات. لذلك، فإن الإعراب من الناحية النظرية يقدم دعما قويا للتصور الاقتصادي الذي أصبح يبني عليه النحو والذي يقوم على أن العمليات ينبغي أن تكون مبررة صرفيا.

ويتضمن البرنامج الأدنوي تناقضا واضحا، فمن جهة، يفترض أن الإعراب غير مؤول في مستوى وجهتي الصوت والمعنى؛ ومن جهة أخرى، يقدم شومسكي (1992/1995: 170-171) افتراضا عاما مفاده أن: "القيود على التمثيلات– قيود نظرية الربط ونظرية الإعراب والنظرية المحورية، إلخ– تنطبق فقط في الوجيهة ومبررة بواسطة خصائص الوجيهة، ويمكن فهمها بكونها صيغا للتأويل بواسطة أنساق الإنجاز." وللخروج من هذا التناقض ووفاقا للافتراض العام الذي ينسجم مع مفهوم التصميم الأمثل،[9] نعُدُّ الإعراب سمة مؤولة، ويتم هذا التأويل في مستوى الصورة الصوتية، ويخضع تأويل السمات الإعرابية في هذا المستوى إلى ما يسميه بيكر Baker (1988) بمبدأ معاينة الصورة الصوتية (Principle of PF Identification) الذي نقدمه كالآتي:

5) كل علاقة قَرْن إعرابي (Case-indexing relation) في البنية السطحية يجب أن تؤول بواسطة قواعد الصورة الصوتية.

يمكن الاستغناء عن الجزء الخاص بالبنية السطحية في (5) والاقتصار فقط، في إطار أدنوي، على افتراض أن كل علاقة تطابق إعرابي يجب أن يكون لها تأثير في الصورة الصوتية.[10] وبموجب المبدأ (5)، فإن السمات الإعرابية مؤولة ولها تأثير في المخرج. ويمكن أن يتحقق هذا التأثير صرفيا في صورة لاصقة إعرابية صرفية في لغات الإعراب الصرفي، أو في صورة تطابق (agreement) أو في صورة حرف،[11] أو قد يأخذ صورا صرفية أخرى. وينعكس هذا التأثير الصرفي للسمات الإعرابية على البنية التركيبية في الصورة الصوتية. فتقوم الأشكال الصرفية الإعرابية في هذا المستوى بمعاينة الموضوعات (arguments). ففي الصورة الصوتية لجملة مثل (6)، لا يوجد سبيل لربط الموضوع المتقدم بالفعل إلا بواسطة إعراب النصب الذي يظهر صرفيا على الاسم المتقدم:

6) الكتابَ قرأت هندٌ

[9] نجد في شومسكي (1999) تصورا أكثر دقة للسمات غير المؤولة. فهذه السمات لا تعد نقائص (imperfections) داخل النحو إلا بشكل ظاهري، فيمكن أن تُعدَّ جزءا من حل أمثل لخصائص التصميم الأدنوي بالنظر إلى الدور الذي تلعبه في خاصية النقل التي تملكها اللغات. وخلافا للنظرة التي سادت في صيغة البرنامج الأدنوي المقترحة في (1992 و1995)، فقد اتضح أن خاصية النقل تملك مبررا خارجيا معقولا يتمثل في أن البنيات التي تملك هذه الخاصية تتميز بأنماط مختلفة من التأويل الدلالي والمعالجة (processing) الحاسوبية.

[10] التطابق هنا مرادف للعملية Agree التي تعرض في شومسكي (1998) عملية الفحص.

[11] انظر علاقة الإعراب بالتطابق وبالحرف في الفصلين الرابع والخامس.

ويختلف هذا الربط الإعرابي عن الربط المحوري الذي يتم في الصورة المنطقية. فالأول يعبر فقط عن العلاقة البنيوية بين الموضوع والمحمول، في حين أن الثاني يحدد المضمون الدلالي لهذه العلاقة. بمعنى آخر، فإن التأويل الإعرابي في (6) يقول إن *الكتاب* موضوع مربوط بنيويا بالفعل، أما التأويل المحوري فيقول إن هذا الموضوع يسند إليه المحمول المربوط به دور المحور.

وينعكس كذلك التأثير الصرفي للسمات الإعرابية على حرية رتبة المكونات في الصورة الصوتية. فنلاحظ أن اللغات، مثل العربية، التي تملك صرفا غنيا للتعبير عن السمات الإعرابية المجردة، تملك رتبة مكوناتها حرية أكبر. فالسمات الإعرابية المتحققة في صورة لواحق صرفية تمنح رتبة المكونات حرية أكبر مما نجده في الإنجليزية التي تملك صرفا ضعيفا جدا للتعبير عن السمات الإعرابية. فشكل التأويل الصرفي للسمات الإعرابية المجردة يؤثر في الخرج.

يلاحظ عن نظرية الإعراب المجرد، كما نجدها في نظرية المبادئ والوسائط أو في البرنامج الأدنوي، أنها تبني على أن الإعراب غير مؤول ولا تأثير له في الخرج، وبذلك فإنها توحد نظريا اللغات التي تملك الإعراب الصرفي واللغات التي لا تملكه؛ ومن ثمة، فإنها تعجز عن تفسير الوقائع التجريبية التي تبين أن مكونات الجملة في الصورة الصوتية في لغات الإعراب الصرفي أكثرُ حرية من مكونات الجملة في اللغات التي لا تملك هذا الإعراب. التفسير في إطار افتراض تأويلية الإعراب يكمن في أن اللغات الطبيعية موحدة في الإعراب المجرد فقط في الحوسبة من التعداد إلى نقطة التهجية، لكنها تختلف في التأويل الصرفي لهذا الإعراب في الصورة الصوتية وتختلف في التأثير الذي تحدثه الصور الصرفية للإعراب في البنية التركيبية. وسنبين في الفصل الرابع كيف أن الصورة الصرفية التي يتحقق بها إعراب الرفع، صورة التطابق الغني أو التطابق الفقير، تؤثر في رتبة بنية المكونات وفي التأويل التركيبي لهذه المكونات في الصورة الصوتية. وسنبين في الفصل الخامس كذلك كيف أن اختلاف الشكل الصرفي الذي يتحقق به إعراب الجر في الإضافة تنتج عنه بنيات تركيبية مختلفة.

3. فحص السمات الإعرابية

تقوم نظرية الإعراب في نظرية المبادئ والوسائط المقدمة في شومسكي (1981) على مفهوم إسناد الإعراب (**Case assignment**). ويعني هذا المفهوم أن المواقع التركيبية هي التي تحدد السمات الإعرابية، وبموجب حلول الأسماء في هذه المواقع يسند إليها الإعراب. وبناء على هذا، تميز نظرية الإعراب بين نوعين من الإعراب: *إعراب بنيوي* (**structural Case**) *وإعراب ملازم* (**inherent**) أو دلالي. والمقصود بالإعراب البنيوي الإعراب الذي يسند داخل علاقة شجرية يحددها مفهوم العمل الذي ينبني على مفهوم التحكم المكوني.[12] ويحدد شومسكي أنواع الإعراب البنيوي وعواملها كالآتي:[13]

[12] انظر تعريف هذه المفاهيم في شومسكي (1981) والفاسي الفهري (1990).

[13] لقد سبق لشومسكي (1980) أن اقترح أن عامل الرفع هو الزمن. وقد تبنى هذا الاقتراح لاحقا كثير من اللسانيين في إطار افتراض تفكيك الصرفة (انظر الفاسي الفهري (1990) على الخصوص)، وهذا الاقتراح هو الذي سيعمم في البرنامج الأدنوي.

6) أ. الرفع، وعامله التطابق
ب. النصب، وعامله الفعل
ج. المائل (oblique)، وعامله الحرف
د. الجر (genitive)، ويسند في السياق البنيوي التالي:
[م س ... [م س ...]]

تتميز العوامل المسندة للإعراب في (6أ–ج) بأنها تشترك في السمة المعجمية [–س]، التي تعد سمة فعلية. فالحرف يملك السمتين: [–ف، –س]، والفعل يملك السمتين: [+ف، –س].[14]

يسند الإعراب الملازم إلى المركب الاسمي بناء على العلاقة الدلالية التي تربط هذا المركب بالعامل الذي يعمل فيه. وقد قدم شومسكي (1986أ: 194) تعريف الإعراب الملازم ضمن ما يسميه بقيد الأحادية (uniformity condition) على النحو التالي:

7) قيد الأحادية
إذا كانت أ واسما للإعراب الملازم، فإن أ تسم إعرابيا م س إذا وفقط إذا كانت أ تسم محوريا السلسلة التي يرأسها م س.

فالإعراب الملازم يقوم أساسا على العلاقة المحورية بين الواسم والموسوم ويشترط دائما وجود هذه العلاقة، كما أنه يسند في البنية العميقة؛ أما الإعراب البنيوي، فمستقل عن هذه العلاقة ويسند في البنية السطحية.[15]

وتتميز نظرية الإعراب في البرنامج الأدنوي من مثيلتها في نظرية المبادئ والوسائط بخاصيتين: الاستغناء عن مفهوم الإسناد الإعرابي وتعويضه بمفهوم الفحص الإعرابي (checking Case)، والاستغناء كليا عن مفهوم العمل في أي علاقة إعرابية. والانتقال من مفهوم الإسناد إلى مفهوم الفحص ليس انتقالا اصطلاحيا، بل هو انتقال تصوري يتمثل في أن الأسماء لم تعد تدخل التركيب خالية من الإعراب الذي يسند إليها في الموقع التركيبي الذي يقتضيه العامل، بل أصبحت تنتقى من التعداد حاملة لإعرابها ويفحص هذا الإعراب في الموقع التركيبي الملائم وفاقا لمبادئ النحو.

لقد أدى الاستغناء عن العمل في الوسم الإعرابي إلى اعتبار الإعراب البنيوي مسوغا بواسطة العلاقة الشجرية تطابق مخصص–رأس (Spec-head agreement).[16] وينبغي أن تتحقق

[14] ولتفادي مشكل اسمية التطابق، اقترح شومسكي (1981) أنه مخصص بسمة إضافية هي الصرفة (+ص): [–ف، +س، +ص]. وبما أن الصرفة ذات طبيعة فعلية في تحليل شومسكي، فإنها تمنح التطابق القدرة على إسناد الإعراب، مثل الفعل.

[15] لقد غير شومسكي (1986أ) بعض اقتراحاته الإعرابية الواردة في (6) باقتراح أن إعراب الجر الذي يسنده الاسم والصفة في السياق الوارد في (6د) والإعراب الذي يسنده الحرف في (6ج) هما من قبيل الإعراب الملازم. انظر الفاسي الفهري (1990) في استدلاله على أن إعراب الجر إعراب بنيوي.

[16] لقد كانت نظرية الإعراب المقترحة في نظرية المبادئ والوسائط تميز بين نوعين من الإعراب البنيوي: إعراب يسند بموجب العلاقة الشجرية تطابق مخصص–رأس، وإعراب يسند بواسطة عمل الرأس في فضلته. الإعراب الأول هو إعراب الرفع الذي يسند إلى الفاعل البنيوي، والثاني هو إعراب النصب الذي يسند إلى المفعول.

هـــذه العلاقـــة بشكل موحد في جميع اللغات في الصورة المنطقية. والمركبات الحدية التي تصل مســـتوى الصورة المنطقية بسمة إعرابية غير مُسوِّغة تعد موضوعا تركيبيا سيء التكوين، وينتج عن ذلك سقوط الاشتقاق.

وتتضـــمن لائحـــة الإعراب البنيوي الخاصة بالأنساق الصرفية رفع-نصب المقترحة في شومسكي (1992) وشومسكي ولاسنيك (1993) إعراب الرفع والنصب والإعراب الفـــارغ (Null Case) الذي يأخذه الضمير الفارغ ضم الكبير PRO الذي يرد في أبنية المراقبة. وتتوزع المقولات التي تفحص المركبات الحدية فيها هذه الإعرابات كالآتي:

8) أ. الزمن المتصرف يفحص إعراب الرفع.
ب. الفعل يفحص إعراب النصب.
ج. الزمن غير المتصرف يفحص الإعراب الفارغ.

وتعد نظرية الإعراب في البرنامج الأدنوي في صيغته المقترحة في شومسكي (1992) نظرية قائمة على التطابق (Agr-based Theory)، أي أن المقولات الواردة في (8) تفحص إعرابها بواسطة مقولة التطابق في بنية مجردة مماثلة للبنية (9):

(9

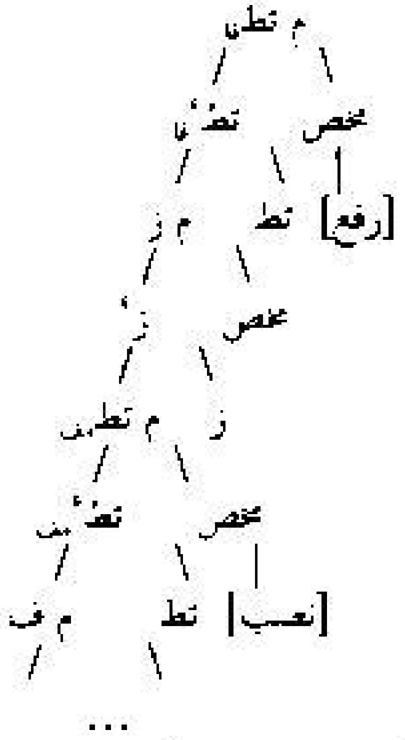

يفحـــص المركب الحدي الفاعل إعراب الرفع في مخصص تطابق الفاعل (م تطفا) بعد أن يصعد الـــزمن إلى رأس تطـــابق الفاعل، ويفحص المركب الحدي المفعول إعراب النصب في مخصص تطابق المفعول (م تطمف) بعد أن يصعد الفعل إلى رأس تطابق المفعول. ويفحص الضمير الفارغ ضم الإعراب الفارغ في مخصص تطابق الفاعل كذلك بعد صعود الزمن غير المتصرف إلى رأس هذا التطابق. وقد بينت مجموعة من الأبحاث أن إعراب الجر في المركبات الحدية يُفحص كذلك في مخصص التطابق الذي يصعد الحد إلى رأسه.[17]

[17] انظر الفصل الرابع من هذا البحث.

1.3 نظرية تعدد المُخَصِّصات

لقد قدم شومسكي (1995) نظرية للفحص يستغني فيها عن إسقاط التطابق وعن دوره في فحـص الإعـراب. فدور التطابق في (9) يكمن أساسا في أنه وسيط يقدم المواقع البنيوية الملائمـة للفحص. وقد أصبح من الممكن الاستغناء عن هذا الدور بالاعتماد على نظرية أورا Ura (1994) القائمة على الفحص المتعدد للسمات داخل نفس الإسقاط الأقصى الذي لم يعد عـدد مخصصاته محصـورا في واحد. وبناء على هذا تصبح البنية الملائمة لفحص الإعرابات الـواردة في (10)، كالآتي:[18]

(10)

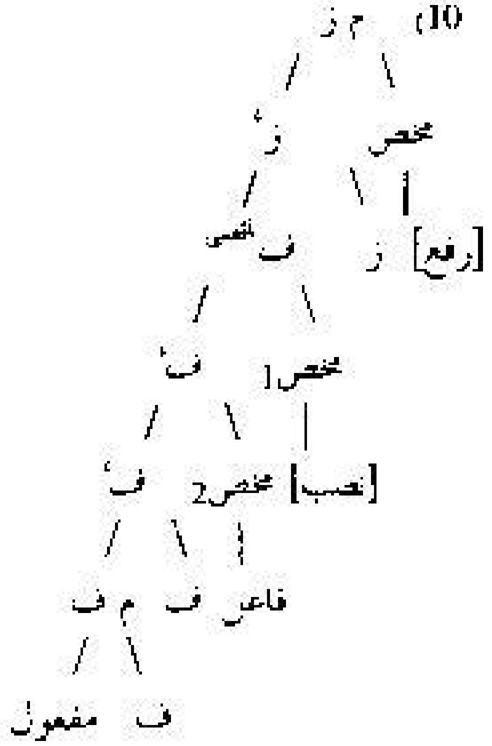

تتضمن البنـية (10) إسقاطين للفعل: فعل معجمي يقع في أسفل البنية وينتمي إلى المقولات الجوهـرية، وفعل خفيف يعلو الفعل المعجمي وينتمي إلى طبقة المقولات الوظيفية ويمثل رأس بنيات التعدية.[19] ينتقي الفعل المعجمي المفعول، في حين ينتقي الفعل الخفيف الفاعل. وفي حال صـعود المفعـول في التركيب الظاهر، فإنه ينتقل إلى مخص1 فوق الفاعل ويكون السلسـلة (مفع، ث) وبذلك يصبح في مجال فحص الفعل المعجمي الذي يصعد للالتحاق بالفعل الخفيف وهـناك يمكن أن يفحص المفعول إعراب النصب. ويدمج الفاعل قبل انتقال المفعول في مخص2 بواسـطة القـاعدة ضـم (Merge)، ولا يمكنه في هذا الموقع أن ينافس المفعول في فحص سمة النصـب، لأنه لا يرأس سلسلة غير عتبة (nontrivial chain)، وبذلك فإنه لا ينتمي إلى مجال فحص الفعل الخفيف. وعليه، فإن الفاعل يصعد إلى مخصص الزمن لفحص إعراب الرفع. وفي

[18] توخـيا للاختصـار، سـنغفل في فصـول هـذا البحث إسقاط الفعل الخفيف في التمثيلات التركيبية، ولن ندرجه في البنية الشجرية إلا عندما يكون واردا في التحليل.

[19] الافـتراض العـام هـو أن الأفعـال اللازمـة لا تملـك إسـقاطا للفعـل الخفـيف، لكن انظر بعض الاستثناءات الواردة في شومسكي (1998).

حال عدم صعود المفعول والفاعل في التركيب الظاهر، فإن سمات الفاعل الصورية تصعد في التركيب الخفي وتلتحق بالزمن لفحص سمة الرفع، وبعدها تصعد سمات المفعول الصورية لتلحق بالزمن كذلك في التركيب الخفي لفحص سمة النصب بعد صعود الرأس المركب من الفعل المعجمي والفعل الخفيف إلى الزمن. ويُفحص الرفع قبل النصب في التركيب الخفي بناء على مفهوم القرب (closeness).[20]

4. من الفحص إلى طَابَقْ

يذهب شومسكي (1998) إلى أنه يمكن الاستغناء عن العملية اجذب (Attract) وعملية فحص السمات واستخلاصهما من العملية التي يسميها طابق (Agree) (أو ما سنعبر عنه بالتطابق عندما لا يلتبس الأمر بـ(agreement)). وتقوم هذه العملية بمحو السمات غير المؤولة للمسبار (probe) والهدف (goal)، اللذين يمثلان قطبي العملية. والمسبار هو العنصر المتطابق الذي يملك السمات غير المؤولة، وينبغي أن توافق سماته سمات الهدف المؤولة. ويقوم الإعراب في إطار هذه العملية بدور هام يتمثل في أنه يجعل الهدف نشيطا (active) وفي أنه ينفذ العملية طابق عبر موافقة سمات الهدف بسمات المسبار وحذف هذا الأخير.[21] وتخضع العملية طابق للشروط التالية:

11) تنطبق العملية طابق بين مسبار م وهدف هـ إذا

أ. هـ نشيطة بحكم امتلاكها لسمات غير مؤولة (وأساسها الإعراب في تحليل شومسكي (1998))

ب. توافق سمات م غير المؤولة سمات هـ، حيث التوافق (matching) هو التماثل (identity)[22]

ج. مجال السمة س مواخ لـ س

د. هـ مَحَلِّية (local)، وتعني المحلية "التَّحَكُّم المُكَوِّنِي الأقرب" (closest c-command)[23]

[20] نقدم مفهوم القرب بعد شومسكي (358:1995) كالآتي:
أ) تعد ب أقرب إلى الهدف ق من أ إذا كانت ب تتحكم مكونيا في أ.
يعد مفهوم القرب تبسيطا لمفهوم تساوي البعد (equidistance) الموجود في شومسكي (1992 و1993)، وقد تم اللجوء لمفهوم تساوي البعد لتجاوز الحالات التي تبدو أنها تخرق الأدنوية المُنَسَّبَة (RelativizedMinimality) (انظر الهامش 65 من الفصل الثالث) أو قيد الربط الأدنوي (Minimal Link Condition) (انظر الهامش 57 من الفصل الثاني).

[21] نستعمل التوافق هنا مقابلا للمصطلح *matching*.

[22] يشير شومسكي (1998) إلى أن التماثل ينبغي أن يكون في اختيار السمات لا في القيم التي تحملها.

[23] يعرف شومسكي (38:1998) التحكم المكوني الأقرب كالآتي:
يعد مجال السمة س هو مجال التحكم المكوني لـ س، وتعد السمة المتوافقة هـ أقرب إلى س إذا لم توجد داخل مجال س سمة أخرى هـ' توافق س، توجد هـ في مجال هـ'.

ويضم التمثيل المقدم في (10) مسبارين: الزمن والفعل الخفيف، وهدفين: الفاعل والمفعول. والسمة التي تحرك عملية التطابق بين العناصر المذكورة هي الإعراب والسمات التطابقية. ويتم فحص السمات الإعرابية في (10) بواسطة النقل، إذا كان الفاعل والمفعول ينتقلان في التركيب الظاهر، ويتم الفحص الإعرابي بواسطة العملية طابق في حال إمكان الاستغناء عن النقل. وبعد التطابق يمحي المسبار بعد توافق السمات. ويلزم عن هذا التحليل أن عملية الجذب التي تقتضي نقل السمات لم تعد واردة، لأنها أصبحت مشتقة من مفهوم التوافق الذي يعني تماثل السمات الخاضعة للتطابق. أما عملية الفحص، فيمكن إرجاعها في إطار هذه المقاربة إلى حذف المسبار وسماته بناء على التوافق مع هدف محلي نشيط، وإلى حذف السمات غير المؤولة التي تجعل الهدف نشيطا.

يتضح مما سبق أن فحص الإعراب البنيوي، بشكل عام، يتم إما بواسطة النقل، في إطار سلسلة غير عبثية، وإما بواسطة العملية طابق. وقد واكب هذه العملية الأخيرة تحول هام في نظرية الإعراب التي أصبحت سمات المسبار الإعرابية تلعب الدور الهام فيها (الرفع بالنسبة للزمن المتصرف والنصب بالنسبة للفعل الخفيف والإعراب الفارغ بالنسبة للزمن غير المتصرف). فهذه السمات تقوم بـمعاينة العنصر المرشح للضم في الموقع الملائم (الفاعل في مخصص الزمن والمفعول في مخصص الفعل الخفيف)، وتقوم كذلك بتحريك الحوسبة عن طريق تنشيط الموقع الهدف. فهاته الخصائص التي يملكها الإعراب تبين حاجة النظرية اللغوية إليه، واستجابته لأحد الشروط الأدنوية التي يقترحها شومسكي (27:1998)، كالآتي: "العلاقات التي تدخل النسق الحاسوبي للغة البشرية، (أ) تفرضها قيود المقروئية، أو (ب) تنتج بصورة طبيعية عن العملية الحاسوبية." وبينا في الفقرة الثالثة استجابة الإعراب للجزء الأول من هذا الشرط وبينا في هذه الفقرة استجابته للجزء الثاني.

وإلى جانب الإعرابات الواردة في (8)، التي تخضع لعملية الفحص في البنية المجردة الممثل لها بـ(10)، نجد إعراب التجرد والإعراب الملازم أو الدلالي، وهما إعرابان لا يملكان وضعا واضحا في إطار البرنامج الأدنوي. وسنقوم لاحقا بتفحص هذين الإعرابين.

5. التّسْويغُ الإعْرابي

تلعب النظرية الإعرابية دورا هاما في توزيع المركبات الحدية، كما أنها تعد آلية لتسويغ هذه المركبات المسقطة أو المنتقاة من المعجم وآلية أيضا لتسويغ البنية المحورية تركيبيا.[24] فالملاحظ أن جميع المواقع المحورية تحتاج إلى الإعراب في التركيب. لنتأمل مثلا البنيات التالية:

[24] بعض الأعمال التي اهتمت بمشكل الربط بين البنية الحملية المعجمية والبنية التركيبية اعتبرت أن الإعراب هو الذي يسوغ البنية الحملية تركيبيا بواسطة مبدأ الإسقاط (انظر مثلا بزتسكي (1982) Pesetsky ومسام (1985) Massam).

12) أ. فَتحَ المفتاحُ البابَ
ب. فُتِحَ البابُ
ج. *فُتِحَ البابُ المفتاحُ
د. فُتِحَ البابُ بالمفتاح

فالملاحظ عن الجملة (12ج) أنها لا تقبل وجود الموضوع المحوري المفتاح، رغم أننا نفهمها على أنها غير مختلفة عن الجملة (12أ). لكن بالنظر إلى الخصائص الصرف تركيبية، فإن الفعل في (12ج) مبني لغير الفاعل، وهذا البناء يجعله قاصرا عن إسناد الإعراب، وإعراب الرفع الوحيد الموجود في الجملة يخصصه الموضوع الباب، فبقي الموضوع المفتاح غير مسوغ إعرابيا، ولما سُوِّغ إعرابيا بواسطة الحرف في (12د) أصبحت الجملة سليمة.[25] ورغم أن الإعراب يلعب دورا أساسيا في تسويغ المواقع المحورية، فإنه لا توجد علاقة تناظر بين الإعراب والأدوار الدلالية. فإذا كان كل دور محوري يحتاج إلى إعراب، فليس كل مركب حدي يحمل إعرابا يعد موضوعا محوريا. فقد برهن الفاسي الفهري (1990 و1993) على أن الإعراب هو الذي يسوغ الضمائر المبهمة في التركيب، كما يحصل ذلك في الجملتين أسفله:

13) أ. إنه من غير المعقول أن تستمر المفاوضات
ب. ظننته انسحب الرجل

فالضمير المبهم المتصل بـه في (13) لا مسوغ تركيبي له، فهو لا يملك محتوى دلاليا ولا تربطه أي علاقة محورية مع المصدري إن والفعل ظن. وبما أن المبهم يحتاج إلى أن يسوغ مثل أي عنصر تركيبي، فإن الذي يقوم بهذا الدور هو الإعراب الذي يسند إليه بموجب مبدأ المصفاة الإعرابية، الذي يأخذ التعريف الوارد في (14). وبناء على هذا، فإن الضمير المبهم المتصل في (13) مسوغ بإعراب النصب الذي يسنده المصدري إن والفعل ظن.

ويلعب مبدأ المصفاة الإعرابية (Case filter) دورا هاما في تسويغ وتوزيع المركبات الحدية. ونقدم في الفقرتين الفرعيتين المواليتين تصورين مختلفين لهذا المبدأ، تصور صرفي وتصور محوري، وسندافع عن التصور الأول.

1.5 المصفَاةُ الإعرابية

1.1.5 المقاربة الصرف صوتية

تستند النظرية الإعرابية على ما يعرف بمبدأ المصفاة الإعرابية التي تأخذ الصياغة الواردة في (14) :

14) *المصفاة الإعرابية* (شومسكي 1981:49)
*م س إذا كان م س يملك محتوى صوتيا ولا يحمل الإعراب.

[25] وحتى في حال عدم تحقق الموضوعات المحورية معجميا في موقع تركيبي، فإن الإعراب يقوم بتسويغ هذا الموقع، كما برهن على ذلك رذي (1986) في دراسته للمفعول الفارغ في الإيطالية. انظر كذلك في الفصل الثالث من هذا البحث الدور الذي يقوم به الإعراب في تسويغ موقع الفاعل.

وتــدل صياغة هذا المبدأ على أنه قيد وجيهي، فهو لا يسمح بتسويغ المركبات الاسمية والحدية المعجمية في الصورة الصوتية إلا إذا كانت تحمل إعرابا معينا.

تقضـــي المقاربة الصرف صوتية للمصفاة الإعرابية نوعين من المقولات التركيبية: الأثر وضم الكبير بحكم أنهما لا يملكان صورة صوتية، كما في (15) و(16)، تباعا:[26]

15) أ. ظننت [م و زيدا عالما]
ب. ظننت زيدا [م و ثـ زيد عالما]
16) أ. حاول الرجل [ضم كتابة الشعر]
ب. *حاول الرجل [هندٌ كتابة الشعر]

ينـــتقل فاعل الصفة في (15أ) إلى مجال فحص الفعل ظن في (15ب)، لأن المركب الوصفي لا يعد مجالا لفحص سمة النصب، ويقوم الأثر باحتلال موقع الاسم المنتقل في المركب الوصفي غير الموسوم إعرابيا. وتبين الجملة (16أ) كذلك أن ضم لا يحتاج إلى الإعراب بدليل حلوله في موقع مخصـــص البنـــية المدمجة الذي هو موقع غير موسوم إعرابيا، ولذلك فإن المركبات الاسمية ذات المحتوى المعجمي لا تحل بذلك الموقع، كما يدل على ذلك لحن (16ب).

أول تحديد للمقاربة الصرف صوتية، نجده في شومسكي ولاسنيك (1993) اللذين بينا أن ضم يحتاج إلى الإعراب. لنتأمل الزوج الجملي التالي:

16)أ. John wants [to be respected PRO]
ضم محترم يكون يريد جون
'يريد جون أن يكون محترما'
ب. John wants [PRO to be respected t_{PRO}]

ففي (16ب)، انتقل ضم من موقع الفضلة إلى مخصص الزمن غير المتصرف. وفي إطار البرنامج الأدنـــوي، فإن نقل الموضوعات (A-movement) يجب أن يخضع لمبدأ الملاذ الأخير. ولاحترام هـــذا المبدأ، اقترح شومسكي ولاسنيك أن ضم ينتقل لفحص الإعراب الفارغ. وخلافا للمبدأ (14)، أصبح من الممكن إعراب المقولات الفارغة صوتيا، وهذا الاقتراح يضعف بالطبع المصفاة الإعرابية في صيغتها المقدمة في (14).

ثاني تحديد للمقاربة الصرف صوتية للمصفاة الإعرابية تقدمه أمثلة نجدها في شومسكي (1986أ:95)، حيث تعد الجملة (17أ) مشتقة من البنية (17ب):

17) أ. *Who does it seem [t_{who} to be intelligent]?
ذكي يكون أثر يبدو ضم-مبهم فعل-ساعد مَنْ
'*من إنه يبدو ذكيا'[27]
ب. It seems [who to be intelligent]

[26] الحـــرف ث في (15ب) اختصـــار لمقولـــة الأثـــر ويـــدل القريـــنة السفلى نستعمل نـــسخة من العنصر المنتقل للدلالة على أنه مربوط بهذا الموقع التركيبي.
[27] هذه الجملة لاحنة بتأويل الضمير المتصل على الإبهام.

تعد الجملة (17أ) لاحنة، لأن المركب الاستفهامي غير موسوم إعرابيا في البنية السطحية. وتعجز المصفاة الإعرابية عن تفسير هذا اللحن، لأنها لا تنطبق على الأثر الذي يربط المركب المنقول ويوجد في موقع غير موسوم إعرابيا في الجملة المدمجة. ولا يمكن حل المشكل المطروح في (17أ) بافتراض أن الذي يخضع للمصفاة الإعرابية هو المركب الاستفهامي، لأن مصدر انتقاله في الجملة المدمجة غير المتصرفة غير موسوم إعرابيا، كما تمثل ذلك البنية (17ب).

لنتجاوز المشاكل التي تطرحها المصفاة الإعرابية في صياغتها الموجودة في (14)، اقترح شومسكي (1981) ربط المصفاة الإعرابية بالوسم المحوري في إطار ما يعرف بقيد المنظورية (Visibilty Condition). ونسمي هذا الاقتراح بالمقاربة المحورية للمصفاة الإعرابية، وناقشها في الفقرة الفرعية الموالية.

2.1.5 المقاربة المحْوَرية

تنبني المقاربة المحَورية على إعادة صياغة مبدأ المصفاة الإعرابية في إطار قيد المنظورية. ومفاد هذا القيد أن الموضوعات يجب أن تكون موسومة إعرابيا لكي تتمكن من أن توسم محوريا. ويفترض هذا القيد أن الإعراب والأدوار المحورية خصائص للسلسلة. وتقدم صياغة هذا القيد الذي ينسبه (شومسكي 1986أ) إلى يوسف عون، كالآتي:

18) يعد الموقع م منظورا للوسم المحوري داخل سلسلة،
إذا كانت السلسلة تضم موقعا موسوما إعرابيا.

يتضمن قيد المنظورية خاصيتين هامتين بالنسبة للإعراب. تتمثل الأولى في أن المصفاة الإعرابية أصبحت قيدا على السلاسل التركيبية، وبذلك أصبحت المقولات-الموضوعات الفارغة والمعجمية كلها تخضع للمصفاة الإعرابية. ومن ثمة، يمكن إرجاع لحن (17أ) إلى أن السلسلة (*who, t*) غير منظورة للوسم المحوري، لأنها غير موسومة إعرابيا. وتتمثل الخاصية الثانية في أن مبدأ المصفاة الإعرابية لم يعد قيدا صرفيا على سلامة المركبات الحدية في الصورة الصوتية، بل أصبح مرتبطا ببنية الموضوعات باعتباره قيد سلامة على تأويل الموضوعات محوريا في الصورة المنطقية. والربط بين الإعراب والأدوار الدلالية، كما هو مقترح في (18)، اعتباطي، فأي إعراب يمكنه أن يأخذ أي دور دلالي والعكس صحيح.

يطرح هذا التأويل المحوري للمصفاة الإعرابية مجموعة من القضايا النظرية والتجريبية. فمن الناحية النظرية، لا شيء يستوجب بالضرورة هذا الربط بين الأدوار الدلالية والإعراب. وإذا نقلنا النقاش إلى البرنامج الأدنوي، يصبح المشكل أكبر. فالأدوار الدلالية معلومات مؤولة في مستوى الصورة المنطقية، في حين أن الإعراب غير مؤول في هذا المستوى. ولذلك، فإن ربط التأويل المحوري للموضوعات بالإعراب يبدو غير مبرر.

المشكل النظري الثاني الذي تطرحه صياغة قيد المنظورية المقدمة في (18) في إطار البرنامج الأدنوي هو أن الإعراب أصبح سمة مستقلة عن الأدوار الدلالية. فلم يعد يسند الإعراب إلى الاسماء في التركيب، كما أشرنا إلى ذلك، بل أصبح سمة صرفية يأخذها الاسم أثناء تكوين التعداد. والدور الذي تقوم به هذه السمة في التركيب هو أنها تفسر جزئيا لماذا توجد نقيصة (imperfection) النقل في اللغة، أي لماذا بعض المركبات الحدية لا تظهر في الصورة الصوتية في المكان الذي من المفروض أن تؤول فيه. ويكمن التفسير الجزئي الذي تقدمه نظرية الإعراب في أن بعض هذه المركبات ينتقل لفحص الإعراب. وبذلك، فإن الإعراب يساهم في تبرير المقاربة الاشتقاقية التي يدافع عنها شومسكي في البرنامج الأدنوي. أما ما يقوله قيد المنظورية فهو أن الاسماء يجب أن تأخذ الإعراب لكي تؤول محوريا، وهذا الجواب لا يجيب عن أي سؤال أدنوي.

المشكل النظري الثالث والمرتبط بالثاني هو أن قيد المنظورية قائم على أن الوسم الإعرابي والوسم المحوري يتم في نفس السلسلة، غير أن البرنامج الأدنوي يقوم على التمييز بين الوسم المحوري وفحص الإعراب. فبحكم أن الإعراب سمة صرفية، فإنه يفحص في سلسلة غير عشبية، وبحكم أن الأدوار الدلالية ليست سمات، فإنها لا تسند في سلسلة، ولذلك لا تخضع للفحص. فالوسم المحوري وفحص الإعراب إجراءان مختلفان ومنفصلان. فهذه القضايا تظهر أن المقاربة المحورية للمصفاة الإعرابية المقدمة في إطار قيد المنظورية في (18) مقاربة غير ملائمة في إطار البرنامج الأدنوي. ونقدم في الفقرة الفرعية الموالية مشكلا تجريبيا تقدمه معطيات الضمائر المبهمة أمام قيد المنظورية.

1.2.1.5 المُبْهَمَات

يلاحظ عن التأويل المحوري للمصفاة الإعرابية أنه ينطبق في اتجاه واحد. فالمركبات الحدية الموسومة محوريا تحتاج بالضرورة إلى الإعراب، لكن المركبات الحدية غير الموسومة محوريا لا تحتاج بالضرورة إلى الإعراب. وبناء على هذا، فإن المركبين الاسميين *نهاية* و*أستاذ* في (19)، يمكنهما أن لا يحملا إعرابا:

19) أ. نهايةُ أسبوعٍ موفقة أتمناها لكم

ب. *نهايةَ أسبوعٍ موفقة أتمناها لكم

ج. زيدٌ أستاذٌ

د. *زيدٌ أستاذاً

لكن خلافا لقيد المنظورية، فإن المعطيات تبين أن المركبين الاسميين المذكورين يحتاجان إلى إعراب وأن هذا الإعراب يجب أن يكون الرفع، كما يدل على ذلك لحن الجملتين (19ب) و(19د) اللتين يحمل فيهما المركبان الاسميان إعراب النصب. لاحظ أن المصفاة الإعرابية في صورتها المقدمة في (14) تستوجب حمل *نهاية* و*أستاذ* للإعراب.

وتطرح المبهمات نفس المشكل الذي يعترض قيد المنظورية في (19)، لكن بشكل أكثر حدة. فالمبهمات لا تظهر إلا في المواقع الإعرابية ولا تظهر في المواقع المحورية، لأنها ليست موضوعات ذات محتوى دلالي، رغم أنها يمكن أن تظهر في موقع موضوع (A-position)، كما في (21). لنتأمل الجمل التالية:[28]

20) أ. مستحيل أن تتفق يوما
ب. ??هو مستحيل أن تتفق يوما
ج. إنه مستحيل أن تتفق يوما

21) أ. It seems [there is a man in the room]
مبهم يبدو مبهم يكون رجل في ال غرفة
'يبدو أن هناك رجلا في الغرفة'

ب. It seems *[there to be a man in the room]
كان مصدر

تبين الجمل العربية أن الضمير المبهم هو لا يأتي في سياق الجمل الاسمية، كما تدل على ذلك مقبولية الجملة (20ب) المتدنية. ويبدو أن سبب المقبولية المتدنية إعرابي. فلما سوغ الضمير إعرابيا، كما في (20ج)، أصبحت الجملة سليمة. ولنفس السبب تعد الجملة (21ب) لاحنة. فخلافا للجملة (21أ)، يوجد الضمير المبهم *there* في (21أ) في موقع فاعل الجملة غير المتصرفة، وهو موقع غير موسوم إعرابيا، وغياب الإعراب يؤدي إلى عدم تسويغ الضمير. وهذا السلوك الذي تسلكه المبهمات يجعل المصفاة الإعرابية المربوطة بالوسم المحوري عاجزة عن تفسير لحن المعطيات الواردة في (20) و(21).

لتجاوز المشكل الذي تطرحه الأمثلة المماثلة لـ(21ب)، اقترح شومسكي (1986أ و1992) أن المبهم *there* وشريكه *a man* يكونان سلسلة تركيبية، وبذلك يخضعان لقيد السلسلة (CHAIN Condition)، الذي يقول:

22) *قيد السلسلة* (شومسكي 1986أ:137)
إذا كانت س= (ع1، ...، عن) سلسلة كبرى، فإن عن تحتل موقعها المحوري الوحيد، وتحتل ع1 موقعها الإعرابي الوحيد.

وبناء على (22)، فإن المبهم في (21أ) سيكون مسوغا في السلسلة (*there, a man*). ويحتل المبهم في هذه السلسلة الموقع الإعرابي، في حين يحتل الشريك الموقع المحوري. وفي هذا التحليل يقوم المبهم بتسويغ الشريك الذي يحتاج إلى الإعراب ليكون منظورا في الصورة المنطقية. لذلك ينتقل الشريك في الصورة المنطقية ليلتحق بالمبهم، فيُحذف المبهم ويعوضه الشريك. وبناء على هذا، تأخذ الجملة (21أ) التمثيل الوارد في (23) في الصورة المنطقية:

23) It seems [a man is in the room]

[28] المعطيات العربية مأخوذة من الفاسي الفهري (1993: 56-58).

يصـــطدم الحـــل المقترح للأمثلة الإنجليزية بأمثلة مضادة، كتلك التي نجدها في الفاسي الفهري (1993:58)، في مثل:

24) حسبته جاء أخوك

يقترح الفاسي الفهري أن اشتقاق هذه الجملة يتم وفاقا للتمثيل الآتي:

25)

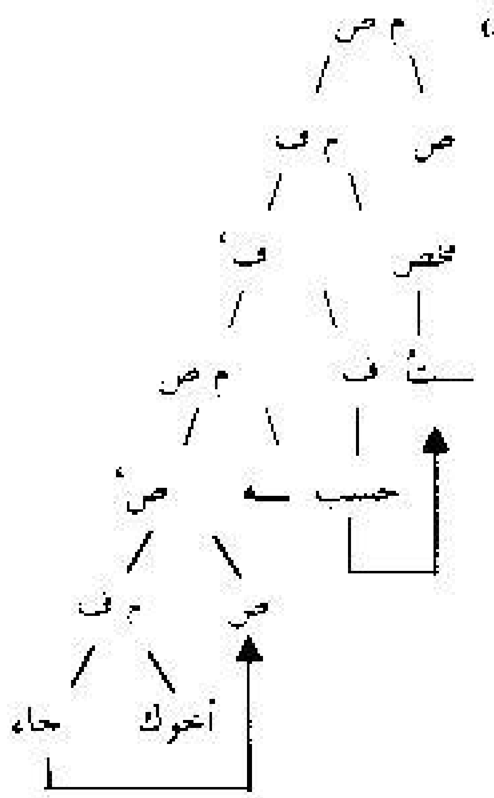

ففـــي هذه البنية لا يمكن أن يكوِّن المبهم ـــه وشريكه المحوري المفترض *أخوك* سلسلة، لأن المبهم يحمل إعراب النصب بينما يحمل الشريك إعراب الرفع. فنحن أمام سلسلة بإعرابين، وهذا بالطبع يخرق قيد السلسلة الموضوع في (22) الذي يشرط أن تضم السلسلة موقعا إعرابيا واحدا.

ويمكن أن نقترح تحليلا آخر للجملة (24) غير ذلك المقدم في (25). ويبنى هذا التحليل على أن المبهم لا يحتل موقع مخصص الصرفة السفلى، بل يحتل موقعا خارج إسقاطها، بدليل أن موقع مخصص الصرفة يمكن أن يكون مملوءا بالفاعل المتقدم أو الموضع، كما في (26):

26) حسبته أخوك جاء

وبنـــاء على هذا، يكون شريك الضمير هو الجملة أو القضية *جاء أخوك*، التي تعد فضلة للفعل حســـب، وموقع الفضلة موقع محوري بالتعريف (انظر شومسكي 1986أ و1992). ومن هنا، يكون رأس السلسلة هو الموقع الإعرابي الوحيد الذي يحتله المبهم، ويكون قدمها هو الجملة التي تحـــتل الموقـــع المحوري الوحيد. وهكذا، على غرار ما يحدث في الإنجليزية في (21أ) و (23)، سيستبدل الشريك *جاء أخوك* بالمبهم في الصورة المنطقية وسنحصل على البنية التالية:

27) [حسبت جاء أخوك]

إن هذا التحليل الذي قدمناه للمبهم في اللغة العربية ينقذ قيد المنظورية جزئيا فقط. فإذا سلمنا بأن شريك المبهم في البنى المماثلة لـ(24) جملي، فإن جملا مثل (20ج) ستكون مهددة لتحليل شومسكي للمبهمات القائم على قيد المنظورية المصوغ سلسليا في (18).[29] فرغم أن المبهم في (20ج) يحتل الموقع الإعرابي الوحيد، فإن شريكه الجملي لا يحتل موقعا محوريا. فالسلسلة (هو، مستحيل *أن نتفق*) الموجودة في (20ج) تخرق قيد السلسلة، لأنها لا تضم موقعا محوريا، وفي هذا إضعاف لتحليل شومسكي للمبهمات الذي يستفاد منه أننا نحتاج إلى هذه العناصر التركيبية باعتبارها إجراء إعرابيا لتسويغ شريك يحتاج إلى الإعراب لكي يؤول دلاليا في الصورة المنطقية. وبغض النظر عن ما هو التحليل الملائم لتركيب المبهمات المقارن، فإن ما يبينه المعطى الوارد في (20ج) هو أن التسويغ الإعرابي لا يرتبط بالضرورة بالوسم المحوري. وهذا يبين أيضا أنه لا يمكن الاستغناء عن المصفاة الإعرابية لصالح قيد المنظورية، كما يذهب إلى ذلك شومسكي (1986أ)، وإلا لما استطعنا أن نرصد الفرق بين (20ب) و(20ج).

تؤكد المشاكل النظرية والتجريبية التي أثرناها أعلاه أن التأويل المحوري للمصفاة الإعرابية في صورة قيد المنظورية تأويل غير ملائم نظريا وغير كاف تجريبيا. وبناء على هذا، نعتبر أن النظرية الإعرابية تحتاج إلى المصفاة الإعرابية. لكن ليس في صورتها المقدمة في (14).

إن الأساس الذي بني عليه المبدأ (14) يتمثل في أن المركبات الاسمية عارية من الإعراب، ويسند إليها الإعراب عندما تنطبق عليها العمليات التركيبية. غير أن التأويل الصوتي لـ(14) يبدو متناقضا مع البرنامج الأدنوي. فشومسكي (1992) يذهب إلى أن المبدأ (14) ينطبق في الصورة المنطقية، أي في التركيب الخفي، لا في الصورة الصوتية. وهذا المذهب الجديد يتفق مع الافتراض القاضي بأن المركبات الاسمية أصبحت تدخل التركيب معربة وأن العمليات التركيبية لم تعد تتكفل بإسناد الإعراب، بل بفحصه. وفي هذا الإطار، أصبح مبدأ المصفاة الإعرابية يعني أن الإعراب الذي تحمله المركبات الاسمية ينبغي أن يسوغ ويفحص بواسطة العلاقة الشجرية مخصص-رأس الواردة في (10). أثناء الحوسبة من التعداد إلى الصورة المنطقية، والسمات الإعرابية غير المسوغة في الصورة المنطقية لا تعد مشروعة،[30] وتؤدي بالتالي إلى سقوط الاشتقاق. والواضح أن هذا التأويل الذي أصبحت تأخذه المصفاة الإعرابية يجعلها تكرر نظرية الفحص، لأن هذه النظرية، في استقلال عن نظرية الإعراب، تشترط فحص جميع السمات الصرفية، بما فيها السمات الإعرابية، التي تدخل التركيب. وتعد السمات غير المفحوصة عناصر غير شرعية في الصورة المنطقية، وتمنع الاشتقاق من التقاطع (**convergence**). وبناء على هذا، فإن مجال المصفاة الإعرابية يجب أن يبقى محصورا في كونها قيدا على ضرورة حمل المركبات الاسمية للإعراب، ويشترط المبدأ (5) أن يؤول هذا الإعراب في الصورة الصوتية. وتحدد مبادئ

[29] انظر الفاسي الفهري (1991-1993) في دراسة وافية عن المبهمات في اللغة العربية، ونشير هنا إلى أننا سنحيل على المرجع المذكور فيما سيأتي من فصول هذا البحث بالفاسي الفهري (1993).

[30] انظر لاسنيك (1993).

الـــنظرية الإعرابـــية مواقـــع التسويغ الإعرابي المرسومة في (10). أما ضرورة فحص السمات الإعرابية أثناء الخوسة من التعداد إلى الصورة المنطقية، فتحددها نظرية الفحص أو عملية طابق العامة، في استقلال عن المصفاة الإعرابية أو النظرية الإعرابية.

وتصطدم نظرية الفحص بمشكل معالجة بعض السمات الإعرابية التي تفترض النظرية الإعرابـــية وجودهـــا، ويتعلق الأمر بإعراب التجرد والإعراب الدلالي. ويتمثل المشكل الذي يطرحه هذان الإعرابان في كونهما إعرابين لا يخضعان للعمليات التركيبية.

6. إعرابات غير مَفْحُوصَة

1.6. إعراب التَّجَرُّد

لقد افترض مجموعة من الباحثين أن اللغات الطبيعية تملك، إلى جانب الإعراب البنيوي أو الإعراب الموسوم، إعراب التجرد (default Case). ونجد هذا الإعراب في البنى غير الموسومة إعرابيا.[31] وبتعبير آخر، فإن هذا الإعراب غير مسوغ داخل علاقة شجرية من العلاقات القائمة في (10)، ومعـــنى هذا أنه لا يخضع للفحص أثناء العمليات الحاسوبية المنطبقة في اتجاه الصورة المنطقـــية. وعدم فحص هذا الإعراب في الصورة المنطقية يُسقط الاشتقاق وعدم تسويغه يخرق مبدأ التأويل التام (Full Interpretation Principle)، الذي تقدمه بعد شومسكي (1986:98)، كالآتي:

28) *مبدأ التأويل التام*

كل عنصر من عناصر وجيهة الصورة الصوتية والصورة المنطقية
يجب أن يكون له تأويل، أي أن يكون مسوغا.

فالمشكل الذي يطرحه إعراب التجرد يتمثل في أن هذا الإعراب يستجيب، من جهة، للمصفاة الإعرابية التي تقضي بضرورة حمل المركبات الاسمية للإعراب، وفي أنه يخرق المبدأ (28) ومبادئ نظـــرية الفحـــص أو طابق، كما في (11)، من جهة أخرى. ولتجاوز هذا المشكل، نفترض أن إعراب التجرد لا يخضع للفحص،[32] بناء على الافتراض العام الذي ندافع عنه في الفصل الثالث والقاضي بأن السمات المتجردة لا تخضع للفحص.

[31] يعـــرف الفاســـي الفهـــري (1990:68) إعـــراب الـــتجرد، كالآتي: "فهو إعراب يتيح لعدد من المركبات الاسمـــية والوصـــفية الـــتي لا يعمـــل فـــيها عامل بنيوي أن تحمل إعرابا غير معمول فيه، كإعراب "آخر لحظة" لإنقاذ البنية من المصفاة الإعرابية."

[32] وجـــود هـــذا الإعـــراب في الصـــورة الصـــوتية لن يطرح أي مشكل لأننا نعد الإعراب مؤولا في هذا المستوى.

1.1.6 توزيع إعراب التّجرُّد في العربية

يعد إعراب الرفع في اللغة العربية إعراب تجرد، كما بين ذلك الفاسي الفهري (1990).[33] ويعد الإعراب الذي يحمله المبتدأ في (29) إعراب تجرد، رغم أن الجملة الاسمية تملك بنية وظيفية تتضمن إسقاطا للزمن:

29) هندٌ حزينةٌ

ويتميز هذا الإعراب بكونه يزول بدخول العوامل البنيوية، كما في (30) التي يأخذ فيها المبتدأ إعراب النصب بواسطة إنّ:

30) أ. إنّ هنداً حزينةٌ

ب. ظننت هندا حزينةً

ويذهب الفاسي الفهري (1990) إلى أن إعراب الخبر في (29) و(30أ) إعراب تجرد كذلك. ويعتبر بالمقابل أن النصب الذي تحمله الصفة الحملية في (30ب) إعرابا محوريا، وهو إعراب نجده مع ليس كذلك في (31):

31) ليست هندٌ حزينةً

ونتبنى في هذا البحث افتراض الفاسي الفهري القاضي بأن إعراب الرفع في العربية إعراب تجرد، كما سندافع في الفصل الرابع عن افتراضه القاضي بأن إعراب الاسم المتقدم في (32) إعراب تجرد كذلك:

32) هندٌ جاءت

ونفترض أن هذا الإعراب لا تنطبق عليه عمليات الفحص، كما سنبرز ذلك في الفصل الثاني، غير أننا سنبين أن إعراب النصب الذي تحمله الصفة في (30ب) و(31)، ليس إعرابا دلاليا.[34]

2.6 الإعراب الدلالي

1.2.6 إعراب النصب وتراكيب النّسْخ

لقد رأينا سابقا أن أهم ما يميز الإعراب الملازم/الدلالي أنه يسند في البنية العميقة ويشترط وجود علاقة دلالية بين الواسم الإعرابي والمركب الاسمي الموسوم. فلنتأمل في ضوء هذا التحديد المعطيات التي تقدمها تراكيب النسخ الواردة في (30ب) و(31)،[35] إلى جانب المثال الوارد في (33):

[33] الظاهر أن اللغات تختلف في تحديد ما هو إعراب التجرد، حتى وإن كانت تشترك في نفس النسق الإعرابي. فرغم أن النسق الإعرابي في الإنجليزية يشبه نسق العربية في كونه نسق رفع-نصب، فقد بين بعض اللسانيين أن إعراب التجرد في الإنجليزية هو الممنوح وليس الرفع، كما زعم ذلك البعض الأخير (انظر في هذا الأمر دي هوب (1992، De Hoop). وقد استدل كليما (1964، Klima على أن إعراب التجرد في الضمائر في الإنجليزية قد انتقل من الرفع إلى النصب.

[34] يشير الفاسي الفهري (1993) إلى أن ليس وكان تسندان النصب إلى فضلتهما الحملية، وهذا يوحي بأن إعراب الفضلة الحملية بنيوي، كما سندافع عن ذلك في الفقرة الموالية.

[35] نقصد بتراكيب النسخ البنيات التي يدخل فيها ناسخ إعرابي ينسخ إعراب المبتدأ والخبر، كما بين ذلك النحاة العرب القدماء.

33) كانت هندٌ حزينةً

أول ما يلاحظ عن هذه المعطيات أن الصفة حزينةً فيها لا تربطها أي علاقة وسم محوري مع ظن أو ليس أو كان أو ما. ويمكننا أن نبين غياب هذه العلاقة بشكل أكثر وضوحا في إطار نظرية بزتسكي (1982) التي نجدها متبناة في شومسكي (1986أ).[36] وتقوم هذه النظرية على الاستغناء عن الانتقاء المقولي (categorial selection) وإرجاعه إلى الانتقاء الدلالي (semantic selection) وإلى النظرية الإعرابية. ويؤول الوسم الإعرابي في إطار نظرية بزتسكي على أنه سمة معجمية ترتبط بالأفعال في المعجم. وبناء على هذا، تخصص الأفعال بكونها تحمل السمة [+إع(راب)] أو لا تحملها، وامتلاكها لهذه السمة هو الذي يجعلها تنتقي مركبا حديا يحقق السمة.

لنعد الآن إلى المثال (30ب). فالفعل ظن ينتقي دلاليا قضية (proposition) تأخذ تمثيلها البنيوي الاعتيادي (canonical structural representation)، بمصطلحات كريمشو (1981، Grimshaw)، في صورة مركب مصدري، كما في (34)، وقد لا يتحقق معجميا هذا المصدري، كما في (30ب):

34) ظننت أن هنداً حزينةٌ

ويملك الفعل ظن كذلك السمة [+إع]، لذلك يسمح بتوارد المركبات الحدية معه في جمل مثل (35):

35) أ. ظننت ذلك

ب. ظننت الغدرَ، لذلك لم أحضر

ويتبين من الأمثلة الواردة في (34) و(35) أن الفعل ظن لا ينتقي دلاليا صفة، وبناء على ذلك فإن الصفة حزينة في الأمثلة التي مرت لا تمثل خصائصه الانتقائية، كما أنه لا يمكنه أن يسمها إعرابيا لأنه مخصص في المعجم بسمة إعرابية واحدة هي التي تظهر على المركبين الحديين، ذلك والغدر في (35). والذي يدل كذلك على أن موقع الصفة ليس موقعا إعرابيا هو إمكان ظهور بعض المركبات التي لا تحتاج إلى إعراب في موقعها، مثل الفعل والمركب الحرفي، كما في (36أ) و(36ب)، تباعا:

36) أ. ظننت هندا قرأت الكتاب

ب. ظننت هندا في البيت

فلا توجد إذن، لا علاقة انتقائية ولا محورية لتبرير نصب الصفة حزينة في المعطيات السابقة. ونفس الشيء ينطبق على باقي الأمثلة التي ترد فيها الصفة. فالفعل كان في (33) فعل صُوري مساعد لا يملك بنية حملية، ومن ثمة لا يملك انتقاء دلاليا بالمعنى المبين أعلاه. وحرف النفي المتصرف ليس في (31) لا يملك كذلك بنية حملية، ولذلك لا يملك خاصية الانتقاء الدلالي،

[36] انظر كذلك الفصل الثاني في شأن الانتقاء الدلالي.

ومن ثمة لا يمكنه إلى جانب، الفعل كان أن يسند إعرابا دلاليا إلى الصفة. وتبين المعطيات أيضا أن موقع الصفة في (31) و(33) ليس موقع إعراب ملازم، بدليل أن موقع الصفة يمكن أن يحتله الفعل أو المركب الحرفي، كما في (37) و(38)، بشكل مماثل لما رأيناه في (77):

37) أ. كانت هند قرأت الكتاب
ب. كانت هند في البيت
38) أ. لست تقول هذا
ب. ليست هند في البيت

ونلاحظ أن الأفعال التي تنتقي سمة إعرابية لا تقبل أن تتحقق سمتها الإعرابية في صورة فعل أو مركب حرفي، مثل الفعل منح في (39):

39) أ. منح زيد هندا الاختيار
ب. *منح زيد هندا في البيت
ج. *منح زيد هندا تكتب

فخصائص ظن وليس وكان الإعرابية والدلالية، تبين أن هذه العناصر لا يمكنها أن تسند إعرابا دلاليا إلى الصفة في (30) و(31) و(33)، تباعا. وإذا صحت هذه النتيجة، فإنه يتحتم علينا تحديد مصدر نصب الصفة في الأمثلة المقدمة أعلاه. لتبيان ذلك، نقترح بعد بزتسكي (1993) أنه ينبغي التمييز بين نوعين من السمات الإعرابية، سمات تسند إلى الموضوعات وسمات تسند إلى غير الموضوعات. والمقصود بغير الموضوعات المركبات التي ليست جزءا من البنية الحملية للفعل وليست من الملحقات. فالفعل *to complain* (شكا) في الإنجليزية يقبل عادة المركب المصدري فضلة له، ولا يقبل مركبا اسميا، كما يتضح ذلك من لحن الجملة (40).

40) *He complained their leaving
رحيل هم اشتكى هو
'اشتكى من رحيلهم'

لكن هذا الفعل يقبل مركبا اسميا يسند إليه النصب في التراكيب الدالة على النتيجة (resultative)، كما في (41):[37]

41) He complained himself hoarse about the bad coffee
القهوة رديئة الـ حول مبحوحا نفسه اشتكى هو

[37] يلزم عن اقتراح بزتسكي أنه لا توجد علاقة مباشرة بين إسناد الإعراب وبنية الموضوعات، كما يفعل ذلك بورزيو (1986) Burzio في تعميمه المعروف بتعميم بورزيو، الذي نقدمه كالآتي:
أ) الفعل الذي لا يملك موضوعا خارجيا لا يسند إعراب النصب
ب) الفعل الذي لا يسند إعراب النصب لا يسم محوريا موضوعا خارجيا

وتعميما لهذا الاقتراح، نفترض أن ظن وكان وليس تسند إعرابا بنيويا إلى الصفة حزينةً التي لا تعد موضوعا محوريا لهذه العناصر. ويتصرف هذا الإعراب مثل إعراب المفعول في (42) من حيث قبول المكون المنصوب للنقل، كما يظهر ذلك في (43):[38]

42) أ. ألف الرجل رواية
ب. روايةً ألف الرجل
43) أ. حزينةً ظننت هندا
ب. حزينةً كانت هند
ج. ليست حزينة هند

ومن المعروف أن المكونات التي تحمل الإعراب الدلالي لا تقبل النقل. وفي إطار التعريف الذي قدمناه للإعراب الدلالي، فإن امتناع النقل متوقع بحكم أن هذا الإعراب يسند في البنية العميقة، خلافا للإعراب البنيوي الذي يسند بعد انتقال المركبات الحدية في البنية السطحية. وإذا انتقلت المكونات التي تحمل عادة الإعراب الدلالي، فإن ذلك يكون لضرورة إعرابية، مثل حالة الفاعل المتمنع (quirky subject) في الإسلندية، وإعراب التبعيض (partitive Case) في الإيطالية، وتصبح هذه الإعرابات بعد النقل بنيوية.[39] وإذا تأملنا المعطيات الواردة في (43)، فإننا لا نجد أي مبرر إعرابي لانتقال الصفة المنصوبة.

وتقدم العربية معطيات أخرى تبين أن النصب في غير الملحقات لا يكون دائما إلى الموضوعات. فالمصدري إنّ يملك في المعجم السمة [+إع]،[40] وتتحقق هذه السمة في صورة مركب حدي، كما يتضح ذلك في الجملة (30أ)، التي نعيدها هنا في (44)، حيث تسند إنّ النصب دون أن يكون المنصوب موضوعا محوريا لها:

[38] لا يجوز في المثال (43ج) أن تنتقل الصفة إلى صدر الجملة، ويرجع هذا الأمر إلى أن بعض الأدوات الوظيفية تمنع النقل فوقها. فمقولة المصدري الوظيفية إنّ، مثلها مثل أداة النفي المتصرفة في (43ج)، تسمح بالخفق، كما في (ج)، ولا تسمح بالنقل فوقها، كما في (ب):
أ) إن زيدا في الدار
ب) *زيدا إن في الدار
ج) إن في الدار زيدا
لكن خلافا لأداة النفي، فإن المصدري إنّ لا يسمح بالخفق إلا مع المركبات الحرفية، كما يدل على ذلك لحن الجملة (ه):
د) إن خالدا مريض
هـ) *إن مريضٌ خالدا
ويبقى تفسير هذا السلوك التركيبي للمصدري إن خارج دائرة اهتمامنا في هذا المكان.
[39] انظر في هذا سكردسن (1991) Sigurdsson وبلليتي (1988) Belletti، ودي هرب (1992).
[40] إن التفاصل الذي يقيمه برتسكي (1982) بين الانتقاء الدلالي والتخصيص الإعرابي ينسحب أساسا على الأفعال، ونذهب في هذا البحث إلى أن التخصيص الإعرابي ينسحب على عناصر غير فعلية، مثل المصدريات. وبناء على هذا، يمكننا الحديث عن نوعين من الانتقاء، انتقاء دلالي يخص الموضوعات التركيبية التي لها بنية محلية، والانتقاء الإعرابي الذي يشمل العناصر التي لها القدرة على الوسم الإعرابي، سواء أكانت لها بنية محلية أم لا.

44) إنّ هنداً حزينةٌ

وتقدم هذه الجملة حجة أخرى على أن إعراب الصفة في الجمل (30ب) و(31) و(33) ليس إعرابا معجميا كذلك، بدليل أن هذا الإعراب تغير من النصب إلى الرفع.[41] فغياب العلاقة المحورية بين الصفة وعواملها في الجمل السالفة الذكر، وغياب معنى معجمي خاص يميز موقعها في هذه الجمل من موقعها في الجملة (44)، وتعاقب الإعرابات المختلفة عليها، يبين أن إعرابها بنيوي، كما اقترحنا، وليس إعرابا دلاليا أو معجميا.

علاوة على الحجج التجريبية التي قدمناها ضد دلالية النصب الموجود في البنى المماثلة لـ(30ب)، فإن مقتضيات البرنامج الأدنوي النظرية تجعل الإعراب الدلالي بالشكل المحدد به في شومسكي (1986أ) مفهوما غير ملائم. فقد أشرنا إلى أن الإعراب الدلالي يسند في البنية العميقة عبر علاقة عمل وعلاقة محورية تجمع العامل بمعموله. وأهم ما أصبح يميز نظرية الإعراب في البرنامج الأدنوي أنها استغنت عن مفهوم العمل، كما رأينا، لصالح مفهوم الفحص. بالإضافة إلى هذا، فإن التمييز بين إعراب بنيوي في البنية السطحية وإعراب دلالي في البنية العميقة لم يعد واردا، لأن مفهومي البنية العميقة والسطحية لم يعودا واردين باعتبارهما مستويين نحويين مستقلين داخل التصميم الداخلي للنحو. وتتميز النظرية الإعرابية كذلك في البرنامج الأدنوي بأنها تنظر إلى الإعراب بوصفه سمة صرفية، كما رأينا، تدخل التعداد وتخضع للعمليات الحسابية في التركيب. وبناء على هذا، يصعب افتراض وجود إعراب آخر لا يرتبط بخصائص الاسم الصرفية ولكن بالدور المحوري الذي يحمله هذا الاسم في موقع قار ومحدد. وخلافا للإعراب البنيوي، لن يخضع هذا الإعراب للعمليات الحسابية التي تنطبق في التركيب في صورة عملية فحص. فعلى النظرية أن تميز إذن بين نوعين من الإعراب: إعراب بنيوي محوسب وإعراب دلالي غير محوسب.[42] ومثل هذا التمييز سيحدث تناقضا واضحا في تصور الإعراب. فالسمات الإعرابية سمات غير مؤولة في وجيهة المعنى وتحذف بعد الفحص في اتجاه الصورة الصوتية، كما رأينا. غير أن الإعراب الدلالي يجعل السمات الإعرابية سمات مؤولة. فهذا الإعراب يعني أن هناك تأويلا دلاليا محددا يلازم مركبا معينا في موقع ثابت، وبحكم ذلك يأخذ إعرابا ثابتا لتبيان هذا التلازم. وعليه فمثل هذا الإعراب لا يمكن أن تحذفه أو تمحوه العمليات الحاسوبية وإلا لن يتمكن المركب المقصود من أن يؤول في الصورة المنطقية. وهكذا

[41] يبدو أن السبب في انتقال النصب من الصفة إلى فاعلها في (44)، خلافا لما نجده في الأمثلة المتضمنة لكان وليس وظن، راجع إلى الخاصية التي تتميز بها إن والمتمثلة في أنها تشترط المتاخمة في إسناد الإعراب بدليل لحن الجملة (*) في الهامش 38. أما إمكان الفصل بين إن ومنصوبها بالمركب الحرفي فيرجع إلى الخصوصية التي تتمتع بها المركبات الحرفية والتي تتمثل في كونها تملك حرية أكبر في رتبة المكونات في اللغة العربية. والكشف عن أسباب هذه الحرية خارج عن اهتمامنا في هذا المقام.

[42] لا يشبه الإعراب الدلالي إعراب التجرد في هذه الخاصية، لأن إعراب التجرد نسقي، بمعنى أن الأنساق الصرفية تلجأ إليه لإنقاذ البنية، كما أن السمات المتجردة متنبأ بها حاسوبيا، في حين أن الإعراب الدلالي لا يملك هذه الخصائص، ومن ثمة فإن وجوده داخل النظرية يبدو غير مبرر نظريا.

تمسي النظرية متضمنة لإعرابين: إعراب مؤول في الصورة المنطقية وآخر غير مؤول. وهذا بالطبع يحدث تناقضا في النظرية الإعرابية القائمة على عدم تأويلية السمات الإعرابية، كما في شومسكي (1995)، ويضعف كذلك افتراض تأويلية الإعراب في الصورة الصوتية، الذي نتبناه هنا؛ لأنه يخرق المبدأ الأدنوي القائم على عدم وجود علاقة مباشرة بين الصورة الصوتية والصورة المنطقية؛ وعليه، فالسمات المؤولة في إحدى الوجيهتين لا يمكن أن تؤول في الوجيهة الأخرى.

لقد برهنت كذلك كثير من الأبحاث على أن كثيرا من الإعرابات التي عُدَّت في السابق إعرابات دلالية هي إعرابات بنيوية. فخلافا لشومسكي (1981)، بين لارسن Larson (1988) أن إعراب المفعول الثاني في تراكيب المفعول المزدوج إعراب بنيوي لا دلالي. وقد استدل الفاسي الفهري (1997) على أن إعراب الظروف إعراب بنيوي. وقد بينت دي هوب (1992) أن إعراب التمييز إعراب بنيوي كذلك، خلافا لما ذهبت إليه بلليتي (1988). فهاته الأعمال تبين أن المراجعة الدقيقة لما يبدو إعرابا دلاليا تفضي إلى أنه إعراب بنيوي، وعليه فلا يبدو أن هناك مكانا في البرنامج الأدنوي للإعراب الدلالي بالمعنى الموجود في شومسكي (1986أ).

7. خلاصة

لقد بينا في هذا الفصل أن السمات الإعرابية لها تأويل صرفي في وجيهة الصوت وتؤثر في بنية المكونات في هذا المستوى، وذلك خلافا لما هو شائع في البرنامج الأدنوي. وبناء على هذا الافتراض، أبرزنا أن الإعراب مستقل عن الأدوار الدلالية، سواء في إطار قيد المنظورية أو في إطار الإعراب الدلالي. ولذلك دافعنا عن مقاربة صرف تركيبية لمبدأ المصفاة الإعرابية، وأوضحنا أن ربط المصفاة الإعرابية بالأدوار الدلالية في إطار قيد المنظورية يطرح مجموعة من المشاكل النظرية. ويفشل هذا الربط كذلك تجريبيا في رصد بعض تراكيب الضمائر المبهمة في اللغة العربية، علما بأن هذه التراكيب كانت من بين الحجج التجريبية المقدمة لنماذج قيد المنظورية. ومن خلال دراستنا لبعض تراكيب النسخ، برهنا على أن إعراب النصب الذي تحمله الصفة في هذه التراكيب إعراب بنيوي لا دلالي، وأوضحنا كذلك أن مفهوم الإعراب الدلالي، كما يعرفه شومسكي (1986أ)، لا ينسجم مع مبادئ البرنامج الأدنوي، وهذا يدعونا إلى الاستغناء عن هذا الإعراب.

الفصل الثـــانـــي

تَصْميم بنية الجملة وتوزيع المقولات الوَظيفيَّة

منذ بداية السنوات الثمانين وعلى امتدادها، تسارعت، مع عمل شومسكي (1981، 1986أ و1988)، والفاسي الفهري (1982، 1987) وبولوك (1989) Pollock، الأبحاث التي بدأت تعيد النظر في هندسة بنية الجملة وفي الدور الذي تلعبه المقولات الوظيفية في هذه الهندسة. وفي هذا الإطار، اهتمت أبحاث عديدة بنوع وطبيعة المقولات الوظيفية المسقطة داخل الجملة ومحتوى هذه المقولات وسماتها وعددها ورتبتها وتنوعها عبر اللغات، واهتمت بالسمات الإعرابية لهذه المقولات ودورها في تحديد رتبة الفاعل والمفعول، سواء داخل الجملة أو داخل المركب الحدي.[1] غير أن هذا الاهتمام أخذ في البرنامج الأدنوي بعدا آخر حيث أصبحت المقولات الوظيفية تحتل مكانة متميزة في النحو. فبحكم أن هذه المقولات تعد تمثيلا مجردا للسمات الصورية، فقد أصبحت تشكل المحرك الأساس لعمليات النقل والمحوسبة بشكل عام. وننطلق في هذا الفصل من افتراض الفاسي الفهري (1990) القاضي بأن بنية الجملة في اللغة العربية تتضمن المقولات الوظيفية التالية: مصدري> موجه> نفي> وجه> تطابق> زمن-بناء-جهة. وسنركز اهتمامنا في هذه البنية على تفحص الزمن والمقولات التي تعلوه.

وننطلق في هذا الفصل كذلك من فكرة عامة مفادها أن تصميم الجملة، ضمن تصميم اللغة العام، ينبغي أن يكون أدنويا (minimal)، أو أمثل (optimal) على الأصح؛ بمعنى أنه يجب أن يخضع للقيود الأدنوية التي تنتج عن ما يسميه شومسكي (1998: 9) بالأطروحة الأدنوية القوية (the strongest minimalist thesis) التي تقول:

1) *الأدنوية القوية*

اللغة حل أمثل لشروط المقروئية

وفي هذا الإطار، سنجيب عن ثلاثة أسئلة تتعلق بكلية المقولات الوظيفية وبوجودها وبرتبتها. وسندافع عن افتراضين أساسيين؛ الأول هو أن طبقة المقولات الوظيفية كلية ومحدودة. لكن، خلافا لأطروحة شينكوي (1997) Cinque الصارمة عن إسقاط المقولات الوظيفية ورتبتها، سنبين أن رتبة وإسقاط هذه المقولات عبر اللغات وداخل اللغة نفسها ليس موحـــدا، فرتـــبة

[1] انظر الفاسي الفهري (1993 و1997)، والفصل الثالث والفصل الرابع من هذا البحث.

الوجه والموجه في متوالية المقولات المقدمة أعلاه ليست قارة، والقار هو فقط ما يسميه شومسكي (1998) بالمقولات الوظيفية الجوهرية المتمثلة في المصدري والزمن والفعل الخفيف. والافتراض الثاني الذي سندافع عنه يكمن في أن رتبة المقولات الوظيفية يحددها أساسا مفهوم الانتقاء الدلالي بالمعنى الموجود في كريمشو (1981) وبزتسكي (1982). ووفاقا للأطروحة الأدنوية الواردة في (1) نعد المبادئ التي تحدد وجود المقولات الوظيفية ورتبتها مبادئ موضوعة على الخرج (أي على وجيهتي الصوت والمعنى)، بالدرجة الأولى، أما القيود التي يفرضها النسق الحاسوبي فتلعب دورا ثانويا بعد القيود الأولى. ولذلك، فإن مبدأ مثل مبدأ المرآة لن نعتمده أساسا لترتيب المقولات الوظيفية،[2] لأنه مبرر باعتبارات نظرية داخلية تقتضيها فقط الحوسبة. فوجود المصدري ورتبته مثلا تحددهما القيود الموضوعة في مستوى التماس مع وجيهة المعنى لا القيود الموضوعة على الاشتقاقات الصرف-تركيبية.

1. بنية الجملة

تتفق الأعمال التوليدية التي اهتمت ببنية الجملة وبالإسقاطات الوظيفية (functional projections) داخلها، سواء الأعمال المذكورة أعلاه أو غيرها، على أن بنية الجملة تنقسم إلى قسمين، قسم تسقط فيه المقولات الجوهرية التي يصطلح عليها كذلك بالمقولات المعجمية، ويمثله (1أ)، وقسم تسقط فيه المقولات الوظيفية، ويمثله (1ب):

1) أ. إسقاط معجمي
ب. إسقاط وظيفي

ويمكن التمثيل للإسقاطين كالآتي:

2)

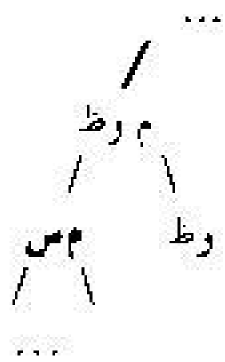

(وظ = مقولة وظيفة، و س = مقولة معجمية)

الإسقاط الأول (أو الأسفل) مجال للوسم المحوري، والإسقاط الثاني (أو الأعلى) مجال للصرف والتوسيط.

ومن ضمن المقولات الوظيفية ما يعد توسيعا لإسقاط المركب الفعلي (انظر كريمشو (1991))، ومنها ما ليس كذلك، مثل النفي. وتتفق جل الأعمال التوليدية العاملة في إطار

[2] انظر تعريف هذا المبدأ في الفقرة الرابعة.

نظرية المبادئ والوسائط على أن الإسقاط الوظيفي يتضمن إسقاطا للمصدري وآخر للزمن، لكنها تختلف في عدد ونوع ورتبة المقولات الوظيفية الموجودة في ربض الزمن الأيمن وفي ربضه الأيسر (انظر الفاسي الفهري (1990 و1993)، وأوحلا (1991)، وردزي (1997) Rizzi وشيبكوي (1997)، من بين باحثين آخرين)، كما في التمثيل الآتي:

3) [م مص ... [م ز ... م س

فقد اقترح الفاسي الفهري (1990 و1993) وشومسكي (1988) أن التطابق يحل بين المصدري والزمن، واقترح بولوك (1989) أن التطابق يسفل الزمن.[3] وقد بيّن شومسكي (1995) أن التطابق غير موجود بوصفه إسقاطا تركيبيا مستقلا. وبيّن الفاسي الفهري (1990) أنه توجد مقولات وظيفية أخرى في الربض الأيسر للزمن، إلى جانب التطابق، مثل الوجه (mood) والموجه (modal) والنفي، واقترح مقولات وظيفية أخرى في الربض الأيمن للزمن، مثل الجهة (aspect) والبناء (voice). وفي إطار تفكيك مقولة المصدري، بيّن ردزي (1997) أن الربض الأيسر للمصدري يضم مقولة القوة والموضع والبؤرة والتصرف (finiteness). وتثير هذه الاختلافات الأسئلة التالية:

4) أ. هل المقولات الوظيفية كلية أم لا؟[4]

ب. ما هي المبادئ التي تحكم وجود بعضها وغياب بعضها الآخر من النحو؟

ج. ما هو المبدأ أو المبادئ التي تحكم رتبتها؟

ونخصص فقرات هذا الفصل للإجابة عن هذه الأسئلة.

2. افتراضات عن كلّيّة المقولات الوظيفية

نجيب عن السؤال (4أ) المطروح أعلاه من خلال الإمكانات الافتراضية التالية:

5) أ. كل المقولات الوظيفة كلية

ب. المقولات الوظيفية غير كلية

ج. بعض المقولات الوظيفية كلي وبعضها الآخر غير كلي

1.2 كلية المقولات الوظيفية والحُجّة الصرفية

يعني الافتراض (5أ) أن مبادئ النحو الكلي هي التي تحدد وجود المقولات الوظيفية. وعليه، فإن بنية الجملة الوظيفية موحدة عبر اللغات ولا تخضع للتوسيط، ويكون التوسيط فقط في القيم المسندة إلى هذه المقولات. وإذا استعملنا مصطلحات البرنامج الأدنوي في صيغته الموجودة في (1995)، فإن التوسيط يكون في اختيار إحدى السمتين، سمة القوة أو الضعف،

[3] لقد تبنى هذا الافتراض بالنسبة للغة العربية أوحلا (1988)، وبنماموون (1992).

[4] هذا السؤال كان مثار نقاش في أعمال عديدة نذكر منها إياتريدو (1990) Iatridou وترينسون (1996) Thráinsson من بين آخرين.

المسندتين إلى المقولة الوظيفية المعنية. فإذا أخذنا مقولة الوجه مثلا، وليكن الوجه المعبر عنه بالجزم في العربية، كما في (6)، فإننا، حسب (5أ) نتوقع أن نجده كذلك في الجملة الإنجليزية (7) المشابهة بنيويا لـ (6):

6) لم يفهمْ زيد اللسانيات

7) John does not like linguistics

لسانيات حبُّ نفي فعل/مساعد جون

'لا يحب جون اللسانيات'

ولن يكون الفرق بين العربية والإنجليزية إلا في كون الفعل في الإنجليزية يفحص سمة الوجه في التركيب الخفي، لأنه لا ينتقل في التركيب الظاهر بحكم أن سماته الصرفية ضعيفة،[5] في حين أن الفعل في العربية سيفحص سمة الوجه في مرحلة اشتقاقية متقدمة على ما يحدث في الإنجليزية، لأن سمات الفعل الصرفية، أو على الأقل، بعض سماته الصرفية قوية.[6]

يلزم عن الافتراض (5أ) أنه لا يهمنا ما إذا كانت هناك حجة صَرفية على وجود المقولة الصُّرفية في جميع اللغات أو في بعضها فقط. بمعنى آخر، يكفي أن توجد الحجة الصرفية على وجود المقولة في لغة معينة لكي نعممها على باقي اللغات، مثلما هو الحال في (6) و(7). فامتلاك بعض اللغات لتطابق المفعول مثلا يكفي لتعميمه على باقي اللغات، ومنها العربية، حتى وإن كان المفعول لا يطابق الفعل في العربية. نجد هذا الموقف مضمنا في عمل شومسكي (1988 و1992)،[7] ونجده بشكل صريح وقوي عند شينكوي (1997). ومفاد تحليل شينكوي أنه توجد مجموعة محدودة من المقولات الوظيفية التي تنتظم في صورة سلَّمية موحدة عبر اللغات، نقدمها كالآتي (انظر شينكوي (1997: 119)):

[5] سنحتفظ في هذا البحث لأغراض وصفية بمفهومي القوة والضعف ولا تهمنا كثيرا مسألة إمكان الاستغناء عن المفهومين واشتقاقهما من بعض العمليات النحوية المبررة بشكل مستقل مثل العملية طابق.

[6] انظر الرحالي والسوعلي (1997) في شأن نقل الفعل في العربية. لا يهمنا في هذه المرحلة من العرض أن نستدل على التحليل الصحيح للوجه في العربية والإنجليزية، ولذلك يجب أخذ ما نقدمه هنا على أنه مجرد تعليل احتمالي لما قد يمكن أن يكون فرقا بين العربية والإنجليزية.

[7] إن حشر شومسكي إلى جانب شينكوي في إطار نفس الافتراض (5أ) فيه شيء من التعميم، لأن إنعام النظر في كل تصور على حدة يبين بعض الاختلافات الدقيقة. فتصور شينكوي يقوم على أساس أن هناك علاقة مباشرة بين الصرف الظاهر والبنية التركيبية، ويعبر عن هذه العلاقة مبدأ المرآة الذي يتبناه شينكوي، في حين أن تصور شومسكي الأدنوي يقوم على أن علاقة التركيب بالصرف الظاهر ليست علاقة مباشرة، فالتركيب عمليات فحص مجردة للسمات الصرفية وهاته العمليات لا تعكس بالضرورة العمليات الصرفية ولا تحيل بالضرورة على مواد صرفية متحققة.

8) **وجه**$_{\text{تصوري}}$> **وجه**$_{\text{تقييمي}}$> **وجه**$_{\text{برهاني}}$> **موجه**$_{\text{معرفي}}$> **زمن** (ماض)> **زمن** (مستقبل)>
وجه$_{\text{شرطي}}$> **موجه**$_{\text{ضروري}}$> **جهة**$_{\text{عادة}}$> **زمن** (سابق)> **جهة**$_{\text{تام}}$> **جهة**$_{\text{إرجاع}}$>
جهة$_{\text{ديمومة}}$> **جهة**$_{\text{تدرج}}$> **جهة**$_{\text{مقاربة}}$> **بناء**> **جهة**$_{\text{سرعة}}$> **جهة**$_{\text{إتمام}}$> **جهة**$_{\text{إعادة}}$>
جهة$_{\text{تكرار}}$

يعد شينكوي هذه المقولات الوظيفية كلية ويقدم الدليل على وجودها من خلال بعض اللغات التي تعبر عنها بلواصق صرف-تركيبية. وتوافق السلمية (8) سلمية الظروف التي يفترض شينكوي أنها تولد في مخصصات هذه المقولات. واللغات التي لا تملك صرفيات تحقق المقولات الوظيفية المذكورة، تملك الظروف التي تدل عليها.[8] ومعنى هذا أن اللغات لا تحتاج بالضرورة إلى حجة صرفية داخلية على وجود كل المقولات الوظيفية.

يُعدُّ هذا التصور قويا جدا، لأنه يفترض وجود رؤوس وظيفية مجردة بسمات مجردة دون أن يكون لهذه الرؤوس نشاط تركيبي يجعلها منظورة. وقد تكون المقولة الوظيفية أحيانا إسقاطا لسمة مجردة لا صورة معجمية لها، مثل الزمن في (9)، حيث لا تحمل صورة الفعل المتصرفة في الماضي أي لاصقة تدل على هذه المقولة:[9]

9) John's brothers hit themselves
أنفسهم ضرب[ماض] إخوة جون
'ضرب إخوة جون أنفسهم'

لكن، ومع ذلك، فإن الجملة (9) تضم إسقاطا للزمن. والذي يدل على وجود هذا الإسقاط هو نشاطه التركيبي، بحيث يقوم بإسناد الإعراب ويساهم في نقل الفعل وفي التأويل الإحالي للجملة في الصورة المنطقية، ويدخل في علاقة انتقاء مع مقولة المصدري. وبناء على هذا، يصعب افتراض رؤوس تركيبية مجردة بدون نشاط تركيبي، مثل افتراض الوجه التقويمي في العربية أو الجزم في الإنجليزية في (7). فباتباعنا للفكرة التي تقوم عليها اللائحة الوصفية الموجودة في (8)، نتوقع أن تزداد المقولات الوظيفية المفترضة بمقدار اكتشافنا للواصق صرفية أو ظروف جديدة في لغة من اللغات غير الموصوفة بشكل جيد أو غير الموصوفة مطلقا. وبهذا يصبح النحو الكلي تعميمات وصفية أكثر من كونه مبادئ تفسيرية.

[8] يعتبر شينكوي (1997) أن الظروف تخضع لسلمية محددة مشتقة من سلمية المقولات الوظيفية التي تقدم مواقع تركيبية مختلفة لرصد التأويلات المختلفة للظروف. ولذلك، فإن المقولات الواردة في (8) ذات أساس صرف-تركيبي وأساس دلالي أيضا. وهذا الأساس الأخير هو الذي يسمح للظروف بأن تؤول في مخصصاتها. وعليه، ففي غياب الحجة الصرفية على وجود الرأس الوظيفي، يقوم الظرف الملائم بتقديم الحجة الدلالية على حضور هذا الرأس. غير أن هذا التحليل لا يبدو مقنعا بما يكفي، لأن التركيب غير ملزم بالضرورة بأن يعكس الاختلافات التأويلية لمكوناته عبر خلق مواقع تركيبية موافقة لها. فنعرف مثلا أن الحروف تختلف من حيث تأويلها الدلالي، لكن هذا لا يلزمنا بأن نخلق لكل معنى أو تأويل مقولة وظيفية توافقه.

[9] لاحظ أن صورة الفعل *hit* المتصرفة لا تختلف عن صورته غير المتصرفة *to hit*.

يستلزم الافتراض (5أ) وجود بنية قارة وموحدة، مثل الموجودة في (8)، سواء عبر اللغات أو داخل نفس اللغة.[10] وإذا سلمنا بهذا، فإن جملة بسيطة مثل (10) تحتاج إلى جميع الإسقاطات الموجودة في (8):

10) قرأ الرجل الرواية

وهذا يعني أنه لا يوجد اختلاف بين بنية الجملة في (10) وبنية الجملة في (11):[11]

11) الرواية، ظاهريا، ....، سيقرأها الرجل ....، عمدا، ...

في حين أن البنيتين مختلفتان تركيبيا وتأويليا،[12] وليس هناك من مبرر تركيبي لجعلهما تمتلكان نفس البنية الموجودة في (8). ومن وجهة نظر أدنوية، يبدو هذا الاقتراح مكلفا. فإذا أخذنا مثلا الجملة (10)، فإن العمليات التركيبية ستكون ملزمة بمعالجة عناصر لا تأثير لها في مستوى وجيهة الصورة الصوتية أو وجيهة الصورة المنطقية. فحسب السلمية (8)، فإن بنية الجملتين (10) و(11) ستضمان ثلاثة إسقاطات للزمن، تأخذ اثنان منهما فقط للتمثيل، الزمن الماضي والزمن المستقبل. الفرق بين البنيتين سيكون فقط في أن الزمنين في (10) ستسند إليهما، تباعا، السمتان التاليتان: [+ماض] و-[+مستقبل]، بينما ستسند للزمنين في (11)، تباعا، السمتان التاليتان: -[+ماض] و[+مستقبل]، وفي الحالتين معا نلاحظ أن السمة السالبة لا تأثير لها لا في الصوت ولا في المعنى، لأن السمة الموجبة هي التي تحدد التأويل الزمني للجملة بغض النظر عن

10 شينكوي (1997)، مثلا، يرفض الاقتراح الداعي إلى وجود أنماط جملية مختلفة تضم مجموعة من المقولات الوظيفية المختلفة.

11 تدل نقط الحذف في (11) على مواقع لظروف أخرى محتملة. انظر في هذا الشأن الدراسة التي قدمها الفاسي الفهري (1997ب) للظروف في اللغة العربية.

12 لتجاوز مشكل الفرق التركيبي والتأويلي في مثل هذه الحالة، يذهب شينكوي (1997: 217 218) إلى أن المقولات الوظيفية تمتلك نوعين من القيم، قيم موسومة وقيم متجردة (default) أو غير موسومة، وفي غياب القيمة الموسومة توجد القيمة غير الموسومة. ومن هنا، لن يكون الفرق بين (10) و(11) في بنية المقولات الوظيفية ولكن في القيم المسندة إلى هذه المقولات. فبينما الوجه البرهاني في (11)، سيكون مخصصا بالسمة [+برهاني]، باعتبار أن الظرف ظاهريا ينتمي إلى طبقة الظروف البرهانية، فإنه في (10)، سيكون مخصصا بالسمة -[+برهاني]. لكن هذا التحليل لا يبدو مقنعا، لأن القيمة -[+برهاني] من الناحية التصورية تعني أن مقولة الوجه البرهاني غير مخصصة أو تحمل تخصيصا آخر غير البرهان. ففي حالة عدم التخصيص، فإن الافتراض الفارغ والأبسط هو أن نقول إن الوجه البرهاني غير موجود؛ وفي حالة تخصيص المقولة بسمة لا تملكها، سينهار الاشتقاق بسبب عدم توافق السمات. لاحظ أن هذا الأمر يختلف عن أن تفترض في مقولة البناء مثلا أن البناء للفاعل هو السمة المجردة/غير الموسومة والبناء لغير الفاعل هو السمة الموسومة، لأنه في حالة إسناد القيمة -[+غير فاعل] سيخصص البناء بالسمة [+فاعل]. بمعنى آخر، فإن القيمة -[+غير فاعل] تقابلها القيمة [+فاعل]، في حين أن القيمة -[+برهاني] لا يقابلها شيء.

السمة الأخرى، وهذا بالطبع يخرق مبدأ الاقتصاد الذي يمكن تسميته بقيد التأثير في الخرج (Have an Effect on Output Condition) الذي يقول ما يلي:[13]

12) *قيد التأثير في الخرج* (شومسكي 1995: 294)
لا تدخل أ التعداد إلا إذا كان لها تأثير في الخرج

يطرح افتراض وجود بنية موحدة لجميع الأنماط الجملية مشكلا آخر يرتبط بمفهوم تصميم اللغة الأمثل، كما حدده كوليغ (1997) وشومسكي (1998). ينبني هذا التصميم على قيد أساسي هو المَحَلِّية. ومن القيود المحلية، ينبغي أن لا تملك العمليات التركيبية (أو النسق الحاسوبي) خاصية النظر إلى الأمام. غير أن الاقتراح الذي تنبني عليه السلمية الواردة في (8) يجعل العمليات التركيبية تحدد (أو "ترى") أولا البنية المتقاطعة، وبعد ذلك تنطبق عمليات الحوسبة التي تأخذ في حسابها البنية المحددة سلفا. وهذا النوع من المعالجة يجعل النسق الحاسوبي يعمل بشكل غير محلي، لأن المحلية تقتضي أن لا تدخل الحوسبة سوى العناصر التي تحتاجها العمليات في مرحلة من مراحل الاشتقاق؛ بمعنى أن البنية المتقاطعة بنية مرحلية (أي محلية). ويُحسَب التقاطع في مستوى كل مرحلة اشتقاقية ولا يُحسب بشكل شامل (global). فالتصور الأدنوي القائم على مبدأ المحلية يجعل تبني الافتراض (5أ) وما يترتب عنه من اقتراحات مكلِّفا.

فضلا عن ما سبق، فإن الافتراض (5أ) يقوم على خلفية أن الأنساق الصُّرفية للغات موحدة، وأن الفرق بين اللغات لا يكمن في وجود هذه السمة الصرفية أو تلك، بل يتمثل فقط في أن هذه اللغة تحقق هذه السمة أو لا تحققها. فالفرق إذن حاصل في ملء الثغرات. لكن من الناحية التجريبية هناك من المعطيات ما يُضعف هذا الموقف. فإذا وسعنا مجال الاستدلال إلى بنية المركبات الاسمية، وأخذنا مثلا صرفية العدد في حالة الرفع في العربية المعيار وقارناها بما يوجد في العربية المغربية، نجد ما يلي:

('12

حالة الرفع	العربية المعيار		العربية المغربية	
المفرد المذكر والمؤنث	مُسلم	مسلمة	مسْلمْ	مسلْمَة
المثنى المذكر والمؤنث	مسلمان	مسلمتان	جوج مسلمين	جوج مسلمات
الجمع المذكر والمؤنث	مسلمون	مسلمات	مسلمين	مسلمات

فمن خلال الجدول ('12)، نلاحظ أن العربية المعيار تملك سمة المثنى وتعبر عنها بصرفية مستقلة هي ـــان في حالة الرفع، ونلاحظ أن العربية المغربية لا تملك إلا المفرد والجمع، أما المثنى فإنها تعامله معاملة الجمع وتخصصه بالسور العددي جوج (اثنان). ومن هنا، لا يبدو الفرق بين العربية المعيار والعربية المغربية فرقا في تحقيق سمة المثنى، بافتراض أن العربية المغربية لا تحقق هذه

[13] المقصـــود بهـــذا القـــيد أنـــه لا يمكـــن لعنصر أن يخضع للعمليات التركيـبية إلا إذا كان له تأثير في إحدى الوجيهتين، وجيهة الصوت أو وجيهة المعنى.

السمة صرفيا بل تحققها بواسطة العدد،[14] ولكن الفرق بين اللغتين يكمن في تركيب بنية المثنى. فالعربية المعيار تكوّن المثنى بالصرف فقط، في حين أن العربية المغربية تكونه بالصرف والتركيب العددي. فنحن أمام بنيتين مختلفتين تركيبيا ولسنا أمام نفس البنية بتحقيق معجمي مختلف. يُضاف إلى هذا الاختلاف أن اللغات غير موحدة في تعاملها مع اللواصق الصرفية. فإذا تأملنا مقولة البناء، فإن اللغة العربية تتعامل معها باعتبارها صرفية تدخل في تكوين الكلمة، كما هو واضح من الفرق بين البناء للفاعل والبناء لغير الفاعل في صيغة الماضي في (13ب). وهذا يبين أن صرفية البناء تنتمي إلى مجال الصرف الاشتقاقي؛ في حين أن اللغة الكورية تتعامل مع مقولة البناء باعتبارها لاصقة ربضية، كما تبين ذلك لاصقة البناء لغير الفاعل في (14) (نقلا عن شينكوي 1997: 87). وهذا يعني أن مقولة البناء في هذه اللغة تنتمي إلى مجال الصرف الصُّرفي (inflectional morphology):

13) أ. ضَرَبَ
ب. ضُرِبَ

14) Ku pwun-i cap – hi – si – ess – ess – keyss – sup – ti – kk ?
استفهام-وجه2-تظ-وجه1-ماض-سابق-تط-غير فاعل-قبض رفع-شخص ال
'هل تشعر أنه قبض عليه؟'[15]

والسؤال الذي يطرح في هذا الصدد هو التالي: إلى أي حد يمكن للتركيب أن يعالج ظواهر الصرف الاشتقاقي؟ بمعنى آخر، هل يمكن للتركيب أن ينظر تحت مستوى س^0 ؟ وهل تكفي الحجة التجريبية على أن مقولة صُرفية معينة لها وضع صُرفي في لغة معينة لنعمم هذا الوضع على باقي اللغات على الرغم من أن هذه المقولة وضع اشتقاقي في لغة أو لغات أخرى؟[16] الجواب الذي يمكن تقديمه عن السؤالين الأولين في إطار البرنامج الأدنوي هو أن عمليات تكوين

[14] إذا افترضنا أن بنية المركب الاسمي تضم إسقاطا وظيفيا للعدد وتحققه العربية المعيار بواسطة اللاصقة /ن، فإن جسورج لا يمكنها أن تحتل هذا الموقع لأن اللاصقة ين الدالة على جمع المذكر السالم في العربية المغربية هي المرشحة لاحتلاله. فتوزيع أسوار العدد يختلف عن توزيع اللواحق الصرفية الدالة على العدد.

[15] يدل الوجه الأول في المقابلات العربية للجملة الكورية (14) على الوجه المعرفي ويدل الثاني على الوجه البرهاني، ويدل سابق على زمن سابق.

[16] يمكن اقتراح حل هذه المسألة بافتراض أن المقولات الصُّرفية ذات الوضع الاشتقاقي لها إسقاط وظيفي مجرد، وبذلك تخضع لعملية الفحص الذي تخضع له اللواصق الصرفية غير الاشتقاقية. غير أن هذا الحل مجرد حل تقني و لا يجيب عن المشكل الرئيس المتعلق بتحديد الأساس الذي يجعل التركيب ينظر إلى البنية الداخلية للكلمة ويفصل داخل السمات الصرف-صواتية التي تسند إلى الجذر العباري بين ما يمكن أن يدخل التركيب وبين ما يخص التكوين الخالص لهذه الجذور. لمزيد من التفاصيل عن هذه القضايا التي تهم العلاقة بين التركيب والصرف، انظر الفاسي الفهري (1990، 1993، 1996)، وانظر كذلك شومسكي (1998) والإحالات الواردة هناك.

الكلمة التي تعد أساس الصرف الاشتقاقي تتم خارج التركيب، ويهتم التركيب فقط بفحص السمات الصرفية. وبالطبع، يدخل هذا التصور في إطار الفرضية المعجمية المقترحة في شومسكي (1970).[17] والجواب عن السؤال الأخير يقتضي التدقيق في الوضع المقولي للمقولات الصرفية، وهو أمر خارج عن دائرة اهتمامنا في هذا البحث.

نخلص من هذه الفقرة الفرعية إلى أن افتراض بنية وظيفية كلية وموحدة لجميع الأنماط الجملية في جميع اللغات الطبيعية لا يستجيب للقيود الأدنوية، كما أن الحجة الصرفية المقدمة لصالح هذا الافتراض غير قوية بما يكفي.

2.2 الأنحاء الخاصة واختيار المقولات الوظيفية

لنتأمل الآن الافتراض (3ب) الذي يقول إن المقولات الوظيفية ليست كلية. يعني هذا الافتراض أن الأنحاء الخاصة هي التي تحدد وجود المقولات الوظيفية؛ أي أن بنية الجملة الوظيفية تختلف باختلاف الأنساق الصرفية، ولذلك فهي بنية غير ثابتة وغير موحدة عبر اللغات. وفي إطار هذا الافتراض، لن يكون التوسيط بالنظر إلى سمات المقولات الوظيفية، رغم أن هذا إمكان وارد، ولكن بالنظر إلى وجود هذه المقولات نفسها أو عدمه. وإذا أخذنا مثال التطابق، فإن لغة مثل اليابانية التي تملك نظام تطابق ضعيف، سواء مع الفاعل أو مع المفعول (انظر سبيز Speas 1994)، لن تسقط مقولة التطابق في التركيب، في حين أن لغة مثل العربية ستسقط هذه المقولة، على الأقل في حالة تطابق الفاعل الذي هو تطابق غني في الرتبة فاعل فعل (انظر الفاسي الفهري 1990 و1993). وفي حالة تطابق المفعول، فإن بنية الجملة في العربية لن تضم إسقاطا لتطابق المفعول، لأنه لا دليل صرفي عليه. وفي حالة الفعل اللازم لن يكون هناك إسقاط لتطابق المفعول، لا بحكم الصرف ولكن بحكم أنه لن تكون له الوظيفة التركيبية المرتبطة به التي تتمثل في إسناد النصب إلى المفعول. فهذا الافتراض الذي ينفي كلية المقولات الوظيفية يبدو طبيعيا بحكم أن اللغات تختلف فيما بينها في الأنساق الصرفية، لكنه افتراض قوي جدا، مثل سابقه، لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار كون هندسة الجملة في اللغات الطبيعية تشترك في امتلاكها لبعض المقولات الوظيفية التي قد تتحقق صرفيا بطريقة أو بأخرى، مثل الزمن والمصدري والحد.

3.2 الكلية والمبادئ الوجيهية

يعني الافتراض (3ج) أن جزءا من المقولات الوظيفية يحدده النحو الكلي، وجزءا آخر تحدده الأنحاء الخاصة بناء على ما يتميز به نسقها الصرفي من خصائص خاصة. بمعنى آخر، يعني هذا الافتراض أن بنية الجملة موحدة جزئيا عبر اللغات. فاللغات مثلا موحَّدة في امتلاكها

[17] يتبنى شومسكي (1992)، في البرنامج الأدنوي الفرضية المعجمية القوية التي تقوم على أن عمليات الصرف الاشتقاقي والصرف الصرفي تتم في المعجم، وتدخل الكلمة العمليات التركيبية تامة التصرف.

لإسقاط الزمن والمصدري والحد، كما أسلفنا، لكنها تختلف في إسقاط مقولة التطابق أو مقولة وظيفية أخرى. إن هذا الافتراض يجعل الأنحاء الخاصة تلجأ إلى افتراض موضوعات تركيبية مصممة فقط لأغراض وصفية تقتضيها الأنساق الصرفية المتنوعة. فهذه الموضوعات (أو المقولات الوظيفية) غير مبررة بشكل مستقل عن الأنساق الصرفية، في حين أن الموضوعات التركيبية التي تعد جزءا من التصميم الأمثل للغة يجب أن تكون مبررة بواسطة المبادئ الموضوعة في مستوى التماس مع أنساق الإنجاز التي تبلغ التصميم الأمثل وتستعمله. ونبين في الفقرة الموالية بعض هذه المبادئ التي تحكم وجود بعض المقولات الوظيفية وغياب بعضها الآخر، مجيبين بذلك عن السؤال (4ب). كما سندافع عن الافتراض (5أ)، بعد أن نعيد صياغته في إطار الافتراضات الأدنوية.

1.3.2 تَسْويغُ المقولات الوظيفية

يُبرِّر وجودَ المقولات الوظيفية في النحو كونها تقدم وسيلة للتمثيل للصرف داخل التركيب. وبما أن الصرف مجال لاختلاف اللغات، فإنها تقدم وسيلة للتوسيط.[18] ومن خلال هذا التبرير يبدو أن الأساس الصرفي كاف لإسقاط مقولة معينة في التركيب، كما رأينا. لكن بعودتنا إلى بعض الأعمال التي اهتمت بالمقولات الوظيفية وهندسة الجملة بشكل عام نجد أنها تقدم أساسين مختلفين لوجود المقولات الوظيفية. فبتأملنا لاقتراح الفاسي الفهري (1982) الداعي إلى تفكيك بنية المصدري وإخضاعها لنظرية س-خط، نلاحظ أن الأساس الذي يقوم عليه هذا الاقتراح تأويلي من جهة أن إسقاط المصدري يمثل لبعض السمات التأويلية مثل التعريف في بنيات الصلة، ويميز بين أنماط متعددة من الجمل، مثل الصلات والاستفهام وغيرها. وتقترح كريمشو (1993)، أن إسقاط المقولات الوظيفية مشروط بأن تؤول.[19] وفي نفس الاتجاه، يقترح ردزي (1997) مجموعة من المقولات الوظيفية التي تنتمي إلى نسق المركب المصدري، مثل الاستفهام والموضع والبورة، إلخ، ويعتبر أن أساسها تأويلي أو دلالي لا صرفي.[20] لكن المتمعن في اقتراح شومسكي (1981) لإسقاط الصرفة يلاحظ أن أساس هذا الاقتراح صرفي لا

[18] انظر محسن أوحلا (1991) عن المقولات الوظيفية ونظريات التوسيط. وانظر كذلك الفاسي الفهري (1997أ) في انتقاده لنظريات التوسيط المتداولة واقتراحه لنظرية توسيط تقوم على ما يسميه بالتنميط المتعدد.

[19] تصوغ كريمشو اقتراحها هنا في صورة مبدأ تسميه الإسقاط الأدنوي (Projection Minimal) الذي نقدمه بعدها كالآتي:

الإسقاط الأدنوي

الإسقاط الوظيفي يجب أن يؤول وظيفيا.

ويلزم عن هذا الافتراض، في تحليل كريمشو، أن بنية الجملة ليست موحدة، كما رأينا في الجملة (8)، بل يمكن أن تكون إسقاطا للمركب المصدري ويمكن أن تكون إسقاطا للمركب الصرفي فقط، إذا لم يكن للمصدري تأويل.

[20] هذا السبب يعتبر أنها تخضع لمقياس التسويغ المتبادل وليس لعمليات الفحص، كما هي مقترحة في البرنامج الأدنوي في صيغته المقترحة في شومسكي (1992)، لأن الفحص يمحو السمات المفحوصة، والحال أن سمات المقولات الوظيفية المقترحة أعلاه ذات محتوى تأويلي، ومحوها يجعل الجملة غير مؤولة. انظر شومسكي (1995، 1998) في تصور آخر لنظرية الفحص وللسمات المفحوصة.

تأويلي. فالصرفة تمثيل للتطابق وللزمن الصرفي لا الدلالي. وقد دافعت بعض الأعمال المتأخرة عن هذا التصور. فترايسون (1996: 269) مثلا، يعد إسقاط المقولات الوظيفية خاضعا لما يسميه بالمبدأ الأدنوي الحقيقي (The Real Minimal Principle).[21] ويقوم هذا المبدأ على أن إسقاط المقولات الوظيفية يخضع للحجة الصرفية التي تقدمها اللغة على هذه المقولة أو تلك. ومن خلال هذه المواقف، نرى أن افتراض المقولات الوظيفية يتأرجح بين الحجة التأويلية والحجة الصرفية. ويقدم البرنامج الأدنوي تصورا للمقولات الوظيفية يتبنى الحجة التأويلية، لكنه يعيد صياغتها في إطار عام يهتم بتحديد خصائص التصميم الأمثل للغة الطبيعية وتحديد المبادئ التي يخضع لها. وفي هذا الإطار، يميز شومسكي (1995) بين نوعين من المقولات الوظيفية. يضم النوع الأول مقولات وظيفية ذات سمات مؤولة، وهي الزمن والمصدري والحد. وتقدم هذه السمات أوامر (instructions) لوجيهة الصوت أو وجيهة المعنى أو لهما معا لتقرأها وتستعملها أنساق الفكر والعمل (انظر شومسكي 1998). ويضم النوع الثاني مقولات وظيفية ذات سمات غير مؤولة مثل الإعراب والتطابق. النوع الأول مبرر بموجب قيود الخرج العارية (أو التأويل الدلالي و/أو الصوتي (phonetic))، والثاني مبرر بموجب الحجج النظرية الداخلية (theory-internal arguments). فوجود الزمن، مثلا، يبرره دوره في تحديد التأويل الزمني للجملة في الصورة المنطقية وتحديد بنية الحدث، بغض النظر عن الاعتبار النظري الداخلي المتمثل في كونه يسند إعراب الرفع للفاعل. أما التطابق فوجوده يستند إلى حجة نظرية داخلية صرف. فعلى افتراض أن مقولة التطابق تفتقر إلى سمات التطابق (ϕ-features) وإلى خاصية إسناد الإعراب التي تأتيها إما من إلحاق الزمن بها وإما من إلحاق الفعل بها،[22] فإنها تصبح دون محتوى وينحصر وجودها فقط في كونها تخلق موقعا تركيبيا للإلحاق ولفحص سمة قوية قبل التهجية، كإعراب الرفع مثلا.[23] لذلك، لا الاعتبارات الصوتية ولا الاعتبارات الدلالية تفرض وجودها، ومن ثمة يمكن الاستغناء عنها. فوجود المقولات الوظيفية إذن يجب أن يخضع لقيد التأويلية (interpretabilty) الوارد في (15) والذي يعد قيدا عاما على الوحدات المعجمية التي تدخل الحوسبة:

15) *قيد التأويلية* (شومسكي 1998: 27)

لا تملك الوحدات المعجمية سمات غير تلك التي تؤول في الوجيهة، أي خصائص الصوت والمعنى.

[21] يقدم ترايسون للمبدأ الأدنوي الحقيقي الصياغة التالية:
المبدأ الأدنوي الحقيقي
افترض فقط المقولات الوظيفية التي لديك برهان عليها.
البرهان في الصياغة أعلاه غير واضح، لكن تحليل ترايسون يبين أن البرهان صرفي.

[22] ينبني هذا الافتراض على أن سمات التطابق لا تخصص في المعجم بل تدخل التعداد وترتبط بمحمول معين داخله.

[23] التطابق عند كين (1994، Kayne) مثلا، لا يملك مضمونا محددا، بقدر ما يعبر عن ضرورة نظرية داخلية. فنظرية كين المركبية لا تسمح بالإلحاق المزدوج إلى نفس الإسقاط، لذلك يُلجأ إلى التطابق ليتم النقل إلى مخصصه.

ويدخل هذا القيد ضمن قيود المَقْرُوئِيَّة (legibility conditions) التي يجب أن يحترمها التصميم الأمثل للغة. وبما أن اللغات الطبيعية تشترك في امتلاكها لنفس التصميم، نتوقع كذلك أن تشترك في امتلاكها لنفس المقولات الوظيفية. وبناء على هذا يمكننا أن نصوغ التعميم التالي:

16) المقولات الوظيفية التي تحترم قيد التأويلية كلية

فالمقولات الوظيفية إذن كلية بالمعنى الموجود في (16)، لا بالمعنى الذي رأيناه عند شينكوي (1997)، والذي ينبني على توزيع الظروف وعلى الحجة الصرفية التي تقدمها الرؤوس الوظيفية في بعض اللغات. الحجة الصرفية في التصور الأدنوي لا تلعب دورا (أو لنقل دورا مباشرا على الأقل) في تحديد وجود المقولات الوظيفية التي ترتبط بصرف مجرد لا يحيل على مواد معجمية متحققة، خاصة أثناء عملية الحوسبة من التعداد (أو المنظومة (array)) إلى التهجية. ومن الأشياء الهامة التي تنتج عن (15)، وبعدها (16)، هو أن الحجة اللغوية المباشرة لا تلعب دورا مباشرا في تحديد هندسة اللغة وتصميمها، بل الذي يلعب هذا الدور هو مفهوم الاستجابة لقيود الوجائه.[24]

يثير التعميم (16) السؤال التالي: هل تسقط جميع اللغات الطبيعية جميع المقولات الوظيفية بحكم أن هذه المقولات كلية؟ من بين الأجوبة الممكنة، يمكن القول إن مبادئ النحو الكلي تحدد طبقة محدودة من المقولات الوظيفية التي تستجيب لقيود المقروئية، غير أن اللغات الخاصة لا تستعمل بالضرورة جميع عناصر هذه الطبقة. فإذا عدنا إلى المثالين السابقين (6) و(7)، نجد أنه لا يوجد مبرر لإسقاط وجه الجزم في الإنجليزية في حالة النفي، لأن هذه خاصية انتقائية معجمية تختص بها بعض أدوات النفي في العربية دون الإنجليزية. غير أن الإنجليزية تسقط أنواعا أخرى من الوجه، مثل الشرط وغيره.[25] إن هذا الاختلاف في إسقاط بعض المقولات الوظيفية يشمل أيضا اللغة نفسها التي قد تختار عنصرا معينا في نمط جملي وتستغني عنه في نمط آخر. لنتأمل الجملتين الآتيتين:

17) أ. لم يوقع المفاوضون

ب. انسحب المفاوضون

فلاشك أن بنية (17أ) تتضمن إسقاطا للنفي تحققه الأداة لم، لأن له تأثيرا في تأويل الجملة، غير أن بنية (17ب) لن تتضمن إسقاط النفي بحكم أنه لا تأثير له في تأويل الجملة في الصورة

24 يعد شومسكي (1998) مفهوم الاستجابة لقيود الوجائه المفهوم الدال وهو الذي يعوض المفهوم الغامض الذي درج اللسانيون على تسميته بـ"الحجة اللغوية" التي تفهم بشكل عام على أنها تبنى على الأحكام التي يقدمها المتكلم عن الصوت والمعنى وعن العلاقة بينهما. وهذه الصياغة الجديدة لمفهوم الحجة اللغوية ضرورية في إطار الأطروحة الأدنوية القوية.

25 نتحدث هنا عن إسقاط الوجه باعتباره يشكل مقولة وظيفية مستقلة في البنية الشجرية، كما بيّن ذلك الفاسي الفهري (1990)، لا باعتباره سمة من سمات المصدري، كما في شومسكي (1995).

المنطقية.[26] فالمسألة إذن مرتبطة بالتأويل في إحدى الوجهتين، لا بالتحقق المعجمي للمقولة أو عدمه كما قد يتبادر إلى الذهن من المقارنة بين الجملتين الواردتين في (17). فالزمن، مثلا، رغم أنه غير متحقق معجميا في (18)، فإنه سيسقط في البنية لأننا نحتاج إليه لتحديد التأويل الزمني للحدث داخل الجملة:[27]

18) الرجال بخيل

والمصدري، مثل الزمن، رغم أنه غير متحقق في (17) أو (18)، فإنه سيسقط لأنه يحدد المحتوى القضوي (propositional content) للجملة ولأنه يتضمن سمات تأويلية أخرى (انظر ردزي (1997)). فحاجتنا إلى المصدري إذن آتية من كونه يقع في مستوى التماس بين النسق الحاسوبي وأنساق الفكر والتصور.[29,28] لذلك سيتضمن المصدري في (17) و(18) السمة [+تصريح (declarative)]،[30] وبموجب هذه السمة ستؤول الجملة على أنها تصريحية وليست استفهامية أو تعجبية. فبنية الجملة من هذا الجانب موحدة، لكن جزئيا فقط. فقد بينت المقارنة بين (17أ) و(17ب) أن الجمل غير موحدة في إسقاط جميع المقولات الوظيفية، لا عبر اللغات فقط بل وداخل اللغة نفسها، غير أن إمكانات الاختيار من طبقة المقولات التي يحددها النحو الكلي محدودة بحكم محدودية الطبقة وبحكم القيود التي تفرضها المبادئ الموضوعة على التمثيلات التركيبية، مثل المبدأ الوارد في (15). وهذا التنوع النمطي في البنية الوظيفية للجملة يشمل أيضا المركبات غير الجملية، مثل المركبات الاسمية. فقد برهن الفاسي الفهري (1998) على أن بنيات الإضافة لا تملك بنية وظيفية موحدة. فبعضها يملك إسقاطين للحد، واحد للإعراب والآخر

26 لاحظ أن تحليل تشينكوي مضطر إلى إسقاط النفي في (17ب) وإسناد السمة المجردة -[+نفي] إليه، رغم أنه لا تأثير لها في التأويل. وهذا التحليل، بالطبع، يثير جملة مشاكل رأيناها في الفقرة السابقة.

27 انظر الفاسي الفهري (1982)، في خصوص الافتراض الرابطي في الجمل الاسمية ووجود إسقاط للزمن في هذه الجمل. قد يبدو أن افتراض وجود الزمن في (18) لسبب تصوري غير كاف في غياب حجة صرف تركيبية. لكن إذا سلمنا بأن حساب التأويل الدلالي للزمن داخل الجملة تحدده البنية التركيبية، فإن افتراض وجود مقولة الزمن يصبح ضروريا لهذا الحساب. انظر في شأن هذا التصور مطول (1998)، من بين آخرين.

28 انظر شومسكي (1995)، وانظر كذلك ردزي (1997).

29 يدعم هذا الطرح اقتراح الفاسي الفهري (1981 و1990) القاضي بأن الجملة مركب مصدري برأسه المصدري.

30 يبدو أن هناك بعض الجمل التي تدحض مثل هذا الافتراض، كما في (أ):

أ) إنّ الخيرَ يعرفه الجميع

ففي الجملة (أ) يبدو أن المصدري إنّ يحقق سمة التصريح التي من المفترض أن يختص بها المصدري. لكن الحرف المصدري في (أ) يختص في الواقع سمة التوكيد التي يسم بها الجملة. والذي يبين أن الجملة (أ) جملة تصريحية موسومة هو ضرورة توارد الحرف المصدري مع البؤرة، وإلا أصبحت الجملة لاحنة، كما في (ب):

ب) *إنّ يعرف الخيرَ الجميعُ

لتوارث السمات الإحالية، كما في (19)، وبعضها الآخر يتضمن إسقاطا واحدا للحد يحمل سمة الإعراب، كما في (20):

19) أخ زيد

20) هذا أخي وهذا (أيضا) أخي (الفاسي الفهري 1998: 38)

ويرجع السبب في هذا الاختلاف إلى أن بنية الإضافة في (20) ليس فيها توارث للسمات الإحالية بين المضاف والمضاف إليه، كما أن المضاف غير معرف ويتصرف مثل محمول. ولذلك، فإن الحد الممثل للسمات الإحالية لن يسقط لأنه بدون محتوى، وبالتالي لن يكون له أي تأثير في التأويل الدلالي للمركب الذي يشرف عليه. وقد بين شومسكي (1998) كذلك أن بعض الأنماط من المركبات الاسمية غير المعرفة وغير المخصوصة (**nonspecific**)، مثل ***someone*** و ***a lot of people*** مركبات عارية من الحد.

لاحظ أن ما يجمع المركبات الاسمية الواردة أعلاه أنها نكرة، فهل يعني هذا أن النكرة لا تحتاج إلى إسقاط الحد لتؤول سمتها، علما أن الحد هو موقع تأويل الاسم؟ لاحظ كذلك أن الحد يشبه المصدري في أنهما معا يخلقان موقعا للتأويل، الحد لتأويل المركب الاسمي والمصدري لتأويل الجملة. والحد، مثل المصدري كذلك، يقع في مستوى التماس مع أنساق الفكر والتصور باعتبار أن الحد هو مكان التمثيل للخصائص الإحالية للمركب الذي يشرف عليه.[31] لكن رغم هذا، فإن الاقتراحات الواردة أعلاه تقتضي وجود إسقاط مجرد للحد في المركبات الاسمية السالفة الذكر. يمكن أن نرجع هذا إلى افتراض أن سمة التنكير في الأسماء سمة غير موسومة أو حاضرة بالتجرد (**default feature**)، بمعنى أن الاسم يصبح موسوما إما بالتعريف وإما بالتخصيص، وفي غياب الحالتين يكون نكرة. ولذلك لن تكون هذه السمة في حاجة إلى أن تسقط تحت مقولة الحد لفحصها، لأن هذا لن يؤثر في التأويل الإحالي للمركب، باعتبار أنه في حالة غياب السمات الموسومة يأخذ المركب تأويل التجرد الذي هو التنكير. وتعميما لهذا التحليل، فإن المصدري عندما يخصص بالسمة [+تصريح]، فإننا لن نحتاج إلى إسقاطه تركيبيا كذلك، لأن هذه السمة التي يحملها تعد غير موسومة. بمعنى أنه في حال غياب سمة موسومة، مثل الاستفهام أو غيره، فإن الجملة تؤول على التصريح، باعتبار أن التصريح يعبر عن موقف المتكلم المحايد مما يقول. وإذا صح هذا التحليل، فإنه يمكننا أن نصوغ الافتراض التالي:[32]

21) السمات المتجردة (غير الموسومة) لا تنطبق عليها العمليات الحاسوبية.

وتعرف السمة المتجردة كالتالي:

22) تعد س سمة متجردة إذا لم تدخل في علاقة فحص بالعملية انقل أو طابق.

[31] انظر الفصل الخامس لمزيد من التفاصيل عن بنية المركب الحدي.

[32] سنبين في الفصل الخامس كيف يرصد هذا التعميم توزيع سمة الرفع.

ومن فضائل الافتراض الوارد في (21)، أنه يجعلنا نستغني عن الحالة الاستثنائية للضم الخفي (covert merge) في الصورة المنطقية الذي يضطر إليه شومسكي (1995). وتتعلق هذه الحالة الاستثنائية بوحدة معجمية تملك سمة قوية ولا تملك سمات صوتية. ومثال هذه الوحدة المقولة الجذر، أي المصدري الذي يتم ضمه في الصورة المنطقية في الجمل التصريحية لتأويل نمط الجملة أو قوتها التكليمية (illocutionary force). وبتبنينا للافتراض (21)، لن نحتاج إلى هذا الضم، لأن سمة التصريح غير موسومة، وعليه لن نحتاج إلى إسقاط المصدري لفحصها بحكم أن تأويل الجملة على التصريح يتم بالتجرد.[33] وهذا لا يعني أن جميع الجمل التصريحية لا تتضمن إسقاطا للمصدري. فقد نجد في بعض اللغات سمات أخرى، غير سمة القوة التكليمية، تتطلب إسقاط المصدري، كما هو الحال في اللغات الجرمانية التي يملك فيها المصدري سمة الزمن.

نخلص من هذا السلوك الذي تسلكه اللغات في شأن استعمال المقولات الوظيفية إلى وجوب التمييز بين شيئين في هذا الاستعمال: الضرورة التصورية أو التأويلية، بشكل عام، ودخول العمليات الحاسوبية. فالنفي والحد مقولتان ذواتا محتوى تأويلي وتصوري، لكن إسقاطهما وخضوعهما للعمليات التركيبية ليس دائما ضروريا إذا لم يتم انتقاؤهما وإدخالهما إلى التعداد أو إسناد سمات موسومة إليهما داخل التعداد. ونلاحظ هنا أن القيد (15) الموضوع على التمثيلات الوجيهية، إلى جانب القيد (21) الذي ينطبق على العمليات التركيبية، يتفاعلان في تنظيم وضبط استعمال المقولات الوظيفية. فالأول، يمنع وجود المقولات التي لا تأويل لها، مثل التطابق؛ أما الثاني، فيقصي إسقاط المقولات الوظيفية ذات المحتوى غير الموسوم، رغم أن هذه المقولات قابلة للتأويل، مثل الحد والمصدري، كما رأينا. لكن هناك حالة تبقى خارج مجال القيدين، تتعلق بضبط إسقاط المقولات الفارغة من المحتوى المعجمي، كافتراض إسقاط النفي مثلا في (17ب). لقد أوضحنا أن انتقاء هذه المقولة وإدخالها التعداد لن يكون له تأثير في تأويل الجملة في الصورة المنطقية. فالمسألة إذن مرتبطة بالتأثير في الخرج. وبناء على هذا، فإن مثل هذه الحالات يضبطها القيد (12) الذي لا يسمح للعناصر التي لا تأثير لها في الخرج أن تخضع لعمليات الحوسبة.[34] ويأتي تفاعل القيود (12) و(15) و(21) من أنها تنتمي إلى طبقة قيود "المجهود الأقل" (the least effort conditions) التي تقوم بإقصاء أي شيء غير ضروري؛ أي

.

[33] إذا كان لابد من إسقاط المصدري في الجمل التصريحية، فإن ذلك لن يعود إلى سمة القوية [+تصريح] التي تفحص استثناء في الصورة المنطقية، ولكن بموجب سمات أخرى يملكها المصدري، مثل التصرف، كما يحدث ذلك في اللغات الجرمانية التي يصعد الفعل فيها في التركيب الظاهر إلى المصدري لفحص سمة الزمن. وفي هذه الحالة، سيكون المصدري مدمجا بالفعل، وليس بدون سمات صوتية، كما نجد ذلك في الحالة الاستثنائية التي يتحدث عنها شومسكي.

[34] لاحظ هنا أن ضبط إسقاط المقولات الوظيفية من خلال القيود العامة والمستقلة (12) و(15) و(21)، يجعل من النافل اللجوء إلى وضع قيود ومبادئ خاصة ببنية الجملة وبالإسقاطات الوظيفية داخلها، كتلك المبادئ المقترحة في كريمشر (1993) (انظر الهامش 19) وسبيز (1994)، ورذري (1997)، وغيرهم.

أنها تقوم أ) بإقصاء العناصر النافلة في التمثيلات، ب) وبإقصاء الخطوات النافلة في الاشتقاقات التركيبية (انظر شومسكي (1998)).

تعد الاقتراحات الأدنوية التي قدمناها أعلاه في شأن إسقاط المقولات الوظيفية إجابة عن السؤال (4ب)، ونجيب في الفقرة الموالية عن السؤال (4ج) المتعلق بمعرفة ما إذا كانت المقولات التي تخضع للقيود المذكورة أعلاه تخضع لرتبة محددة، ومعرفة ما إذا كان هناك مبدأ أو مبادئ تضبط هذه الرتبة.

3. رُتْبَةُ المقولات الوظيفية

جل الأبحاث التي اهتمت بالإسقاطات الصرفية أو الوظيفية داخل الجملة تذهب، إما صراحة وإما ضمنا، إلى أن رتبة هذه الإسقاطات قارة، على الأقل داخل الأنحاء الخاصة. فبالنسبة للغة العربية، يذهب الفاسي الفهري (1990)، كما بينا سابقا، إلى أن رتبة المقولات الوظيفية تنتظم على الشكل الآتي:[35]

23) مصدري> موجه> نفي> وجه> تطابق> زمن-بناء-جهة

وبإغفال إسقاط المصدري، تمثل هذه الرتبة بالجملة (24أ)، التي تأخذ التمثيل الوارد في (24ج)، مع عدم أخذ إسقاط المصدري الأعلى بعين الاعتبار، والجملة (24ب) التي يحتل فيها الموجه قد الموقع الفارغ في (24ج):

[35] تأخذ هذه البنية بشيء من التصرف عن الفاسي الفهري (1990: 52-54). وتدل الْمَطَّة الأفقية الرابطة بين الزمن والبناء والجهة على أن رتبة هذه المقولات غير واضحة بحكم أنها تذوب في بعضها البعض في صورة دوامج (infixes) تشكل الصورة النغمية التي ترتبط بجذر أو جذع الكلمة.

24) أ. لَنْ يقتنعَ هذا

ب. قد لا يقتنعُ هذا

ج.

وقد أشرنا إلى أن شينكوي (1997) يَعُدُّ السلمية الواردة في (8) سلمية قارة الرتبة، وهي رتبة كلية وليست خاصة بلغة بعينها. ويلزم عن هذا أن التوسيط عبر اللغات لا يمكن أن يكون في رتبة المقولات الوظيفية.[36] ويرجع الأساس، الضمني أو الصريح، الذي تنبني عليه الرتب

[36] يخالف هذا الزعم زعم أوحلا (1988) القاضي بأن الفرق بين رتبة مكونات الجملة في اللغات التي تملك نمط الرتبة في اللغة الإنجليزية، أي فا ف مف، وبين رتبة مكونات الجملة في اللغات التي تملك نمط الرتبة في اللغة العربية المعيار، أي ف فا مف، يرجع إلى فرق في رتبة المقولات الوظيفية في النمطين المذكورين. ففي العربية يعلو الزمن التطابق، وفي الإنجليزية يحصل العكس بحيث يعلو التطابق الزمن. وقد بين الفاسي الفهري (1997) عدم كفاية مثل هذه الطروحات، التي تلتقي مع طروحات أخرى في أنها تنطلق من تصور خاطئ مفاده أن هناك رتبة أساسية لكل اللغات. غير أن المعطيات تبين أن اللغة الواحدة يمكن أن تحقق رتبا متعددة. فالعربية تملك، مبدئيا كل الرتب: فا ف مف، ف فا مف، ف مف فا، إلخ. لذلك يقترح الفاسي الفهري أن نظرية التنميط التي نحتاج إليها تقوم على ما يسميه بالتنميط المتعدد. وتنبني هذه النظرية على أن النمط الواحد من اللغات يمكنه أن يختار قيما متعددة للوسائط المقترحة، وبذلك يتم تجاوز

المقترحة، سواء أكانت كلية أم خاصة، إلى ملاحظة بيكر (1985 Baker) التي بينت أن رتبة اللواصق التي ترتبط صرفيا بالرأس الحامل لها تعكس رتبة العمليات التركيبية التي ينتقل هذا الرأس بموجبها للالتحاق بهذه اللواصق في التركيب. وقد صاغ بيكر هذه الملاحظة في صورة تعميم سماه مبدأ المرآة (Mirror Principle). يقول المبدأ:

25) *مبدأ المرآة*

ينبغي أن تعكس الاشتقاقات الصرفية الاشتقاقات التركيبية بشكل مباشر (والعكس صحيح)

وبقدر ما تدعم كثير من اللغات هذا التعميم، نجد أن هناك من الصعوبات التجريبية والنظرية ما يكفي للاستغناء عن (25)، أو على الأقل عدم اعتماده أساسا لترتيب المقولات الوظيفية. فمن الناحية التجريبية، نلاحظ أن التعميم (25) ينطبق فقط على اللواصق التي لها وضع الصرفية المربوطة (bound morpheme)، مثل التطابق في اللغة العربية. وينتج عن هذا أن المقولات الوظيفية الحرة (أي غير المربوطة صرفيا)، مثل المصدريات والنفي وبعض الموجهات، تبقى خارج مجاله. وإلى جانب ذلك، نجد أن بعض المقولات الوظيفية تذوب في بعضها بعض في الجذر، كما هو حال الزمن والبناء والجهة في (23)، حيث الترتيب الصرفي لهذه المقولات غير واضح.

ومن الناحية النظرية، يبني التعميم (25) على أن الصرف الصُّرفي تحكمه المبادئ التركيبية، ويبني كذلك على أن اللواصق الصرفية التي تنطبق عليها العمليات التركيبية مواد معجمية متحققة. غير أن هذا التصور الصرف تركيبي يصعب الاحتفاظ به في إطار البرنامج الأدنوي، وذلك بسبب أن هذا البرنامج يَعُدُّ العناصر المعجمية التي تدخل العمليات التركيبية عبارة عن حزمة من السمات المجردة. وفي إطار الفرضية المعجمية القوية التي يتبناها البرنامج الأدنوي، تأتي الكلمات من المعجم تامة التصرف والتكوين، وتخضع السمات الصرفية المجردة، والمكونة لهذه الكلمات، لعمليات فحص مجردة تشكل أساس الاشتقاق التركيبي.[37] وتُسقط السمات المجردة في المقولات الوظيفية الملائمة. فالمقولات الوظيفية إذن لا تتضمن اللواصق الصرفية المتحققة. وعليه، تمسي الحجة الصرفية التي يبني عليها ترتيب المقولات الوظيفية الخطي حجة غير قائمة.

ويمكن الاحتفاظ بصلاحية مبدأ المرآة وإعادة تأويله في إطار البرنامج الأدنوي، بافتراض أن رتبة فحص السمات في التركيب تحترم رتبة العمليات الصرفية التي تربط اللواصق المعبرة عن

التصور الأحادي الذي يقوم على أن التوسيط ينحصر في أن اللغة تختار قيمة واحدة من القيمتين (السالبة أو الموجبة) المستندتين إلى الوسيط.

37 يختلف هذا التصور للاشتقاق التركيبي عن تصور بيكر بشكل كبير. فالغنى الصرفي عند بيكر يوازيه بالضرورة غنى النشاط التركيبي للرؤوس، غير أن هذا التلازم ليس ضروريا في التصور الأدنوي بحكم أن عمليات الفحص مجردة.

هذه السمات بالكلمة.[38] غير أن هذا التأويل يثير جملة من المشاكل. فمن الناحية المبدئية، لا شيء يلزمنا نظريا بضرورة هذا الربط بين العمليات الصرفية والعمليات التركيبية، خاصة أن العلاقة بين الصرف والتركيب في البرنامج الأدنوي علاقة غير مباشرة. بالإضافة إلى هذا، يلزم عن هذا التأويل أن العمليات التركيبية تبلغ العمليات الصرفية التي تتم في القالب الصرفي، وهذا غير ممكن بحكم أن الحوسبة محلية وقصيرة النظر، فلا ترى إلا ما يقع في مجالها. فإذن، لا يمكن إرجاع ترتيب المقولات الوظيفية الخطي إلى ترتيب اللواصق الصرفية الخطي، خاصة وأن الترتيب الخطي (**linear order**) أو الزمني داخل الجملة ينطبق، حسب شومسكي (1998)، على خرج المكون الصرفي الذي يأتي بعد التهجية (**Spell-Out**). فهذا المكون هو المسؤول عن تحديد الرتبة الخطية للعناصر التي تدخل مجال عملياته. والافتراض العام الذي يضبط علاقة التركيب بالصرف يكمن في أن الحوسبة من التعداد إلى الصورة المنطقية، التي يمكن التمثيل لها كالآتي: تعداد ——— حوسبة ———→ ص م، لا يوجد فيها ترتيب خطي، وبحكم ذلك فإنها لا تبلغ المكون الصرفي. وبناء على هذا الافتراض، فإن المقولات الوظيفية يمكن أن تترتب بشكل حر داخل الجملة وأن تقيم فيما بينها علاقات تحكم مكوني مختلفة سواء داخل لغة معينة أو عبر اللغات.[39] لكن، مع ذلك، هناك مبادئ مستقلة يمكنها أن تفرض رتبة معينة وعلاقة تحكم مكوني كلية قارة بين المقولات الوظيفية عبر اللغات. من هذه المبادئ ما يرتبط بأنساق التصور والقصد. فالمصدري، مثلا، يتحكم في جميع الإسقاطات الوظيفية في جميع اللغات، كما أن الحد يتحكم في جميع الإسقاطات الوظيفية داخل المركبات الاسمية، وذلك بحكم أن المصدري والحد يقعان معا، كما بيّنا، في مستوى التماس مع الأنساق المذكورة.

وإلى جانب القيود التي تفرضها أنساق الخرج على ترتيب المقولات الوظيفية، نجد أن هناك خصائص أخرى تحدد هذا الترتيب، يمكن إجمالها في علاقتين: علاقة الانتقاء الدلالي (**semantic selection**) للرؤوس، وعلاقة الحيز (**scope relations**). ونوضح في الفقرتين المواليتين العلاقتين المذكورتين.

1.3 الانتقاء الدلالي

عندما نتأمل جيدا خصائص المقولات الوظيفية في (23)، نلحظ أن رتب بعضها تحددها الخصائص الانتقائية للرأس الذي يعلوها، في استقلال عن العلاقة الإلصاقية التي تربط اللواصق، المعبر عنها بهذه المقولات الوظيفية، بالفعل الحامل لها. فترتيب المصدري قبل الزمن لا يحدده مبدأ المرآة ولكن يحدده محتوى المصدري المعجمي. وضمن هذا المحتوى، نجد أن المصدري يملك خصائص انتقائية زمنية تستوجب أن يكون إسقاطُ الزمن الفضلةَ المحققة لهذه الخصائص. بمعنى

[38] انظر شينكوي (1997) في هذا التأويل.
[39] انظر الرحالي والسوعلي (1997).

آخر، ينتقي المصدري الزمن دلاليا،[40] لذلك يعلوه ويتحكم فيه مكونيا. وقد بينت إنش (1987، Enç)، في إطار نظريتها عن شروط تمكين الزمن أن الرتبة الصارمة بين المصدري والزمن، حيث يتحكم الأول مكونيا في الثاني في الجمل البسيطة أو في الجمل الرئيسية، ترجع إلى أن المصدري يمكن أن يحمل اختياريا قرينة زمنية تدل على الزمن الإحالي للجملة. وإذا أسندت هذه القرينة فعلا إلى المصدري، فإنه ينبغي أن يعمل في الصرفة، أو الزمن داخل الصرفة على الأصح، وهذا يقتضي بالطبع أن يتحكم فيه مكونيا. ويملك هذا الافتراض ما يدعمه في اللغات الطبيعية. ففي العربية المعيار والعربية المغربية نلاحظ أن المصدريات تراقب الزمن الموجود في الصرفة الفعلية، كما يتبين ذلك من الأمثلة التالية:

26) أ. أنْ [يخفف وزنه] مفيد لصحته

ب. أنْ *[خفف وزنه] مفيد لصحته

27) أ. ماشي معقول باش [يكذب علينا]

ليس معقولا أن يكذب علينا

ب. ماشي معقول باش *[كذب علينا]

ليس معقولا أن كذب علينا

فالمصدريان *أنْ* في العربية المعيار و*باش* في العربية المغربية يتطلبان معا أن تكون القيمة المخصصة لها الصرفة الزمنية [–ماض] التي تعد سمة غير موسومة وتتحقق صرفيا في صورة صيغة المضارع،[41] كما تدل على ذلك الجملتان السليمتان في (26أ) و(27ب)، في مقابل الجملتين اللاحنتين (26أ) و(27ب) اللتين تحمل صُرفتاهما الزمنية السمة [+ماض].[42] وتوجد في الإنجليزية بعض

[40] نستعمل الانتقاء الدلالي هنا بالمعنى الموجود في شومسكي (1986ب و1998). ويعتمد شومسكي في هذا المعنى على عمل بزتسكي (1982) الذي بني على أفكار مماثلة موجودة في كريمشو (1979). ومفاد تصور بزتسكي أن الانتقاء المقولي حشوي ويمكن استخلاصه من الانتقاء الدلالي الذي يستحقق في صورة ما تسميه كريمشو (1981) بالتمثيل البنيوي الاعتيادي. ويشير هذا التمثيل إلى المقولة التركيبية التي تستحقق بواسطتها عادة السمة الدلالية المنتقاة. فالانتقاء الدلالي لعنصر مثل "الاستفهام" يستحقق تمثيله البنيوي الاعتيادي في صورة المركب المصدري. وتجدر الإشارة إلى أن كريمشو (1979)، خلافا لبزتسكي، تعتبر أن الانتقاء الدلالي والانتقاء التركيبي ينبغي استيفاؤهما بشكل مستقل.

[41] نستعمل التمييز الزمني [±ماض] تبعا لعمل للفاسي الفهري (1990). انظر كذلك الفاسي الفهري (1993 و2000) في توزيع الزمن وعلاقته بالجهة والنفي وعناصر وظيفية أخرى.

[42] إن المثال المقدم في (26) لا يعني أن المصدري *أن* يقتضي دائما الزمن [–ماض]، فيمكن أن لا يرد بعده إلا الماضي، أو الماضي والمضارع، أو المضارع دون الماضي، كما يتضح ذلك في الجمل (أ) و(ب) و(ج)، تباعا:

أ) أ. سبق أن [قال هذا]

ب. سبق أن *[يقول هذا]

ب) أ. سرني أن [قال هذا]

المصدريات التي تملك خصائص انتقائية زمنية تستوجب تحققها في إسقاط الزمن الذي تتحكم فيه مكونيا. فالمصدري *that*، مثلا، يتطلب أن يكون الزمن الذي يسفله متصرفا، كما يتبين ذلك من (28أ) في مقابل (28ب)، في حين أن المصدري *for* يتطلب أن يكون الزمن الذي يسفله غير متصرف، كما يتضح ذلك من المقارنة بين (29أ) و(29ب):

28) أ. I believe that [John is intelligent]
ذكي يكون جون أن أعتقد أنا
'أعتقد أن جون ذكي'

ب. I believe that *[John to be intelligent]
كان[-متصرف]

29) أ. It was impossible for [John to meet him]
إياه قابل[-متصرف] جون مص مستحيل كان
'كان من المستحيل أن يقابله جون'

ب. It was impossible for *[John met him]
قابل[+متصرف]

ب. سرّني أن [يقول هذا]
ج) أ. يريد أن [يجرب]
ب. يريد أن *[جرب]

ونلاحظ من هذه الأمثلة أن السمة الزمنية للجملة المُدمَجة بعد/أن تتأثر بدلالة الفعل الرئيس. فبما أن الفعل سرّ يدل بمحتواه المعجمي على المضي، فإنه يوجه زمن الجملة المدمجة نحو المضي. وبما أن صيغة المضارع في العربية صيغة غير موسومة وتحمل اعتياديا السمة [-ماض]، فإنها لا يمكن أن ترد بعد/أن التي ترث سمة التوجيه. ونفس الشيء نجده في (ج)، حيث يملك الفعل *أراد* خاصية التوجيه نحو المستقبل التي يرثها المصدري، لذلك يتعذر مجيء الماضي في الجملة المدمجة، كما يتضح من لحن (ج.ب). ونلاحظ من خلال الجملتين الواردتين في (ب)، أنه عندما يكون الفعل غير حامل لسمة الموجه، فإن المصدري يصبح محايدا بالنسبة لزمن الجملة المدمجة. وقد يفهم من هذا أن المصدري *أنْ*، خلافا لزعمنا المقدم أعلاه، يحمل سمة الموجه لا الزمن، وأن هذه السمة ليست معجمية ولكنها موروثة من السياق التركيبي فقط. لكن هذا يبدو غير صحيح، لأن خصائص المصدري الزمنية و/أو الموجهية لا يحددها السياق التركيبي في (26)، كما توضح ذلك الجملتان الواردتان في (د)، حيث لا يتأثر المصدري بزمن الرابطة *كان* التي تعد فعلا صرفيا لا محتوى دلالي له:

د) أ. كان مفيدا لصحته أن يخفف وزنه
ب. سيكون مفيدا لصحته أن يخفف وزنه

علاوة على هذه المعطيات، فقد بينت مجموعة من الدراسات التي اهتمت باللغات الجرمانية (انظر دين بسطن Den Besten (1989) وبلاطزاك Platzack (1986)، وغيرهما) أن المصدري عندما يكون فارغا يملك سمة الزمن، ولذلك ينتقل الفعل من الصرفة إليه.[43]

ويجعل كذلك الخصائص الانتقائية بعض المقولات الوظيفية تغير موقعها أو رتبتها التركيبية استجابة للخصائص الانتقائية للرأس الذي ينتقيها. ففي (23)، نلاحظ أن الوجه يحتل موقع فضلة المصدري، وتكون بذلك الرتبة هي: مصدري> وجه، كما يتضح ذلك في الجملة (30) حيث ينتقي المصدري *إن* الوجه الذي يتحقق في صورة الجزم:

30) إنْ تدخُلْ ...

وقد يكون الوجه فضلة للنفي، كما في (31ب)، حيث ينتقي حرف النفي *لم* مقولة الوجه التي تتحقق في صورة الجزم كذلك، وبذلك نحصل على الرتبة نفي> وجه:

31) أ. يدخُلُ
ب. لم يدخُلْ

ويقع الزمن أيضا فضلة للنفي، لأنه يخضع لخصائصه الانتقائية. فحرف النفي *لن* ينتقي السمة الزمنية [-ماض]، وبحكم أن صيغة المضارع غير موسومة زمنيا، فإنها المرشحة الوحيدة للتوارد مع *لن*،[44] بدليل صحة الجملة (32أ)، في مقابل لحن (32ب) التي ترتبط فيها صيغة الفعل بزمن موسوم هو الماضي:

32) أ. لَنْ يصمتَ
ب. *لن صَمَتَ

وكنا قد افترضنا في الرحالي (2000) أن بنية (32أ) تملك إسقاطين للزمن: زمن جملي أو إحالي يرتبط بالنفي ويعلوه، وزمن غير موسوم يعلو الفعل المضارع. ويراقب الزمنُ الأعلى الزمنَ الأسفل ويسرب إليه خصائصه في بنية مثل (33):

لاحظ هنا أن الزمن الذي يقتضيه المصدري لا يتأثر بالزمن الذي تحققه الرابطة (copula) *كان*. فهذه المعطيات تبين أنه يجب أن نميز بين نوعين من المصدري *أن*، *أن* المدمجة غير المخصصة بالزمن، كما في (أ-ج)، وأن غير المدمجة والمخصصة مصحبا بالزمن، كما في (د).

43 بناء على هذه الخصائص، اعتبر باحثون عديدون أن المصدري يمثل المقولة الجذر (the root) في بنية الجملة الوظيفية. وهذا يدعم افتراض الفاسي الفهري (1982) الذي يقضي بأن الجملة إسقاط للمصدري لا للمركب الصرفي. انظر كذلك الرحالي والوعلي (1997) وردزي (1997) وشومسكي (1995 و1998).

44 لمزيد من التفاصيل عن خصائص النفي في اللغة العربية، انظر الفاسي الفهري (1993) الذي بيّن أن النفي يملك سمات انتقائية، وهذه السمات هي التي تجعله ينتقي المركب الصرفي لا المركب الفعلي. وقد بينت زنوتيني Zanuttini (1990) كذلك أن عامل النفي (Neg operator) يرتبط بعامل الزمن.

33) [م ز ز [م نفي [نفي لن [م موجه موجه [م وجه وجه [م ز يصمت]]]]]

ويبدو من الناحية النظرية أنه لا شيء يمنع أن يكون للنفي إسقاط للزمن خاصة وأن شومسكي (1995) يعد سمة الزمن سمة مجردة اختيارية تضاف إلى الفعل في التعداد. لكن رغم ذلك، يبدو الافتراض الممثل له في (33) افتراضا ضعيفا. فكون حرف النفي ينتقي سمة زمنية لا يعني بالضرورة أن الزمن ينبغي أن يعلو النفي. بالإضافة إلى هذا، اعتبار الزمن سمة اختيارية غير مربوطة بالفعل في المعجم لا يستدعي بالضرورة صعود النفي إلى الزمن لفحصه، لأنه لا يوجد ما يبرر هذا الصعود، على الأقل في مستوى الصورة المنطقية. فمعلوم أن الزمن سمة مؤولة ويصعد الفعل إلى فحصها لكي يأخذ الحدث الذي يعبر عنه الفعل تأويلا إحاليا، غير أن صعود النفي لن يحقق هذا الهدف لأنه لا يعبر عن الحدث. لذلك فإن صعود النفي لفحص الزمن الإحالي سيترك الحدث دون تأويل.[45] وبناء على ذلك، نفترض أن البنى المماثلة لـــ(33) تملك إسقاطا واحدا للزمن، ويمثل هذا الإسقاط السمة الزمنية التي ينتقيها النفي، وتسند هذه السمة إلى الفعل داخل التعداد، ويصعد الفعل إلى فحصها.

وينطبق التحليل المقترح لِـلَنْ على الحرف *لم* في الجملة (31ب)، التي تضم بنيتها الصُّرفية كذلك إسقاطا واحدا للزمن، يستقل حرف النفي. لكن خلافا للحرف *لن*، فإن حرف النفي *لم* ينتقي السمة [+ماض].[46] وبحكم أن الفعل المضارع هو الصورة غير الموسومة زمنيا، فهو المرشح كذلك للصعود لفحص السمة المنتقاة. لذلك لا يوارد حرف النفي *لم* صيغة الماضي الموسومة زمنيا، كما يدل على ذلك لحن الجملة (34):

34) *لم دَخَلَ

في حين أن حروف النفي غير الموسومة زمنيا تقبل التوارد مع الماضي ومع المضارع، كما هو حال الحرف *ما* في (35):

35) أ. ما فعل هذا أحد
ب. ما يقول بهذا أحد

[45] يتضمن الفصل الثالث استدلالا طويلا على عدم ملاءمة التمثيل المقترح في (33) لرصد بنى النفي.

[46] يــبين توزيــع *لم* مــع الموجهــات أن حــرف النفي ينتقي السمة الزمنية لا صيغة المضارع، كما توضح ذلك الجملة الواردة في (أ):

أ) *سوف لم يأت

نلاحــظ هــنا أن حــرف الــنفي يوارد صيغة المضارع، ومع ذلك فإن الجملة لاحنة. والذي يفسر اللحن هــو عــدم توافــق سمــات الموجــه والــنفي الزمنية. فالموجه ينتقي المستقبل في حين أن النفي ينتقي الماضــي. وانعــدام الــتوافق يجعــل الحــدث بدون تأويل في الصورة المنطقية. وتبين الجملة (أ) كذلك أن انتقاء الموجه يخص السمة الزمنية وليس الصيغة الصرفية للاسم.

وبغض النظر عن إسقاط الزمن في (33)، فإن هذه البنية تبين أن الموجه يكون فضلة للنفي الموجه، بتعبير الفاسي الفهري (1993)، غير أن الموجه يمكن أن يعلو النفي ويتحكم فيه مكونيا، كما في الجملة (36):

36) قد لا يصمت

غير أن هناك فرقا بين (33) و(36)، يتمثل في أن الموجه غير متحقق معجميا في (33)، في حين أنه يملك محتوى معجميا في (36). ومن نتائج هذا الفرق أن الرتبة: نفي>موجه، خلافا للرتبة: موجه> نفي، مقصورة فقط على الموجه الفارغ صوتيا بدليل لحن الجملتين (37ب) و (38):

37) أ. سوف لن تتفق

ب. *لن سوف تتفق

38) *لا قد يصمت

تبين هذه البنيات التي يتفاعل فيها النفي والموجه، والمصدري والوجه، والنفي والوجه في (30) و(31) تباعا، أن توزيع المقولات الوظيفية في الجملة العربية مرن داخل المواقع الفارغة القائمة بين مقولة النفي والمقولات الوظيفية الجوهرية القارة في البنية (39):

39) [مصدري ... [نفي ... [زمن ... [ف

وتوضح المعطيات المقدمة أعلاه أن تغيير المواقع الشجرية للمقولات الوظيفية تتحكم في حيزه كبير منه الخصائص الانتقائية للرؤوس الوظيفية، كما رأينا في حالة المصدري والوجه، والنفي والوجه والموجه.[47] ونتفحص في الفقرة الموالية خصائص الحيز التي يبدو أنها تساهم في تحديد رتبة المقولات الوظيفية.

2.3 الحيّز

المقولات الوظيفية لا تملك فقط خصائص صرفية، ولكن بحكم أنها ذات محتوى دلالي، تملك أيضا خصائص دلالية.[48] من هذه الخصائص أنها تتصرف مثل العوامل المنطقية (logical operators) التي تعمل على البنية الحملية للجملة. وتجعلها هذه المنزلة تفرض علاقات حيزية معينة فيما بينها. وفي هذا الإطار، اقترح بيكلي وسطول (1996) Beghelli and Stowell

[47] يختلف هذا المفهوم للانتقاء عن الانتقاء الصرفي الذي ينبني على السق الخطي لبعض اللواصق الصرفية، كما نجد ذلك مستعملا عند أوحلا (1988) الذي يعتبر أن بنية الجملة في اللغة العربية تختلف عن مثيلتها في الإنجليزية في أن الأولى ينتقي فيها الزمن التطابق، في حين أن الثانية ينتقي فيها التطابق الزمن. ومعلوم أن سمات التطابق غير مؤولة، على الأقل بالنسبة للفعل، ولذلك لا يمكن أن يملك التطابق خاصية الانتقاء الدلالي بالمعنى الذي نتبناه هنا.

[48] نظريا، يمكن أن لا يكون للمقولة الوظيفية محتوى دلالي، فيكون لها محتوى صرف-تركيبي فقط. لكن في هذه الحالة أيضا يجب أن تكون مؤولة وقابلة لأن تقرأ في وجيهة الصوت.

مجموعة من المقولات الوظيفية ذات المحتوى الدلالي المنطقي، واعتبرا أن رتبتها تحددها اعتبارات الحيز التي تقوم فيما بينها في التمثيل (40) (انظر بيكلي وسطول (1996: 76)):[49]

(40)

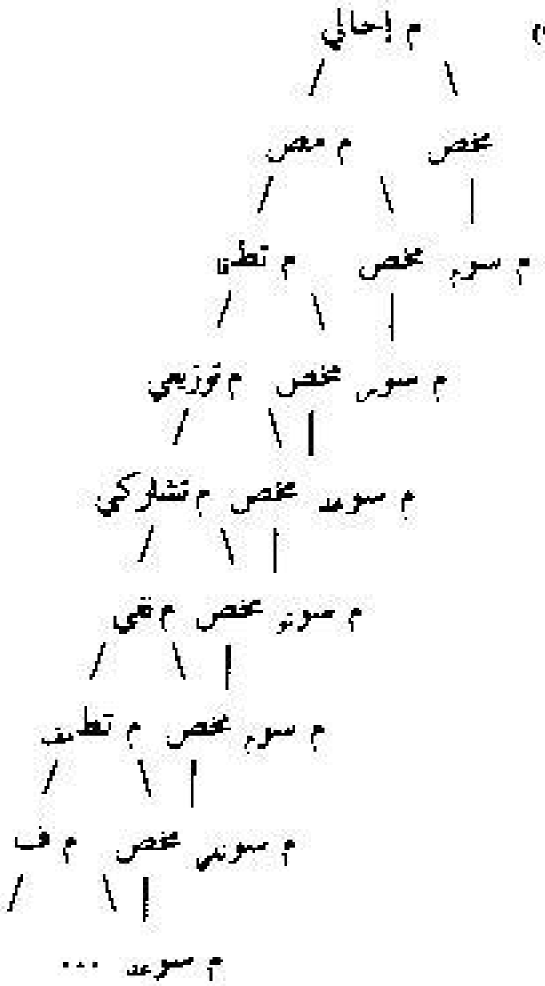

يعلو في هذه البنية المركبُ الإحالي المركبَ المصدري، لأن مخصصه يقوم بدور الفاعل المنطقي للمحمل، كما أن المركبات السورية الدالة على المجموعة (مثل بعض، علّة، *أحد الرجال*) التي تحتل مخصص المركب الإحالي لها الحيز الأكبر على باقي عناصر الجملة.[50] ويعلو النفي الجملي إسقاطَ تطابق المفعول لأنه يعمل على الأحداث والأوضاع. ويلاحظ في (40) أنه يمكن أن يتغير موقع بعض المركبات لأسباب متعلقة بتغير مجال حيزها وليس بسبب السمات الصرف تركيبية التي تحملها.

لقد اقترحت أعمال عديدة أخرى أن حيز عامل المصدري أعلى من حيز عامل الزمن ، بحكم أن زمن الحدث الذي تعبر عنه الجملة يُحسَب انطلاقا من زمن الإحالة الموجود في

[49] م سوج= المركب السوري الدال على المجموعة (Group-Denoting QP)، م تطف= مركب تطابق الفاعل، م سوس= مركب سوري استفهامي، م سومد= مركب سوري دال على العد (Counting QP)، م سوتو= مركب سوري توزيعي، م تطمف= مركب تطابق المفعول.

[50] المركب الإحالي في الواقع إسقاط موسع أو مكرر (recursive) للمصدري ويحتل مخصصَه الموضعُ.

للمصدري، كما رأينا عند إنش.[51] والموجهات لها حيز أكبر من حيز الزمن، لأنها هي التي تعبر عن موقف المتكلم من الحدث وتحدد قيمته الصِّدْقية المتعلقة بمجموعة من المعاني، مثل الوجوب والاحتمال والإمكان. وهذا الحساب الذي تفرضه الموجهات لا يمكن أن يتم إلا إذا تحيَّز الحدث في زمن معين، باعتبار أن الزمن هو الذي يحدد إحالة الحدث في استقلال عن أي عناصر وظيفية أخرى ذات محتوى دلالي و/أو منطقي، مثل الوجه، والموجه، والجهة، إلخ. فالموجه، إذن، يعلو الزمن بحكم أنه يعمل على حدث متزمن. ولذلك يعلو الزمنَ حرفُ النفي *لن* في (34أ) لأنه يتضمن، إلى جانب سمة الوجه والزمن، سمة الموجه التي تدل على تأكيد عدم تحقق الحدث في المستقبل.[52] وفي (41)، يعلو كذلك الزمنَ الموجهُ *لقد* الذي يدل على تأكيد تحقق الحدث في الماضي:[53]

(41) لقد قُضي الأمر

ونفس علاقة التحكم المكوني بين الموجه والزمن الموجودة في العربية المعيار نجدها في العربية المغربية، كما في (42)، حيث يعلو الموجهُ *غادي* الفعلَ المتصرف *يعمل*:

(42) غادي يْعمل شي حاجّة
'سوف يفعل شيئاً ما'

[51] قد لا نتفق مع إنش على أن زمن الإحالة يوجد دائما في المصدري. ففي حالة تخصيص المصدري بسمات غير موسومة، فإننا لا نضطر لإسقاطه بموجب التعميم الموجود في (21)، وفي هذه الحالة سيكون الإسقاط الجملي للزمن، الذي هو أعلى إسقاط زمني، هو الذي يتم فيه حساب زمن الإحالة.

[52] ينسب المرادي صاحب *الجنى الداني* (ص. 270) إلى الزمخشري قوله إن حرف النفي *لن* يكون "لتأكيد ما تعطيه "لا" من نفي المستقبل." والدليل على إفادة التأكيد مجيء لن في سياق القسم، كما في قول أبي طالب "والله، لن يصلوا إليك بجمعهم // حتى أُوسَّدَ في التراب دفينا"

[53] لا تُفرد كتب النحو القديم المهتمة بمعاني الحروف مدخلا خاصا بالحرف الموجه *لقد*. ففي *المغني*، يتحدث ابن هشام عن هذا الحرف في مدخل *قد*، أما المرادي في كتابه *الجنى الداني*، فلا يورده ضمن مدخل *قد*. وهناك إجماع بين النحاة على أن *قد* تفيد التحقيق مع الماضي والتوقع مع المستقبل (انظر *الجنى الداني* ص. 255 وانظر *المغني* ص. 227 232)، ويذكر النحاة معاني أخرى لـ*قد* مع الماضي والمضارع غير أنها معان مختلف فيها وبعضها متناقض، مثل إفادة التقليل وإفادة التكثير مع المضارع. أما *لقد*، فستكون حسب ابن هشام (والمرادي ص. 125 136)، إما من لام القسم وقد، كما في الآية القرآنية "تالله لقد آثرك الله علينا"، علما أن هناك من يعد اللام هنا للابتداء لأن لام القسم توارد نون التوكيد، وإما من لام الابتداء وقد، في نحو "إن زيدا لقد قام." وسواء أكانت للقسم أم للابتداء، فإن اللام تعد مؤكدة لمضمون الجملة الواردة في سياقها. وتبين المعطيات أن *لقد* تتصرف مثل حرف (موجه) واحد يختلف عن قد، الذي يدخل على الماضي والمضارع، وعن اللام، التي تدخل على المضارع:

أ) لقد أكل/*يأكل

ب) قد صام/يصوم

والجهة، مثل الموجه، حيزها أعلى من حيز الزمن، لأنها تدل على التوزيع الداخلي لحدث عبر الزمن. فهي أيضا عامل يعمل على حدث متزمن. لذلك، فإنها ينبغي أن تأخذ الرتبة التالية: جهة> زمن.[54]

نستنتج مما سبق أن رتبة المقولات الوظيفية تتأثر بعلاقات الحيز. غير أن هذه العلاقات، رغم تأثيرها، فإنه لا يمكن أخذها مقياسا تركيبيا لترتيب المقولات التركيبية ولترتيب عمليات النسق الحاسوبي، وذلك لأسباب عديدة. فعلاقات الحيز علاقات تأويلية، لذلك فإن حسابها ينبغي أن يتم في الصورة المنطقية. وبما أن النسق الحاسوبي ليست له خاصية النظر إلى الأمام، فإنه لا يمكن أن يبني حسابه على الحساب المنطقي. بالإضافة إلى هذا، يعتمد حساب النسق الحاسوبي أساسا على السمات الصرف-تركيبية للمقولات الوظيفية. والملاحظ أن هذه السمات لا تعكس دائما علاقات الحيز، لأن العلاقة بين الخصائص الصرف-تركيبية والخصائص المنطقية علاقة غير مباشرة، حتى إن حدث التوافق أحيانا بينها، كما هو الحال بالنسبة للمصدري. فقد رأينا أن الجهة بمعناها الدلالي تعلو الزمن، لكن الصرف لا يعكس هذه العلاقة، وهذا ما تبينه السلمية الواردة في (23) حيث لا يملك الزمن والجهة صرفية مستقلة تجعل علاقة التحكم المكوني بين المقولتين واضحة. وقد قلنا في خصوص المثال (32أ) أن الموجه يقع فضلة للنفي ويعلو الزمن، كما يوضح ذلك التمثيل المقدم في (33). وقد بينا كذلك أن موقع الموجه الشجري غير قار، كما تبين ذلك الجملة (36) حيث يتحكم مكونيا الموجه في النفي:[55]

(43) [م موجه [موجه قد [م نفي [نفي لا [م ز يصمت]]]]]

فالمقارنة بين (33) و(43) تبين أن موقع الموجه لا تتحكم فيه دائما علاقة الحيز، وتبين كذلك أن وجود الموجه مرتبط بالخصائص الانتقائية للرأس الذي يتحكم فيه مكونيا في استقلال عن أي علاقة أخرى. وبناء على هذا، نعدُّ أن المقياس الأساس لرتبة المقولات الوظيفية يكمن في خصائص الانتقاء الدلالي القائمة بين هذه المقولات. وفي حالة غياب هذه الخصائص التي

ج) "إنَّ ربَّك ليحكم بينهم" (قرآن)

[54] تخالف هذه الرتبة تلك المفترضة في (23)، لأن مضمون الجهة في (23) غيرُ مضمون الجهة التي نقصدها هنا. فهناك فرق بين الجهة بالمعنى الصرفي الموجود في (23) و(24ج)، وهو معنى يرتبط بصيغة الفعل الصرفية، والجهة بالمعنى الدلالي الذي حددناه والذي لا يقيم بالضرورة علاقة مباشرة بالصرف. الجهة التي نقصدها هنا تقع في وجيهة المعجم والتركيب، وهي التي تسمح بالربط بين طرفي الوجيهة. لمزيد من التفاصيل، انظر تيني (1994) Tenny والأعمال التركيبية العديدة التي تلتها، والتي اهتمت بالتمثيل للبنية الحملية والأدوار الدلالية/الجهية في التركيب.

[55] لاحظ هنا أن (43) لا تتضمن إسقاطا للموجه يَسفُل النفي، كما نجد ذلك في (33)، ويرجع ذلك إلى أن أداة النفي لا تملك سمة الموجه، لأنها تنتمي إلى ما يسميه الفاسي الفهري (1993) النفي المحايد. ونفترض أن ما يميز تركيبيا النفي المحايد من النفي الموسوم، مثل لم ولن هو أن الثاني يملك الموجه فضلة له بينما يملك الأول المركب الزمني فضلة له.

تفرض علاقة تحكم مكون معينة، فإن مبادئ الاقتصاد النحوية التي تحكم الاشتقاقات التركيبية تتدخل لتغليب رتبة على أخرى.

لنأخذ مثلا علاقة الموجه بالنفي. فقد أشرنا إلى أن النفي في (31) يمكنه أن ينتقي الموجه، لكن الموجه لا ينتقي دلاليا النفي.[56] وعليه، يمكن أن تأخذ الجملة (37أ) التمثيل الوارد في (44)، حيث لا شيء، من الناحية الانتقائية، يمنع الموجه سوف من أن يقع أسفل النفي:

44) [م نفي [نفي لن [م موجه2 موجه [م موجه1 [موجه سوف [م ز يصمت]]]]]

لكن الذي يمنع التمثيل الوارد في (44) هو أنه يجعل الفعل مضطرا للصعود فوق الموجه الأسفل لفحص سمة الموجه الأعلى، وسيؤدي هذا الصعود إلى خرق قيد الربط الأدنوي.[57] فالذي يغلب الرتبة: موجه1> نفي> موجه2 في (44)، هو القيد المذكور، لأن هذه الرتبة تجعل الاشتقاق التركيبي أكثر اقتصادا.

نستنتج من هذه الفقرة أن رتبة المقولات الوظيفية تتفاعل في تحديدها القيود الانتقائية للرؤوس والمبادئ المقيدة للحوسبة التي تجعل اشتقاقا تركيبيا أقصد من اشتقاق تركيبي آخر، إلى جانب القيود التي تفرضها الأنساق الخارجية في مستوى الصورة المنطقية. وبناء على هذا، فإننا نعد البنية الوظيفية الممثلة للجملة في اللغة العربية هي الآتية:[58]

45) مصدري> (وجه>) (موجه>) (نفي>) (موجه>) (وجه>)
زمن> ف

وسنبين في الفصل الثالث والرابع الدور الذي تلعبه هذه البنية في اشتقاق سمات الفعل التركيبية، ومنها الإعراب، وسنبين في الفصل الرابع دورها في تحديد رتبة الفاعل وإعراب الرفع.

4. خلاصة

لقد بينا في هذا البحث أن بنية الجملة أدنوية وأن المقولات الوظيفية كلية، ليس بمعنى أنها جميعها تتحقق بالضرورة في كل اللغات وفي كل الأنماط الجملية، ولكن بمعنى أن النحو الكلي يحدد طبقة محدودة من المقولات الوظيفية وتختلف اللغات والأنماط الجملية في اختيار

[56] بمعنى أن النفي لا يحقق التمثيل البنيوي الاعتيادي لخصائص الموجه الانتقائية. فبين قد ولا في (43) لا توجد أي علاقة انتقاء.

[57] يقدم شومسكي (1995: 311)، الصياغة التالية لهذا القيد:

قيد الربط الأدنوي

ك تجذب أ فقط إذا لم توجد ب، حيث ب أقرب إلى ك من أ، فتقوم ك بجذب ب.

[58] إن بنية الجملة الوظيفية في اللغة العربية أغنى مما قدمناه هنا، كما تبين ذلك أعمال الفاسي الفهري (1990، 1993)، من بين أعمال عديدة متأخرة. لكننا سنقتصر في هذا المقام على المقولات التي نراها واردة أكثر في الفصول اللاحقة والتي لها الدور الأساسي في تحديد رتبة مكونات الجملة، وخصوصا رتبة الفعل ورتبة الفاعل.

وإسقاط بعض هذه المقولات وفاقا للمبادئ التي رأيناها. وهذا السلوك يشبه سلوك المقولات الجوهرية التي تشكل طبقة محدودة، يمكن أن تحققها اللغات جميعها ويمكن أن تختار بعضها فقط. وقد أوضحنا كذلك أن وجود المقولات الوظيفية يخضع لقيد التأويلية الذي يدخل في إطار ما يعرف بقيود المقروئية التي يجب أن يحترمها التصميم الأمثل للغة. وبينا أيضا أن هذا القيد، إلى جانب قيد التأثير في الخرج والقيد (21) الموضوع على السمات غير الموسومة، يساهم في جعل بنية الجملة الوظيفية مثلى. وأوضحنا في نهاية هذا البحث أن رتبة المقولات الوظيفية تتحكم في تحديدها أساسا خصائص الانتقاء الدلالي لرؤوسها، إلى جانب قيود الاقتصاد الموضوعة على الحوسبة. وهذان الأمران يجعلان رتبة المقولات الوظيفية قارة في جزء منها ومتنقلة في جزء آخر.

ويماثل المقولات الوظيفية المقولات الجوهرية في أن رتبة هذه الأخيرة تخضع أيضا للانتقاء الدلالي. فالفعل يتحكم مكونيا في المركب الحدي المفعول، لأنه ينتقيه دلاليا. ويدل على هذا أن المقولات الوظيفية والمقولات الجوهرية تشتركان في خصائص هامة.[59]

[59] خلافا لما ساد في بعض الأعمال التي حاولت أن تبرز السمات الفاصلة بين المقولات الوظيفية والمقولات الجوهرية (انظر أوحلا 1991، مثلا)، فإننا حاولنا أن نبرز في هذه الخلاصة نقط الالتقاء بين الطبقتين. ومن نقط التشابه الأخرى بين الطبقتين أن المقولات الوظيفية، مثل المقولات الجوهرية، تملك أيضا خاصية الوسم المحوري. فقد بيّن الفاسي الفهري (1993) أن مقولة المالك الوظيفية تقوم بالوسم المحوري داخل بنيات الإضافة.